

الفتاوى والأحكام

لفضيلة العالم الجليل العارف بالله تعالى الشيخ

عبد الجواد محمد الدومي

من علماء الأزهر الشريف
وشيوخ الطريقة الخلوتية
قدس الله تعالى سره

جمع واختيار

سعد محمد الفرشوطي

من علماء الأزهر بسوهاج

أشار بطبعها فضيلة العارف بالله الشيخ حسين معوض

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامُ

لفضيلة العالم الجليل العارف بالله تعالى الشيخ

عَبْدُ الْجَوَادِ مُحَمَّدٌ الدُّومِيُّ

من علماء الأزهر الشريف
وشيخ الطريقة الخلوتية
قدس الله تعالى سره

جَمَعَ وَاخْتَارَ

سَعْدُ مُحَمَّدُ الْفَرَشُوطِيُّ

مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ بِسُوْهَاجٍ

أُتِيَ بِطَبْعِهَا فَضِيلَةُ الْعَارِفِ بِاللَّهِ الشَّيْخِ حَسَنِ مَعُوضٍ

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم •

مقدمة :

كانت حياة أستاذنا العارف بالله عبد الجواد الدومي للمسلمين عامة ولأبنائه الذين يربيههم ويهذب نفوسهم خاصة •

ما دخر شيئاً من جهد الا وبذله لسانه خطيباً ومدرساً وقلمه كاتباً فى مجالات اسلامية ومراسلاً ناصحاً على هدى جده المصطفى ﷺ ولقد كثرت الأسئلة وتردد من عرف الشيخ يرجو منه الندى ويطلب من كفه الندى العطاء وكان معطاءً باذلاً فعلاً فسبحان من أفاض عليه ومنحه وغمره بفضل الواسع وعطائه الجزيل •

وان السعادة الغامرة تحيط بنا جميعاً حين توافرت الجهود لننشر على كل من يلمس العلم يرنو الى النور والهداية قبساً من العلم النافع مما حفلت به حياة الشيخ رضى الله عنه •

وإننا لندرجو الله العلى القدير أن ينفع بكل كلمة وعبرة من قرأ أو أمعن لينتفع ويستفيد وقد قيل ما خرج من القلب وصل الى القلب وما خرج من اللسان لا يجاوز الآذان ، وأى قلب قلبك سيدى •

ونسأل الله أن يجزى كل من امتدت يده لابرار هذا الكنز الزاخر خير الجزاء • سواء من جمع أو عكف على طبع هذا الكتاب •

والله المستعان ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم •

الفقير

حسين محمود معوض

من علماء الأزهر الشريف

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ
الْمُرْسَلِينَ ، اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ وَبَارِكْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

”وبعد“

فإني أهدى : الفتاوى والأحكام . وبعض تفسير آيات
من القرآن الكريم : للعارف بالله تعالى الشيخ :

عبد الجواد محمد الدومي

شيخ الطريقة الخلوتية

وإني إذ أقدمها إلى شيعي فضيلة العارف بالله تعالى

الشيخ حسين محمود معوض

خليفة الشيخ في الطريق

فإني أقدمها بناءً على رؤيا منامية .. إذ رأيت أنني أصلي

في مسجد العارف بالله تعالى بسوهاج ، وبعد الصلاة

دخلت كالمعتاد لأزوره في مقامه ، فوجدت شيخاً عليه

الهيبة والوقار .. فسلمت عليه ظاناً أنه هو الشيخ

عبد الجواد الدومي .. فقلت له .. هل أنت الشيخ العارف

بِاللَّهِ تَعَالَى ؟ فَقَالَ : أَنَا عَبْدُ الْجَوَادِ .. فَانْبَقِظْتُ مَسْرُورًا
فَفُسِّرَتْ هَذِهِ الرُّؤْيَا بِأَنِّي أَقُومُ بِجَمْعِ الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ
لِفَضِيلَتِهِ ، وَكُنْتُ قَدْ فَرَغْتُ مِنْ إِعْدَادِ الْفَتَاوَى وَالْأَحْكَامِ
لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ سُلَيْمَانَ سُلَيْمَانَ ...

وَهَا أَنَا أَقُومُ بِتَحْقِيقِ تِلْكَ الرُّؤْيَا .. وَأُنَاشِدُ اللَّهَ
شَيْخِي الشَّيْخَ حُسَيْنَ مُحَمَّدٍ مَعَوَّضَ ، وَأُعَاهِدُ الْإِخْوَانَ
جَمِيعًا عَلَى نَشْرِهَا .. فَهِيَ تُعْتَبَرُ ثَرَاثًا خَالِدًا لِلْعَامِ ،
قَلَّ أَنْ يُوجَدَ لَهُ نَظِيرٌ ..

وَإِنِّي أَرْجُو أَنَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَنِي وَيَنْفَعَ إِخْوَانِي بِتِلْكَ الْفَتَاوَى
وَالْتَرُودِ مِنْهَا لِأَهْلِ الْبَصَائِرِ ، إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ
كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ .

إِبْنُكَ فِي الطَّرِيقِ

سَعْدُ مُحَمَّدٍ الْفَرَشُوطِي



أسئلة وأجوبتها

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الجواد محمد الدوي إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

وردت إلينا الأسئلة الآتية من حضرات الأفاضل أصحاب الإضاءات :

(١) أظن أن حضرتكم تعتقد بأن طعام السحور مفسر بالصحة لأنه طالما أنهك الجسم في النهار وأتعبه وذلك في الواقع راجع لأن الإنسان يتناوله ويعقبه بالنوم وفي ذلك مافيه من الأضرار كما لا يخفى على فضيلتكم أيضاً أنه أمر لا بد منه عند الكثير من الناس وبخاصة المشتغلون منهم فما قول سيدي الأستاذ ، وأيهما تفضل وهل هناك طريقة تجمع بينهما يكون فيها الصالح العام للجسم أرجو إفادتي إلخ. كامل مصطفى الباز (بالزرقا) دقهليه

الجواب

السحور : سنة من سنن الصوم المؤكدة طلبه رسول الله ﷺ وحث عليه بقوله (تسحروا فإن في السحور بركة) رواه البخارى ومسلم وغيرهما والمراد بهذه البركة كونه معيناً على الصوم خصوصاً لأصحاب الأعمال البدنية بالنهار وقد يكون سبباً للعبادة والذكر وقت مظنة الإجابة وفيه إحراز فضيلة الاقتداء بالنبي ﷺ ومخالفة أهل الكتاب لما رواه عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر) رواه مسلم والأفضل تأخيرها ما لم يخش طلوع الفجر . لئلا تطول مسافة ما بين السحور والإفطار فيشق عليه ويتمكن من البقاء مستيقظاً حتى يؤدي صلاة الصبح في وقتها . عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : « تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة -- أى صلاة الصبح -- قيل كم كان بينهما ؟ قال خمسون آية » يعنى بالقراءة المتوسطة ، لا السريعة ، ولا البطيئة .

ويحصل أصل السنة بكثير الطعام وقايله ولو بجرعة ماء . ففي حديث عبد الله بن سراقه مرفوعاً (تسحروا ولو بجرعة ماء) رواه ابن عساكر . ولا رأى مع رأى صاحب الشرع صلوات الله وسلامه عليه . وها هو قد وسع الأمر وجعل فيه مندوحة لياخذ كل بما يناسب طبعه ويوافق مزاجه فمن لم يخش من الأكل ضرراً على صحته تناول ما يصاحبه ويعينه على صومه من غير إسراف ، ومن خشى على نفسه الضرر من الأكل في هذا الوقت اقتصر على تناول القليل كتمر أو جرة من ماء امثالاً للسنة النبوية . على أن الضرر لا يحصل غالباً إلا من المبادرة بالنوم عقب الأكل مباشرة . وهذا يمكن تفاديه لمن أراد والله أعلم .

(٢) ذكر الشرائع في طبقاته الكبرى عن روى رضى الله عنه أنه كان يقول : (لاتزال الصوفية بخير ما تنافروا فإذا اصطالحوا هلكوا) ذكره ابن نجيب في الفتوحات الإلهية بالفظ (فإذا اصطالحوا فلا خير فيهم) فالتبس بما لكم من قدم راسخ في طريق القوم أن تفصحوا لنا عما أبهم في كلام هذا الصوفي الجليل . محمد برهام بور سعيد

الجواب

الصوفية هم خلاصة الأمة المحمدية أشد الناس تمسكاً بالدين واعتصاماً بحبله المتين دليلهم كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ ، وشعارهم ذكره عز وجل وعمدتهم الصدق معه في جميع الأحوال . قال الجنيد رضى الله عنه :

علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة ، فمن لم يسمع الحديث ويجالس الفقهاء يأخذ أدبه عن المتأدين أنفسهم
اتبعه . . . وقال سهل بن عبد الله : بنيت أصولنا على ستة أشياء : كتاب الله وسنة رسول الله وأكل
الحلال وكف الأذى واجتناب الآثام ، والتوبة ، وأداء الحقوق ، ولا يكون الرجل صوفيا حقيقة إلا إذا
حافظ على الآداب الدينية واستغرق معظم أوقاته في عبادة الله تعالى بحيث يعظم المندوب كاللحم ويهمل المكروه
كاللحم ويقتصر من المباحات على الضرورات تاركا الفضول من الطعام والكلام والنائم .

هذا مجمل مبادئ القوم فكل ما نقل عنهم مخالفاً لذلك فهو إما مدسوس عليهم أو له تأويل حسن يرده
إلى الدين ويرجعه إلى سنة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وعليهم أجمعين . وذلك كقول سيدي محي الدين

ابن العربي : بذكر الله تزداد الذنوب وتنطمس البصائر والقلوب
فتترك الذكراً أفضل كل شيء فشمس الذات ليس لها غروب

يريد رضي الله عنه أن رؤية الذكر وشهود المريد له من الحجب التي تحول بين القلوب وبين بلوغ
المراتب العلية والتمتع بشهود أنوار الحضرة الإلهية لأن شهود العمل والاعتداد به نوع من الركون لغير الله
تعالى وشعبة من شعب العجب والرياء . لهذا كان ترك الذكر أي ترك الاعتداده والاعتماد عليه أفضل من كل
شيء . ومعاذ الله أن يكون مقصوده رضي الله عنه التنفير من الذكر والتقليل من قيمته كيف وهو منشور
الولاية وعنوان محبة الله تعالى وموالاته أبدية . ومن هذا أيضا قول رويم رضي الله عنه الذي طلب منا حضرة
السائل بيان مبهمه وهو قوله (لا تزال الصوفية بخير ما تنافروا فإذا اصطلحوا هلكوا) . ومعناه لا تزال
الصوفية بخير ما تناحوا وتواصوا بالحق والصبر ونبه بعضهم بمضا على ما فيه من المثالب والعيوب فإذا اصطلحوا
أي تواطوا على كتمان العيوب وعدم بذل النصيحة الواجبة هلكوا وتعرضوا لمقت الله تعالى وغضبه . وإنما
أطلق التنافر على التناصح والتواصي بالحق والصبر لأنه من لوازمه غالبا . وهذا إشارة لقول الحق تعالى (كان
الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين) إلخ يعني أنهم كانوا متفقين على الضلال فبعث الله
النبيين مبشرين ومنذرين فكانت العاقبة أن اقتربوا بأن اهتدى البعض منهم وبقي البعض الآخر على ضلاله الأصلي .
وفي حديث البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه في قصة الملائكة الذين جاءوا إلى النبي ﷺ وهو
نائم أنهم قالوا (ومحمد فرق بين الناس) فكذلك إذا حل رسول الهدى في القلوب تبادل الناس النصيحة
والإرشاد وقوم بعضهم عوج بعض فكانوا بظواهرهم متنافرين مختلفين وبيواطنهم متحدين مؤتلفين لأن
الحكمة ضالتهم والحق بغيتهم والله وجهتهم وأما التنافر الحقيقي في الظاهر والباطن فإنما ينشأ من التنازع على
المآرب الشخصية والأغراض النفسانية كما يقع من أذعياء الطريق في هذا الزمن الذين يتغايبون على المريد
طمعا في الشهرة والصيت وتحملا على جمع الحطام الغاني نسأل الله تعالى السلامة بمنه وكرمه . .

٣ — ما تقولون فضيلتكم في جماعة يزعمون أنهم من أهل التحقيق المتوكلين على الله تعالى ويتركون
مباشرة الأسباب بالكيفية احتجاجا ببعض عبارات من كتب الصوفية المشهورة . أفيدونا وتفضلوا إلخ
محمد أحمد عز الدين — بالقاهرة

هؤلاء ليسوا متوكلين وإنما هم متأكلون كما قال سيدنا عمر رضي الله عنه لأمثالهم وما هم من أهل التحقيق وإنما هم شر من قطاع الطريق فإن التسبب هو قوام الدين وسنة رسول رب العالمين ولا منافاة بينه وبين التوكل أصلاً. وإلا لما كان التوكل وصفه ﷺ. بل هو في الحقيقة لا يتم إلا بمباشرة الأسباب التي شرعها الله تعالى وجعلها مستلزمة لمسبباتها. وكتب الصوفية بحار زاخرة لا يعبرها إلا من يحسن السباحة فيها لما احتوت عليه من كثير من العبارات الموهمة بظواهرها أو المنقولة عن أرباب الأحوال الذين لم يبلغوا درجة الكمال ولا حجة في أقوالهم ولا في أفعالهم لأنهم مغلوبون والمغلوب معذور لكن المقتدى به مغرور. وانوجب على السائل أن يفر من هذه الشرذمة المتطفلة على موائد الخلق المنابذة لدين الحق. ومن لنا بدرة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه نوجع بها ظهورهم حتى يستقيم عوجهم ويسلم العالم من شرهم (ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار)

عبد الجواد محمد الدومي

إمام وخطيب مسجد الزيني

تقرير حقيقة ، وإزالة شبهة

ورد إلينا من حضرة الفاضل المحترم صاحب التوقيع كتاب لطيف بدأه بمقدمة مسبهة أننى فيها على الفقير وعلى ما تنشره له مجلة (السلام) الغراء تاء طيباً - لست له بأهل - وقال إنه كتبه بين عشرين من أصدقائه ، وقد رأوا فى بعض المقالات المنشورة بالمجلة لأحد أفاضل الكتاب العبارة الآتية (إن الإنسان مخلوق على صورة خالقه) قال : مع أننا جميعاً نعلم ونؤمن بأن الله عز وجل منزّه عن كل صفات الحوادث ، وليس كمثل شئ ، فرجأؤنا شرح ذلك بأسلوبكم القيم حتى لا تتحول عقيدة الضمفاء من المسلمين ، ولكم من الله الأجر ومنا جزيل الشكر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

محمد حافظ - موظف بشركة القتال بالاستماعيلية

الجواب

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وورثته إلى يوم الدين (وبعد) فأصل هذه العبارة حديث شريف عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ولفظه على ما فى صحيح البخارى عن أنى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال : «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً ثم قال له : اذهب فسلم على أولئك الملائكة فاستمع ما يحوونك ، نحيتك ونحية ذريتك ، فقال : السلام عليكم ، فقالوا : السلام عليك ورحمة الله ، فزادوه ورحمة الله ، فدخل الجنة على صورة آدم فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن» وفى رواية انير البخارى «خلق آدم على صورة الرحمن» أما رواية

البخارى فقد تأولها بعض الدلاء على أن الضمير فى «صورته» راجع إلى سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام كالضمير فى قوله : «طوله ستون» إلخ ، وعود الضمائر إلى شئ واحد أولى من التشبث فيها ، والمعنى على هذا أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام على صورته وهيئته التى كان عليها لم يتقل فى النشأة أحوالاً ، ولا تردد فى الأرحام أطواراً كما هو الشأن فى ذريته ، بل خلقه كاملاً سويًا من أول الأمر . لكن عارض هذا التأويل بالرواية الأخرى وهى (١) رواية «خلق آدم على صورة الرحمن» فإن الأحاديث يفسر بعضها بعضاً ، وقد قالوا : خير ما فسرته بالوارد ، قلت : ويعارض هذا التأويل أيضاً ما ثبت من تنقل آدم عليه الصلاة والسلام فى الأطوار ، كما يفيد حديث الترمذى والنسائى والبرار وصححه ابن حبان عن أنى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : «أن الله خلق آدم من تراب فجعله طيناً ، ثم تركه حتى إذا كان حمأ مسنوناً خلقه وصوره ، ثم تركه حتى إذا كان صلصلاً كالفضار كان إبليس يمر به فيقول : لقد خلقت لأمر عظيم ، ثم نفخ الله فيه روحه ، وكان أول ما جرى فيه الروح بصرة وخياشيمه فعطش فقال : الحمد لله ، فقال الله : يرحمك ربك» الحديث . فهذا تصریح بأنه عليه

(١) هذه الرواية كمتعارض هذا التفسير متعارض غير من التفسيرات المبنية على إعادة الضمير لسيدنا آدم عليه السلام ، كالقول بأنه لارد على الدهرية الزاعمين أنه لم يكن إنسان إلا من نطفة اهـ .

الحكم وهو بين الدلالة ، والمتشابه الذى خفيت دلالاته فلم يعلمها كثير من الناس منزل (من عند ربنا)، ومذهب السلف أن الوقف فى الآية على قوله : (وما يعلم تأويله إلا الله) أى وما يعلم تأويله الحق المراد منه إلا الله تعالى وحده ، ثم يبتدون بقوله : (والراسخون فى العلم يقولون آمنا به) إلخ ، وعلى هذا فالمتشابه هو ما استأثر الله تعالى بعلمه ، وعلى رأى الخلف المتشابه هو المحتمل الذى يتوقف فهمه على ممارسة للقواعد ورسوخ فى العلم . قال بعض المحققين : وارتكاب أحدهما - يعنى طريقى السلف والخلف - كاف ، والشخص مخير فى اتباع أيهما شاء لأنهما متفقان على تزييه تعالى عن المعنى المحال ، وعلى الايمان بأنه من عند الله جاء به رسول الله ، لكن اختلفوا فى تعيين معنى صحيح وعدم تعيينه . والظاهر الذى تطمئن إليه النفس أن العلماء - غير النبي ﷺ - مهما أوتوا من العلم والرسوخ فانه لا يمكنهم علم تأويل المتشابهات ، والوقوف على معانيها كلها ، وإنما يفتح الله تعالى على من شاء بما شاء على قدر مقامه ، واتساع حدة بصيرته . وليس الأمر كما يظنه البعض من أن الوقوف على معنى المتشابه يكفى فيه ممارسة اللغة ، والتضلع من علمي المتقول والمعقول . كلا بل لابد مع ذلك من مجاهدة النفس وتخليتها من العوائق الصارفة عن فهم آيات الله تعالى التى أهمها الكبر ، كما قال عز وجل : (سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون فى الأرض بغير الحق) نعوذ بالله من ذلك .

المتشابه وحكمة وروده فى الشرع

ورب قائل يقول : إذا كان ظاهر للمتشابه غير مراد قطعا ، لأنه مستحيل على الله تعالى باقفاق

السلام تنقل فى الأطوار من تراب إلى طين إلى حمأ مسنون إلى صاهمال إلى جسم حى متحرك قد نفخت فيه الروح ، فالناسب إعادة الضمير إلى الله تعالى والحمل على رواية : « خلق آدم على صورة الرحمن » وهو حديث متشابه ، وللعلماء فى أمثاله من النصوص المتشابهة الواردة فى الكتاب والسنة طريقان :

موقف العلماء بأزاء النصوص المتشابهة

فالحلف الناصح وفيهم أئمة المذاهب الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين مع اعتقادهم أن الله تعالى منزّه عن جميع صفات الحوادث فليست له جهة ولا كيف ولا مادة ولا صورة ولا شكل على ما تخيله العقول وتصوره الأوهام - بمسكون عن الخوض فى هذه المتشابهات ، ويفوضون علم المراد منها إلى الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ، إثارة للطريق الأسلم ، ومبالغة فى البعد عن مظان الخطأ فى التأويل .

وأما الخلف فانهم يؤولون هذه النصوص ، ويعينون لها محامل صحيحة تدل عليها القرآن ، وتقرها الاستعمالات العربية ، إبطالا لمذهب الضالين وإرشاداً للقاصرين ، وذهاباً منهم إلى أن الوقف فى الآية الكريمة الواردة فى ذلك ، وهى قوله تعالى : (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم) على قوله (والراسخون فى العلم) وأن قوله بمد ذلك : (يقولون آمنا به كل من عند ربنا) كلام مستأنف لبيان حال الراسخين فى العلم ، أى يقول هؤلاء الراسخون فى العلم : آمنا بالمتشابه ، وصدقنا بأنه حق له محامل صحيحة ، وممان مطابقة (كل) من

السلف والخلف ، فما حكمة وروده في الشرع ؟
وهلا كانت النصوص كلها محكمة بيّنة الدلالة واضحة
المقصود ؟ ولماذا ترك النبي ﷺ المتشابه من غير
بيان ؟ وجوابه أن العلماء قد ذكروا لورود المتشابه
جملة حكاية منه (١) الابتلاء والامتحان ليعبر الثابت
على الحق من التزلزل فيه (٢) الخوض على الفحص
والتأمل وقدر زاد الفكر ، حتى تنبني عند الانسان
ملكة النظر والاستدلال (٣) ما يرتب على كد
الترجمة فيه ، وإتقان الفكر في استخراج معانيه ،
على القول بإمكان تأويله من الدرجات العلى والثواب
العظيم .

ولقد حضنا النبي ﷺ على طلب العلم والتفقه
في الدين والاجتهاد في المسائل والاستنباط من
النصوص ، بعد أن نهانا عن التهميم علماء والتسور
على حرماتها ، ونقول فيها بمجرد الهوى والرأى .
كل ذلك ليحفزنا إلى التفحص والتأمل ، ويدعونا
إلى التفكير والعمل على رد المتشابه إلى المحكم ،
من مثل قوله تعالى (ليس كمثله شيء) (قل هو الله
أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد)
وقد ثبت عنه ﷺ الترغيب في تلاوة هذه السورة
وأنها تعدل ثلث القرآن ، وما ذاك إلا لتحفظها
وتفهم معناها ، وانتقد مضمونها من إثبات الوحدانية
لله تعالى ونفى الوند والوالد عنه تعالى ، ونفى المكافى .
والتشبيه ، وذلك يستلزم بالطبع نفي المادة والصورة
والهيئة وجميع صفات الحوادث ، وقد أخبر عز وجل
بأنه أنزل الكتاب منه المحكم الواضح المحفوظ من
الاحتمال والاشتباه وهو الكثير الغالب كما دل عليه
الاستقراء ، ومنه المتشابه وهو النادر القليل ،

وجعل المحكم أصلاً للمتشابه ، وأمرنا برده إليه
وعرضه عليه ، صوناً للعقول من الضلال والزيغ
فأين المحذور الذي يخشى منه بعد ذلك ؟
ومن المعلوم بالضرورة أنه ﷺ لم يفارق الحياة
الدنيا حتى بشره موله بكل دينه وإمام نعمته .
وحفظ شريعته من التغير والتبدل ، قال تعالى :
(اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي
، رضى لكم الاسلام ديناً) وقال عز وجل : (إنا
نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) وقد أطلعنا
مولاه على أحوال أمته وأنهم سيكون فيهم علماء
راشخون ومرشدون ربانيون يرثون هديه ويحرسون
شرعه ، بشرحون كلامه ويبينون مرامه ، ذوداً عن
الدين ، وصوناً لحمل اليقين ، حتى أخبر صلوات الله
وسلامه عليه قبل انتقاله لارقيق الأعلى بأن أمته
لا تجتمع على الضلالة ، وأنه لا يخاف عليهم الشرك
من بعده ، ولا تزال طائفة منهم ظاهرين على الحق
حتى تقوم الساعة ويأتى أمر الله تعالى ، وبين أنهم
ورثته ومستودع سره ومعارفه (العلماء ورثة الأنبياء)
فكما أنزل عليه الذكر ليبينه للناس وبشرحه لهم ،
كذلك العلماء يبينون سنته وبشرحون كلامه ، وقد
ميزوا بين المحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ،
والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والجمل والمفصل
وفرقوا بين الحقيقة والكنية والحجاز ، وكانت لهم
في منازلة البدع وهدم الشهات وتقرير الحقائق
الشرعية مواقف حاسمة وآيات بيضاء سلفاً وخلفاً .

ولله در البوصيرى حيث يقول :
لم نخف منك الضلال وفينا
وارنو نور هديك العلماء

المتاسبة - المقام أخذاً من كلامهم تصريحاً تارة ،
وتلويحاً أخرى

(١) أن المعنى أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام على صورته أي على صفته بأن أعطاه نموذجاً من صفاته في الجملة ، كالحياة والعلم والارادة والسمع إلخ ، وإن كان في الحقيقة لامناسبة بين الحادث والقديم ، وإنما ذلك من باب التمثيل والتقريب ، كما يقال للمثال المرسوم على الخريطة مثلاً ، إنه صورة أفريقيا أو أوروبا ، وقد يستأنس لهذا التأويل بما ثبت في صحيح البخاري عن النبي ﷺ عن رب العزة أنه يقول : (وما يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به) الحديث إذ يمكن أن يكون المعنى فإذا أحببته أعدته لحالته القلبية ، وصفاته الأصلية ، التي هي نماذج من صفاتي ، ونعوت ذاتي فكأنني صرت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به فالإنسان باعتبار حقيقته الروحية نوراني لطيف عالم دراك سميع بصير لا تحجبه الجمادات ، ولا تبعد عنه المسافات ، وإنما طرأت عليه الكثافة والجهل والبعد عن الله تعالى باقتحام الخالقات ، وميل النفس إلى الشهوات ، فإذا لحظته العناية الإلهية واستطاع أن يحارب شهوته ، ويجاهد نفسه وهواه ، أمكنه التخلص من ظلمة ماديته وسجن بشريته ، والرجوع إلى حالته الأصلية ، ونشأته القلبية

فلم تزل كل نفوس الأجاب

سلامة دراكة للأشياء

وإنما تعوقها الأبدان

والأنفس الزغ والشيطان

(البقية على الصفحة ٢٤)

ولما وضعت الزنادقة الأحاديث الموضوعة بقصد الكيد للدين ، وتشويه محاسنه ، وقيل لعبد الله ابن المبارك هذه الأحاديث الموضوعة ، قال يعيش لها الجهابذة يعني أهل العلم ونقاد الحديث ، فهم أمناه شرعه وورثته سره حتى قال الامام الجليل أبو إسحاق الشاطبي في كتاب الموافقات : مامن مزينة أعطيها رسول الله ﷺ سوى ما وقع استثناءؤه - إلا وقد أعطيت أمته منها أنموذجا ، وإنما قال أنموذجا لأن نفس مزياه ﷺ - حتى مالم يقع استثناءؤه كالنبوة والوحي وما يتصل بهما سواء العلمية أو العملية الظاهرية أو الباطنية الحالية أو المقالية - لا يمكن أن يصل إليها مخلوق سواء ، وإنما يعطى الأولياء والعلماء بطريق الوراثة نماذج منها فقط ، وكأنه عليه الصلاة والسلام لما علم أن حظ المتأخرين من علماء أمته في نصرة الدين باللسان والسيف نادر ومفقود أبقى لهم حظ المدافعة عنه باللسان والقلم ، فارتفعت شبهة رأسها ولا أشككت آية أو حديث إلا تصدى لها واحد منهم بأدلة ساطعة ، وبراهين قاطعة ، تقمع الضلالة وتنسخ ظلمات الجهالة ، ومن ذلك هذا الحديث الذي نحن بصددده وهو قوله عليه الصلاة والسلام (إن الله خلق آدم على صورته) والرواية الثانية (خلق آدم على صورة الرحمن) فمن أراد أن يذهب فيه مذهب السلف ، فليؤمن به وليفوض معناه إلى الله تعالى ورسوله ﷺ مع تنزيه الحق جل شأنه عن الصورة والشكل والمثال وغيرها من صفات المخلوقين وأما من أراد الجري على طريقة الخلف إرضاء لشهوة عقله ، وإشباعاً لفريضة حب الاستطلاع فيه ، فها نحن أولاء نذكر له طائفة من التأويلات والتفسيرات

١٣ تقرير حقيقة، وإزالة شبهة

﴿بقية المنشور على الصفحة ١٤﴾

(٢) أن الله تعالى خلقه على صورة وهيئة - أى باعتبار روحه - لا يمكن معرفتها، وإدراك كميتها، كما أن ذات الحق جل وعلا كذلك. فكما أنه تعالى منزّه عن الحس لا تدركه الأبصار، ولا تحيط به للعقول، ولا تعرف له كيفية ولا أبنية، كذلك حقيقة الإنسان وروحه اللطيفة مع كونها موجودة قطعاً، فحس لا تحس ولا تدرك، وهناك تأويلات آخر، وإلى هنا أردنا أن نكتفي بما أوردناه في هذا

الموضوع .

وهذا القدر في التحقيق كاف

فكف النفس عن طلب المزيد

هدانا الله تعالى إلى الصراط المستقيم، ونبتئنا

بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة إنه

سبح الدعاء

عبد الجواد محمد الدومى

إمام مسجد الزينى بالسبتية

الفنائى والأحكام

س ١ - علم الله أزالا المطيعين من عباده والعاصين منهم ففضى لكل بما يستحقه فأتاب المطيعين بجنات النعيم، وعاقب العاصين بدار الجحيم . وقد أمرنا بالدعاء في كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، ووعد بأجابته فقال في كتابه الكريم (وقال ربكم ادعوني أستجب لكم) الآية . ومعلوم أن علم الله لا تغير فيه ولا تبدل ولا مرد لقضاء الله وقدره ، وأن الله لا يخلف الميعاد ، فكيف يستجيب الله دعاء من سأله الجنة وقد قضى عليه أزالا بأنه من أهل النار ، وما فائدة الدعاء إذن بعد ثبوت من سيدخل الجنة ومن سيدخل النار في علمه القديم ، وقد قضى عليه أزالا بذلك . محمد أبو العطا - الموانى بالمنزلة دقهلية

ج ١ - لاشك في أن الله تعالى قدر المقادير وعلم الأشياء كلها في الأزل فعلم المطيعين من عباده والعاصين منهم ، وعلم أهل الجنة من أهل النار . ومع ذلك فقد أنزل كتبه السماوية بالأوامر والنواهي عامة - لمن علم أنهم من أهل الجنة ومن علم أنهم من أهل النار - وأرسل رسله عليهم الصلاة والسلام مبشرين ومنذرين هادين مرشدين للجميع لا يخصون بدعوتهم طائفة دون أخرى ولا فريقا دون فريق . فمن كان في علمه تعالى من المؤمنين ومن أهل الجنة فإنه يقبل الدعوة ويتبع الرسول فيمثل الأوامر ويجتنب النواهي ويسلك السبيل الموصل إلى الجنة . ومن كان في علمه تعالى من العاصين وأهل النار فإنه يكفر ويعاند ويتبع هواه حتى يستوجب اللعنة وتحق عليه كلمة العذاب فيصلى جهنم وساعات معصير آ . والخلق بالطبع لا اطلاع لهم على هذا ولا علم لهم بمصير أى واحد منهم ولذلك لزمهم فعل الأسباب التي توصل إلى الجنة وتبعد عن النار (ومن جملتها الدعاء والالتجاء إلى الله تعالى كما لا يخفى) فينبغى لكل واحد أن يجتهد ويجتهد ويتأثر على العمل الصالح ويسأل الله تعالى الجنة ويتموذه من النار ، فمن سبقت له من الله الحسنى وكان في علمه من أهل الجنة أجاب سؤاله ، وحقق مطلوبه ، وإلا فثأله عن النار . هرب ولا لا بابة دعائه من سبيل . وفي الصحيحين عن علي ابن طالب رضى الله عنه وأكرم الله وجهه قال : كنا في جنازة في بتييع الفرقد فأنا و معه نخصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنكس فجعل ينكس بمخصرته ، ثم قال : ما منكم من أحد من نفس منقوسة إلا كتب الله مكانها من الجنة والنار وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة . فقال رجل يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة فقال ﷺ : اعملوا فكل ميسر . أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ (فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى ، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى) وفي رواية أخرى عن عمران بن حصين رضى الله عنه ، قال قيل يا رسول الله أعلم الله أهل الجنة من أهل النار؟ فقال : نعم ، قيل فقيم يعمل العاملون ؟ فقال : كل ميسر لما خلق له ، وعن جابر بن عبد الله رضى الله

عنهما قال : جاء سراقه بن مالك بن جعشم فقال يا رسول الله بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن . قيم العمل اليوم فأقيم جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما يستقبل ؟ قال لا بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير قال فقيم الحمل ؟ فقال اعملوا فكل ميسر أخرجه مسلم في صحيحه . قال الامام النووي في شرحه وفي هذه الأحاديث النهي عن ترك العمل والاتكال على ما سبق به القدر بل تجب الأعمال والتكاليف التي ورد الشرع بها وكل ميسر لما خلق له لا يقدر على غيره ، ومن كان من أهل السعادة يسره الله لعمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة يسره الله لعمل أهل الشقاوة اهـ

فتبين لحضرة السائل مما سبق (١) أن سبق القضاء وكون ما قدره الله تعالى لا بد من حصوله لا يوجب الاتكال والقعود ولا ينفي فائدة العمل والدعاء وحكمة التكليف ، بل من واجب الانسان أن يثابر ويجتهد ويكسح حتى ينال ما قدر له ويصير إلى ما سبق له في علم الله تعالى القديم ، لا فرق في ذلك بين الأمور المعاشية الدنيوية والأمر المعادية الآخروية ، وفي كتاب الاحياء للامام الغزالي ، فإن قلت ما فائدة الدعاء والقضاء لا مرد له فاعلم أن من القضاء رد البلاء بالدعاء ، فالدعاء سبب لرد البلاء واستجلاب الرحمة كما أن الترس سبب لرد السهم ، والماء سبب لخروج النبات من الأرض فكما أن الترس يدفع السهم فيتدافعان ، فكذلك الدعاء والبلاء يتعالجان ، وليس من شروط الاعتراف بقضاء الله تعالى أن لا يحمل السلاح ، وقد قال تعالى (خذوا حذركم) وألا يسقى الأرض بعد بث البذر فيقال إن سبق القضاء بالنبات نبت البذر وإن لم يسبق لم ينبت بل ربط الأسباب بالمسببات هو القضاء الأول الذي هو كبح البصر أو هو أقرب ، وترتيب تفصيل المسببات على تفاصيل الأسباب على التدريج ، والتقدير هو القدر والذي قدر الخير قدره بسبب والذي قدر الشر قدر لدفعه سبباً فلا تناقض بين هذه الأمور عند من انفتحت بصيرته .

(٢) أن هيئة الله تعالى الأسباب دليل على أنه أراد حصول مسباتها فإذا يسر الله تعالى عبداً من عباده للتقوى والعمل الصالح كان دليلاً على أنه من أهل الجنة ، وإذا يسر عبداً آخر للكفر والفسوق والعصيان كان ذلك دليلاً على أنه من أهل النار . فكل ميسر لما خاق له ومن هنا قول السادة الصوفية : علامة الاذن التيسير ، أي علامة إذن الله تعالى وإرادته نجاح مطلوب من المطالب تيسير أسبابه والطريق الموصل إليه ، ومن كلامهم أيضاً ، ما أوقفك بالباب ألا وهو يريد أن يعطيك . ولهذا يفرح العارفون بتوفيق الله تعالى لهم وتوجيههم في طاعته وتشریفهم بخدمته لما أن ذلك دليل على سبق سعادتهم عنده وعظيم منزلتهم لديه وإن كانوا لا يأمنون مكر الله تعالى خشية أن يتبدل الحال فعوذ بالله تعالى من مقتته ومكره .

(٣) أن قول الله تعالى (ادعوني أستجب لكم) معناه أستجب لكم ما سبق في علمي إجابته وتحقيقه وليس معناه أستجب كل مطلوب ولو سبق في علمي . خلافة فالاجابة مقيدة بالعلم والمشيئة كما يدل على ذلك قوله عز وجل في آية أخرى (فيكشف ما تدعون إليه إن شاء) فليس كل دعاء مستجاباً بل منه ومنه والله أعلم
س ٢ - ما أهم كتاب نطلع عليه لتعبير الرؤيا ، وما قولكم في كتاب ابن سيرين ، وهل للرؤيا الصادقة من علامة .

س ٣ - ما رأي غصيلكم في الحاوي الذي يمسك الحيات والعقارب بتعاويذه

ج ٤ - ما رأى فضيلتكم في تبرع المسيحي لمساجد المسلمين أحد قراء مجلة الاسلام

ج ٢ - لا يجوز تمبير الرؤيا بمجرد النظر في الكتب لأنها تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأزمان وأوصاف الرائي ، كما لا يجوز لغير العالم بها أن يخوض في تمبيرها سواء كان هو الرائي أو غيره لقوله تعالى (ولا تقف ما ليس لك به علم) والعالم هو من عنده فراسة وعلم بالمعاني ، والفراسة نور يقذفه الله في القلب يدرك به صاحبه الصواب وقيل هي الظن الصائب ، ولا تخرج الرؤيا عن معناها إذا فسرت بغيره على الصحيح ، وقيل الرؤيا على ما عبرت به ولذلك قالوا لا يقصها على عدو أو حشود خشية أن يخبر بسوء فتخرج عليه وإنما يقصها على عالم صالح محب . وكتاب ابن سيرين صحيح في ذاته قطعاً لكن لا يجوز الاعتماد عليه في التمييز ، نعم لا بأس لصاحب الفراسة والبصيرة أن يستأنس به مجرد استئناس . وعلامة الرؤيا الصادقة أن تكون صادرة من الرجل الصالح الممثل لأوامر الله تعالى ونواهيه ، المحافظ على التحلي بفضيلة الصدق في أقواله وأفعاله ، هذا بحسب الغالب وإلا فقد تكذب رؤيا بعض الصادقين ، وقد تكون أضغاث أحلام أو حديث نفس شغل به في اليقظة فيراه في النوم خيراً كان أو شراً ، وقد تصدق رؤيا بعض الفساق بل الكفرة .

ج ٣ - معظم (الحواة) الذين يسكنون بالحيات والعقارب بما يتظاهرون به من الرقي والتعاضد كذابون محتالون آكلون لأموال الناس بالباطل يحيلهم المختلفة وأساليبهم المتنوعة ، فمن الغريب اعتقاد بعض البسطاء أن عملهم هذا من باب الكرامة وخرق المادة ، كيف وشرطها استقامة من ظهرت على يديه ، وهؤلاء أكثرهم لا يعرف الدين ولا يقف عند حدوده ، ودعواهم أنهم من (الرفاعية) وهم أتباع سيدي أحمد الرفاعي رضي الله عنه الصوفي العظيم وأحد الأولياء المشهورين الذين كانوا يسكنون بالحيات ويأكلون النار ويدخلون التنور وهو ملتهب فلا يؤذيهم دعوى كاذبة يفتضح فيها مخالفتهم للكتاب والسنة بل جهلهم بالدين أصلاً وفرطاً (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة أليس في جهنم مثوى للمتكبرين) نعم قد يوجد فيهم بعض الصادقين ولكنه واحد من أوف بل من ملايين ، والله تعالى أعلم .

ج ٤ - لا يصح من المسيحيين بناء المساجد ولا الاشتراك في بنائها أو تميرها ، ولا يجوز للمسلمين قبول تبرعاتهم في ذلك . ولهذا رد الامام مالك رضي الله عنه دينار امرأة نصرانية بعثت به إلى الكعبة المشرفة ، وأما تبرعهم في نحو بناء القناطر والمستشفيات وتسجيل مياه الشرب وما إلى ذلك من المرافق الدنيوية العامة فلا بأس به ، والله أعلم .

عبد الجواد محمد الدومي - خطيب مسجد الزيني بالسبتية

• ولين سعيد

رزق حضرة عبد الله زكي قتلاز أفندي وكيلنا بالسويس وصاحب المكتبة السلفية بمولود

أسماء نظمي أقر الله به أعين والديه . وأسرة الاسلام تتمنى له حياة طيبة في ظل والديه آمين .

أُسْئَلُهُ وَأَجْرُهُ

أرجو أن نبينوا لنا معنى قول النبي عليه الصلاة والسلام بحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وأقوال العلماء فيه والأمر، منهم أُملي توضيحه بصفحات المحلّة

جلال عبد الحميد

الجواب : هذا الحديث وارد في الصحيحين عنه عليه السلام ، وقد جاء في بعض طرقه : إن الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة : وفي بعضها يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة ، وفي رواية قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : جاء عمي من الرضاعة يستأذن على فأبيت أن آذن له حتى أستمّر رسول الله عليه السلام فلما جاء رسول الله عليه السلام قلت إن عمي من الرضاعة استأذن على فأبيت أن آذن له ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فليلج عليك عمك قلت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرصعي الرجل قال : إنه عمك فليلج عليك ، وعنها أيضا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها ، وأنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت : فقلت : يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله عليه السلام : أراه بضم الحمره . أي أظنه فلانا : لعم حفصة من الرضاعة فقالت عائشة : يا رسول الله لو كان فلان حيا — لعمها من الرضاعة دخل على قال رسول الله — عليه السلام : نعم إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة . وفي هذه الروايات كلها ثبوت حرمة الرضاع وقد أجمعت الأمة على ثبوتها بين الرضيع والمرضعة وأنه يصير ابنها فيحرم عليه نكاحها أبدا ويحل له النظر إليها والخلوة بها والنسافر معها ، ما لم يغلب الفساد كأن يكونا أو أحدهما من ذوى الطباع البهيمية والملكات الخسيسة . ولا تترب أحكام الأمومة من كل وجه : فلا يتوارثان ، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر ، ولا ترد شهادته لها ونحو ذلك : بل هما كالأجنبيين في هذه الأحكام ، وأجمعوا أيضا على انتشار الحرمة بين المرضعة وأولاد الرضيع وبين الرضيع وأولاد المرضعة وأنه في ذلك كولدها من النسب هذه الأحاديث ، وأما بين الرضيع والرجل المنسوب ذلك الابن إليه لكونه زوج المرأة أو وطنها بملك أو شبهة فذهب كافة العلماء — إلا أهل الظاهر وابن علية — ثبوت حرمة الرضاع بينهما وأن الرضيع يصير ولدًا له وأولاد الرجل إخوة الرضيع وأخوانه وتكون إخوة الرجل أعمام الرضيع ، وأخوانه عماته ، وأولاد الرضيع أولاد الرجل ، عملا بالأحاديث الصحيحة الواردة عنه عليه السلام كالروايات المتقدمة وغيرها ، وقال أهل الظاهر وابن علية : لا تثبت حرمة الرضاع بين الرجل والرضيع تمسكا بقوله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ، وأخواتكم من الرضاعة) ولم يذكر البنت والعمة كما ذكرهما في النسب ، وهذا الاستدلال ضعيف لأن ذكر الشيء لا يدل على سقوط الحكم عما سواه ، فتحریم الأمهات والأخوات من الرضاعة لا يدل على عدم تحریم سواهما ، هذا على فرض عدم ورود السنة بالتحریم

فكيف وقد جاءت الروايات الصحيحة للتقدمة بذلك ؛ وقد روى أن امرأة من أسد أنت عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، قالت له : بلغني أنك لعنت كيت وكيت والواشمة والمستوشمة ، وإني قرأت ما بين اللوحين فلم أجد الذي تقول ، فقال لها عبد الله : أما قرأت (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله) ؟ قالت : بلى . قال : فهو ذاك . يعنى أن اللعن المذكور وارد في السنة النبوية التي شهد القرآن بصحتها ودل على اعتبارها بهذه الآية ونحوها . واختلف العلماء في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع فذهب الشافعي وأصحابه أنه لا يثبت بأقل من خمس رضعات . وقال مالك وأبو حنيفة والجمهور : لأنه يثبت برضعة واحدة . بل عندنا متى وصل لبن المرأة ولو ميثبة أو صفيرة لجوف الرضيع — لا الكبير ، ولا إن وصل للحلق فقط — وإن بسعوط . أى صب في الأنف . أو حقنة في الدبر تغذى ، فإنه ينشأ الحرمة ويثبت أحكام الرضاع ، وقد استدلل الشافعي وأصحابه بحديث عائشة رضى الله عنها : خمس رضعات معلومات يحرم من ؛ وأخذ مالك ومن وافقه بقوله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) ولم يذكر عدداً لا خمساً ولا غيرها . هذا وقد استثنى العلماء من الأحاديث السابقة الدالة على تحريم الرضاع ما يحرمه النسب من مسائل أشار لها العلامة الدردير في شرحه لمتنه أقرب المسالك بقوله : إلا أم أخيك أو أم أختك فقد لا تحرم من الرضاع ، كما لو أرضعت أجنبية أخاك أو أختك وهي من النسب إما أمك أو امرأة أبيك . وإلا أم ولد ولدك من الرضاع فقد لا تحرم عليك وهي من النسب إما بنتك أو زوجة ولدك . وإلا جدة ولدك من الرضاع . كما لو أرضعت أجنبية ولدك ، فلا تحرم عليه أمها وهي من النسب إما أمك أو أم زوجتك . وإلا أخت ولدك من الرضاع كما لو رضع ولدك امرأة لها بنت فلك نكاح البنت وهي من النسب إما بنتك أو بنت زوجتك . وإلا أم عمك وعمتك من الرضاع وهي من النسب إما جدتك أو زوجة جدك . وإلا أم خالك وخالتك من الرضاع فقد لا تحرم عليك وهي من النسب إما جدتك أم أمك وإما زوجة جدك أبي أمك : فهذه الستة من الرضاع لا يحرم من وقد يحرم لعارض كما لو كانت أخت ولدك من الرضاع بنتك من الرضاع أيضاً : والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وجاءنا خطاب من حضرة المحترم (محمود أحمد إبراهيم بملوى) يطلب فيه زيادة الإيضاح في : (١) بيان حكم الرجل الذي يؤم الناس ويتعمد إبدال الضاد ظاء في قراءته في الصلاة سواء كان في الفاتحة أم في غيرها فيقول (الظالين) بدل (الضالين) ويقول (أئمن اتبع رظوانه) بدل (رضوانه) (ب) وفيما قيل من أن حكمة اعتداد المرأة المتوفى عنها زوجها بأربعة أشهر وعشر هي أن الجنين لا يتحرك إلا بعد الشهر الرابع وعلى هذا فلا تحقق براءة الرحم إلا في هذه المدة مع أن الشرع قد قرر في عدة المطلقة ثلاثة قروء . فلا جرم أن هذه المدة كافية لتحقيق البراءة فما هي الحكمة في تأخير المتوفى عنها إلى الأربعة أشهر وعشر .

الجواب : أما عن النقطة الأولى فذهبنا معشر المالكية : أن من يتعمد إبدال الضاد ظاء في قراءته

تبعال صلاته لتلاعبه حيث قدر على الصواب وتعمد خلافه . قال الأستاذ الدردبر رضى الله عنه في كتابه أقرب المسالك وشرحه مانعه : وصحت بلحن في القراءة ولو بالفاتحة إن لم يعتمد وأثم المقتدى به إن وجد غيره ممن يحسن القراءة وإلا فلا . وصحت بغير أى بقراءة غير مميز بين كضاد وطاء بالمجتمعين كما في لغة بعض العرب الذين يقلبون الضاد ظاء، وأدخلت (الكاف) من يقلب الحاء المهملة هاء، والراء لا ما، والضاد دالاً، كما في لغة بعض الأعاجم . لا تصح إن تعمد اللحن أو تبديل الحروف بغيرها فلا يصلح الاقتداء به إماماً كان قلب الضاد ظاء لحناً مع أنه لغة بعض العرب كما قال الشارح لأن القرآن توقيفى ، طى أنه يحتمل أن يكون مراد الشارح بقوله بعض العرب بعض الأعراب الموجودين في هذه الأزمنة المتأخرة وهؤلاء يوجد اللحن في كلامهم ولا حجة فيما ينطقون به .

هذا وقد كتب فضيلة الأستاذ الجليل الشيخ حسين سامى بالعدد العاشر من هذه المجلة في هذه المسألة وحكى فيها قولين عن الشافعية والحنفية وأمتحن موافقة لبعضهم القول بعدم فساد الصلاة وطى هذا فتكون المسألة خلافية وللاسائل الحرية في اختيار ما يشاء من القولين ، إن كان مذهبنا هو الراجح في نظرنا والختار عندنا لظهور التلاعب عند مخالفة الصواب عمداً والله أعلم .

وأما عن النقطة الثانية فالتحقيق أن العدة وإن كان المقصود منها براءة الرحم فإنها لا تخلو عن شائبة التعبد ولهذا عرفها الفقهاء بأنها تر بصر المرأة زماناً معلوماً قدره الشرع علامة على براءة الرحم مع ضرب من التعبد . ألا ترى أنهم مع كونهم عللوا جمل عدة الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشراً بأن بالأربعة أشهر يتحرك الحمل وزيدت العشر لأنها قد تنقص الأشهر أو تبطل حركة الجنين ، قد صرحوا بأن عدة الأمة في الوفاة شهران وخمس ليال أو ثلاثة أشهر فقط وهذه المدة لا يتأتى فيها التعليل المذكور وأيضاً فقد جعلوا العدة في الوفاة ماذكر ولو كانت الزوجة صغيرة لانطبق الوطء ولا تصلح للحمل عادة . أو كان زوجها غير بالغ . بل ولو لم يحصل منه دخول بها بالمرة . أليس هذا دليلاً واضحاً على أن مسائل العدة لا تخلو من التعبد والله أعلم ؟

ملحوظة : لا يسعنا أن نهج منهج التفصيل والإسهاب في جميع الأسئلة الواردة إلينا من حضرات القراء لأن كثيراً منهم يطلب منا في خطاب واحد الخوض في جملة موضوعات متنوعة قد تكون متشعبة النواحي ، والبعض منها يحتاج إلى مقال مستقل حتى يستطيع الكاتب ضم أطرافه والإحاطة بمجموع مباحثه وأوقاتها لا تتسع لذلك كله كما لا تتسع لتلبية جميع الرغبات التي ترد إلينا في الغالب مقرونة بطلب المبادرة والإسراع فنرجو من حضراتهم أن يعذرونا في التأخير الذي نضطر إليه أحياناً ، كما نرجو منهم أن يقنعوا منا بالإجمال حينما تدعو الضرورة إلى الإجمال والله الموفق ؟

عبد الجواد محمد الدومى
إمام وخطيب مسجد الزينى

السُّئَلَةُ وَأَجْرُهَا

أحالت علينا إدارة مجلة الاسلام الغراء خطبا وارداً باسم حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الرحمن خليفة للاجابة على ماورد فيه من الأسئلة ، فنذكر صورة الخطاب أولاً ثم نردفه بما يحضرنا من الاجابة ، والله تعالى ولي الهداية والتوفيق .

قال حضرة الفاضل مرسل الخطاب بعد الديباجة : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد فلقد كثرت النقاش بين طائفة متففة فيما يتعلق بالأسئلة الآتية ، فأرجو جلاء الحقيقة فيها تنويراً للرأى العام وحسباً للنزاع على صفحات مجلة الاسلام الغراء والسلم منا الشكر ومن الله جل شأنه الآخر .

(١) ما الفرق بين رجلين مخلصين لله على فرض تساويهما في الأعمال الصالحة أحدهما متصوف والآخر غير متصوف ، مع الاشارة إلى حقوق الشيخ علي مريده ، وزمن ابتداء الصوفية .

(٢) هل الحكومة الباطنية حق ، ومن هم رجالها وما أعمالها ، وهل يؤمر بعض الناس في المنام بعبادات يجب عليهم أداؤها ، وما فائدتهم من ذلك وما الضرر الناتج من عدم التنفيذ وإذا أشكل عليهم فهم أمر فما العمل ؟

(٣) رجل عنده مال يجب فيه الزكاة حال عليه الحول ، وقد عزم على الزواج وقدم لزوجه مايسموه (شبكة) واتفق على المهر ، أخرجته من ماله وأفرده في مكان مخصوص تحت يده ناوياً أنه حق لزوجه . متظراً تقديمه في المباد المتفق عليه ، هل يجب في المهر زكاة أم لا ؟ طه محمود عثمان - مدرس بالقاهرة

الاجوبة

الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وسلم علي سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

(١) التصوف معناه باجماع رجاله وأرباب الشأن فيه لا يخرج عن العمل بمقتضى الكتاب والسنة بأن يأخذ بالأحوط من المأمورات ويحجب المنهيات ظاهراً وباطناً ويتخلق بأخلاق الرسول ﷺ من الشجاعة والمروءة والفضة والكرم والايثار وغير ذلك من محاسن أخلاقه ومكارم آدابه عليه الصلاة والسلام ، حتى تصفو النفس من كبرياتها البشرية ورعوناتها الطبيعية فتتشمع عنها حجب الغفلة ، ويظفر المريد بنور البصيرة وعلم الأذواق الذي لا سبيل إليه إلا بالمجاهدة والاشتغال بطاعة الله تعالى وترك الفضول من الطعام والمنام والكلام كما قالوا من زين ظاهره بالمجاهدة ، زين الله باطنه بالمجاهدة ، وقال ابن عطاء الله رضى الله عنه : من ألزم نفسه آداب الشريعة نور الله قلبه بنور المعرفة ، ولا مقام أشرف من متابعة الحبيب ﷺ في أوامره وأفعاله وأخلاقه ، هذا هو التصوف كما فهمه ويفهمه كل من له إلمام بهذا الشأن ، وقد قال قائلهم :

ليس التصوف لبس الصوف ترقمه	ولا بكائك إذ غنى المنفوسنا
ولا صباح ولا رقص ولا طرب	ولا اختباط كأن قد صرت مجنوننا
بل التصوف أن تصفو بلا كدر	وتتبع الحق والفرآث والدينا

فأصل التصوف ملازمة الكتاب والسنة ، وترك الأهواء والبدع ، وقد قالوا : إنه لا يصح الأخذ بالتصوف والتحقق بمعناه على وجه السكال إلا على يد مرشد طرف بالأحكام الشرعية بصير بأمراض النفوس وشهواتها الخفية كدقائق العجب والرياء ، خبير بأنواع العلاج المزيل لهذه الأمراض ، وما يؤثر عن الجنيذ رضى الله عنه أنه قال : ولا يتخيل الطالب لهذا الأمر أنه يستعمله بذاته أو ينظر في كتب الصوفية والحكماء ويعمل ويجهد ويصل ، لا والله ما الأمر هين ، وقال أبو عمر الزجاجي : لو أن رجلاً كشف له عن الغيب ولا يكون له أستاذ لا يجيء منه شيء ، فسنة الله تعالى أنه لا بد من السبب ، وعلى هذا فالتصوف حقيقة السالك على يد أستاذ عارف مستكمل للشروط أفضل من غير المتصوف بيقين ، ولا عبرة بتساويهما في الأعمال الظاهرة ، ذلك لأن التخلي عن الحظوظ النفسانية والبراءة من دقائق العجب والرياء والحصول على كمال الاخلاص والصدق مع الله تعالى والأدب معه في جميع الحالات بقدر الطاقة البشرية وما يتبع ذلك من نور البصيرة وكشف حجاب النفس ، كل ذلك مما يتوقف بحسب العادة الجارية على وجود القدوة الصالحة والمرشد العارف ، وقد يستبعد ذلك بعض الناس وبعده منكر من القول وزوراً متدرباً بأن الطريق ممهدة ، والأحكام الشرعية معروفة ، وهدية ﷺ واضح فلا داعي لالتخاذ شيخ ولا حاجة إلى إرشاد مرشد بعد ذلك ، ونحن لا تنازع في أن الأحكام مقررة ومعروفة وشريعته ﷺ وطريقته واضحة بيضاء ، ولكن مع ذلك فلا بد - لمن طلب المراتب العلية والمشاهد السنية - من أن يتخذ له مريباً بصيراً يوقفه على عيوب نفسه ، ويرشده إلى طريق التخلص منها ، ويرسم له خطة العمل القويمة ، لأن حيل النفس كثيرة ودسائسها خفية وحظوظها كامنة حتى في الطاعات والامتنان لما جبل عليه من حب نفسه - والحب بمعنى وبصم - كثيراً ما تخفى عليه عيوبها ولا يهتدى إلى مكان دسائسها وحظوظها بذاته ، وقد كان عمر رضى الله عنه يقول : رحم الله رجلاً أهدى إلينا عيوبنا أي دلانا على ما فيها من العيوب الخافية علينا ، وكان يقول لحذيفة بن اليمان رضى الله عنه : ما ترى في من النفاق ؟ ولهذا احتاج كثير من أكابر العلماء كحجة الاسلام الغزالي والعز بن عبد السلام وغيرهما من الفحول إلى اتخاذ الأشياخ والسلوك على أيدي العارفين ، وكما لا يجوز للمريض - كما قال المحقق السعد في بعض كتاباته - استعمال الأدوية إلا بنظر طبيب حاذق ذي تجربة في المعالجة ، كذلك تزكية النفس لا تتيسر إلا لني حاذق أو ولي ذي تجربة في هذا الشأن ، وقد قال رسول الله ﷺ لأصحابه في الحج : خذوا عني منامكم ، وقال لهم صلوا كما رأيتموني أصلي ، لم يكتف بالبيان القولي حتى قرنه بالبيان القلمي ، ففي هذا دليل واضح على أن وجود المربي المرشد لا بد منه ، وبالجملة فهذه مسألة واضحة جلية ، ولكن قل من نمرج الله تعالى صدره من أهل المكبرة والناد ، وما أكثرهم في هذا الزمن .

هذا وما أسلفناه في بيان حقيقة التصوف وتصوير معناه هو المعروف عند كافة أمته لا يعرفون غيره ولا يتصورون سواء ، خلافاً لما تنمقه أيدي الآمنين ويفتر به كثير من السذج البسطاء من أن التصوف مذهب مستقل وطريقة أخرى بمعزل عن التمايم الدينية والقواعد الشرعية له مراسيم غير مراسيم الإسلام وأصول غير أصوله ، حتى زعم زاعمون منهم أن التصوف مأخوذ عن التمايم الهندية أو النائية الاغريقية وأنهموا كثيراً من رجاله العطاء كالحارث المحاسبي وذو النون المصري والسهروردي منهم كاذبة يعلم الله تعالى أنهم منهاراء ، وليس العجب أن تكون هذه الأباطيل المعقولة صادرة من جانب أعداء الدين كالمستشرقين ومن

اف لفهم وإنما العجب كل العجب أن تصدر هذه الأباطيل من بعض علمائنا ونحن بلدتنا، ولا حول ولا قوة إلا بالله
 والبعض يرمى الصوفية بأنهم عوامل تأخر وجود في الدين الإسلامي ودعاة كسل وخمول وانقطاع عن
 الأسباب الدنيوية بالكلية اغتراراً بظواهر عبارات صدرت عن بعض أرباب الأحوال منهم أو صدرت عن
 بعض الكمال في مناسبات مخصوصة لأغراض دينية صحيحة كقول بعضهم في تفسير الزهد إنه قطع العلائق
 واليأس مما في أبدى الخلائق وقول بعضهم في بيان التوكل إنه خلع الأرباب وقطع الأسباب ، وقول ابن
 عطاء الله السكندري في الحكم ادفن نفسك في أرض الخمول الخ مع أن مراد الأول بقطع العلائق قطعها
 عن القلب لا عن اليد فالزهد أخرج حب الدنيا وعلائقها من القلب لا إخلاء اليد منها فكيف من واجد للدنيا
 وهو زاهد فيها وهم من فاقدها وهو راغب ومحبا لها ، ومراد الثاني بخلع الأرباب وقطع الأسباب ألا يستفد
 العبد لغير الله تعالى فعلا ولا لشيء من الأسباب تأثيراً فليس مراده بقطع الأسباب ترك مباشرتها رأساً كما فهم
 المعترض خطأ بل ترك النظر إليها والاعتماد عليها باعتقاد التأثير فيها ، وقول ابن عطاء الله ادفن نفسك الخ
 مراده به ترك قصد الشهرة وعدم حب الظهور فقط ولا شك أن هذا سبيل الرفعة والكمال .

ولا أدري كيف يعيب الصوفية منصف وهم صفوة أولياء الله تعالى وخلاصة عبادته بعد رسوله وأنبيائه
 صلوات الله وسلامه عليهم . قد قيدوا أنفسهم بالكتاب والسنة وتخلقوا بأخلاق الرسول ﷺ واقتدوا به
 في جميع أقواله وأفعاله وأحواله وحفظوا حواسهم عن الآثام وصانوا أنفاسهم عن أن تضيق سدى . ومن أم
 آدابهم تصفية الباطن وأكل الحلال ومجانبة الحرام وترك أذى الخلق وبذل النصيحة لهم والشفقة عليهم .
 مع ماعم عليه من هضم النفس وعدم الاغترار بما يأتون من الطاعات مهما بالغوا في الاخلاص فيها حتى أشرفت
 بالمعارف قلوبهم ونطقت بالحكم ألسنتهم . وإلى القارىء نبذة من حكمهم القيمة ومواعظهم الحسنة منقولة عن
 ابن عطاء الله في الحكم . قال رضى الله عنه ونفنا به . مارك من الجهل شيئاً من أراد أن يظهر في الوقت
 غير ماأزاده الله . لا تستغرب وقوع الاكدار مادمت في هذه الدار . ماتوقف مطلب أنت طالبه بربك ولا تيسر
 مطلب أنت طالبه بنفسك . من لا يستطيع أن يرفع حاجة عن نفسه فكيف يستطيع أن يكون لها عن غيره
 رافعاً . لا تصحب من لا ينهضك حاله ولا يدلك على الله مقاله . مابسقت أغصان ذل إلا على بذر طمع . أنت حر
 بما أنت له آيس . وعبد ما أنت له طامع . ماأحببت شيئاً إلا كنت له عبداً . العلم إن قارنته الحشية فلك وإلا فليلك .
 إذا التبس عليك أمران فانظر أثقلهما على النفس فاتبه فانه لا يثقل عليها إلا ما كان حقاً ، من تمام النعمة عليك أن
 يرزقك ما يكفيك ويمنعك ما يطغيك إلى غير ذلك من الحكم الجوامع ، والكلام التواضع التي لا تصدر إلا عن قلوب
 محشوة بالاخلاص لله تعالى والتي لها في رياضة النفوس وتهذيبها وغرس المبادئ الحقة فيها أبلغ الأثر ، وعلى الاجمال
 فالقوم كما قيل فيهم هم الرجال وعيب أن يقال لمن لم يتصف بمعاني وصفهم رجل
 وقد أوسعنا مجال القول في هذه النقطة إحقاقاً للحق وإزهاقاً للباطل والله يهدي إلى سواء السبيل .

أدب المرید مع شیخه

وأما آداب المرید مع شيخه فانها بعينها آداب المتعلم مع أستاذه وكلها تدور حول ما قصه الله تعالى علينا
 من قصة موسى والخضر على نبينا وعليهما الصلاة والسلام . ومحصلها كما في الاحياء للامام الغزالي وغيره .
 أن يلتقى إليه زمام أمره بالكلية وبذعن لتصيحته إذعان المريض الجاهل للطبيب المشفق الحاذق وأن يتواضع
 له ويطلب الشرف والتواضع بخدمة . ومهما أشار عليه برأى فليتبعة ولو خفى عنه وجه الصواب فيه وذلك لأن

مالدى الشيخ من المعرفة والتجربة يطلعه على دقائق يستغرب سماعها مع أنه بعظم نفعها فكم من مريض محروور يعالجه الطبيب بالحرارة ليزيد في قوته إلى حد يحتمل معه صدمة للعلاج فيعجب منه من لا خبرة له في دقائق الطب ، وقال على كرم الله وجهه : إن من حق العالم ألا تكثر عليه بالسؤال ولا تفتته في الجواب ولا تلج عليه إذا كسل ولا تأخذ بنوبه إذا نهض ولا تفش له سرأ ولا تفتان أحداً عنده ولا تطلبن عثرته وإن زل قبلت معذرتة وعليك أن تعظمه وتوقره لله تعالى ولا تجلس أمامه وإن كانت له حاجة سبقت القوم إلى خدمته ، ومن الآداب أيضاً ألا يكتم عنه شيئاً من خواطره ليعالج الدميم السيء منها ، وأن يصم أذنه عن كلام أعدائه وحساده فيه ويرد ذلك ما استطاع ، وينبغى أن يكون مفهوماً أن من شروط المريد ألا يتخذ شيخه إلا بعد أن يثبت عنده كماله واستقامته النامة على الشرع الشريف حتى لا يدخل في صحبته إلا وقد وقعت له في قلبه الحرمة النامة ليكون ذلك أقرب لنفعه وأسرع لتناجه فانه بقدر ما بعظم عنده مقام شيخه بقدر ما يقرب فتحه والله أعلم .

تاريخ التصوف

بينما فيما تقدم أن حقيقة التصوف العمل بالكتاب والسنة والتخلق بأخلاق الرسول عليه الصلاة والسلام وحينئذ فليس التصوف أمراً حادثاً في الملة لم يكن في عهده عليه السلام وعهد أصحابه الكرام . كما يحاول بعضهم أن يلقيه في أذهان العامة زوراً وبهتاناً . وإنما الحوادث تدوينه فقط كما حدث تدوين الفقه والتفسير وغيرهما من الفنون قال الامام الشمراني : « وإياك أن تقول طريق الصوفية لم يأت بها كتاب ولا سنة فانه كفر فانها كلها أخلاق محمدية سداها ولحمها منها » وفي مقدمة العلامة ابن خلدون . هذا العلم - يعنى التصوف باعتبار تدوينه كما يدل عليه في كلامه - من العلوم الشرعية الحادثة في الملة وأصله أن طريقة هؤلاء القوم لم تنزل عند سلف الأمة وكبارها من الصحابة والتابعين ومن بعدهم طريقة الحق والهداية وأصلها المكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والأعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد عن الخلق في الخلوة لامادة وكان ذلك عاماً في الصحابة والسلف فلما فشا الاقبال على الدنيا في القرن الثاني وما بعده وجنح الناس إلى مخالطة الدنيا اختص المقبولون على العبادة باسم الصوفية والمتصوفة ثم قال : وصار علم الشريعة على صنفين صنف مخصوص بالفقهاء وأهل الفتيا وهي الأحكام العامة في العبادات والعادات والمعاملات وصنف مخصوص بالقوم في القيام بهذه المجاهدة ومحاسبة النفس عليها والكلام في الأذواق والمواجد العارضة في طريقها وكيفية التزني منها من ذوق إلى ذوق وشرح الاصطلاحات التي تدور بينهم في ذلك فلما كتبت العلوم ودونت وألف الفقهاء في الفقه وأصوله والكلام والتفسير وغير ذلك كتب رجال من أهل هذه الطريقة في طريقهم فهم من كتب في الورع ومحاسبة النفس على الاقتداء في الأخذ والترك كما فعله القشيري في كتاب الرسالة والسهروردي في كتاب عوارف الممارف وأسماهم وجميع الغزالي رحمه الله تعالى بين الأمرين في كتاب الاحياء فدون فيه أحكام الورع والاقتداء ثم بين آداب القوم وسننهم وشرح اصطلاحاتهم في عباراتهم وصار علم التصوف في الملة علماً مدوناً بعد أن كانت الطريقة عبادة فقط وكانت أحكامها إنما تلتقي من صدور الرجال كما وقع في سائر العلوم التي دونت من التفسير والحديث والفقه والأصول وغير ذلك . هذا ونقف الآن عند هذا الحد لأننا قد أطلنا وموعداً للإجابة على باقي الأسئلة العدد القادم إن شاء الله تعالى

(يتبع)
عبد الجواد محمد الدوى — إمام مسجد الزينى بالبحينة

نعود فتجيب حضرة السائل الفاضل عما بقي من أسئلته وهي - كما سبق نشره -

- (١) هل الحكومة الباطنية حق ؟ ومن هم رجالها وما أعمالها ؟ وهل يؤمر بعض الناس في المنام بعبادات يجب عليهم أدائها ؟ وما فائدتهم من ذلك ؟ وما الضرر الناتج عن عدم التنفيذ ، وإذا أشكل عليهم فهم أمر فما العمل ؟
- (٢) رجل عنده مال يجب فيه الزكاة حال عليه الحول وقد عزم على الزواج وقدم لزوجته ما يسمونه (شبكة) واتفق على المهر وأخرجته من ماله وأفرده في مكان مخصوص تحت يده ناوياً أنه حق لزوجته منتظراً تقديمه في الميعاد المتفق عاياه ، هل يجب على المهر زكاة أم لا ؟

هل ثم حكومة باطنية ؟

وأما هل ثم حكومة باطنية أم لا ؟ فنحننا أن الجواب عن هذا متفرع على مبحث الكرامة للأولياء إباناً ونقياً ، إذ لا تخرج الحكومة الباطنية عن كونها نوعاً من المكاشفات والتصرفات التي يكرم الله تعالى بعض أوليائه ويختصهم بها في حياتهم أو بعد وفاتهم فتقع منهم باذنه تعالى وعلى وفق علمه ومشيتته من غير أن يكون لهم فيها إلا مجرد المباشرة والكسب كما هو الشأن في سائر أفعال العباد ، فمن أثبت الكرامة للأولياء وهم جمهور أهل السنة والجماعة فلا مندوحة له من القول بجواز هذه الحكومة الباطنية ، وأما من لا يقول

بجواز الكرامة فإنه لا يقول بجواز هذه أيضاً ، وما بهول به البعض من أن تجويز مثل هذا التصرف للأولياء يؤدي إلى الاشرار ويقدم في صحة التوحيد ، فمدفوع بأنه لا فرق في هذا الباب بين الأولياء وغيرهم من بقية العقلاء ، فكما أن اجتماع المجالس النيابية والحكومات الظاهرية وتقريرها ما تقرره من الشؤون كالتولية والزل والمكافأة والعقوبة إلى غير ذلك إنما يقع تابعاً للمشيئة والعلم الإلهي وليس فيه ما يقدم في التوحيد أو يفضي إلى الاشرار بالله تعالى فكذلك الحال فيما نحن بصدده ، وفي رسالة التوكل الثانية لحضرة صاحب الفضيلة مولانا الكبير المرحوم الشيخ محمد حسين مخلوف مانصه : وأرواح السكندر من الأولياء التي لا تقيد بالبدان حال حياتها لها ما لتلك الأرواح - يعني أرواح الملائكة والجن والأرواح المستحضرة بواسطة التنويم - من الاطلاع على خفايا الأمور والتصرف فيها حسبها هو مقدر لها وحدها جري به الاذن الإلهي حتى قال بعض السادة الصوفية إن الولي قد يعطى الاذن من الله تعالى بالتصرف في بعض الشؤون الكونية جملة أو تفصيلاً كما ذكره أبو المواهب الشاذلي رضي الله عنه حيث قال : إن التصرف يعطى للكامل إذنه جملة فيما قل وجل من المنافع والمضار ، ومن دونه يعطى الاذن بحسب النوازل والوقائع ، ومن أعطى الاذن بالتصرف لا يخرج عن مشيئة الفاعل المختار ، ومن زعم غير ذلك فقد محيت عنه المعارف والأنوار اه أي من زعم أن الولي قد يعطى الاذن بالتصرف جملة وتفصيلاً بأن يفعل ما يشاء مستقلاً بفعله ومشيئته فقد محيت عنه المعارف لأن ذلك لا يقوله أحد من أهل الحق ، بل معنى إذنه إجمالاً أن الله تعالى يجعله مأذوناً بالتصرف فيما علم الله وقوعه على يديه من المضار والمنافع بأن يعلمه به ويأذنه في مباشرته كسباً لا خلقاً بدون توقف على إذن منه تعالى في كل حادثة على حدوثها ، والخالق للأشياء جميعها مآقل وجل إنما هو الله تعالى وحده وليس للولي مشاركة في الخلق وإنما له بهذه الموهبة السكب الذي لا يتخلف بعد صدور الاذن الإلهي به لأنه وفق العلم القديم ، فالله سبحانه وتعالى يطاع وليه الكامل على كل ما يقع على يديه ويأذنه بفعله على هذا الوجه كما وقع لعيسى عليه السلام في إحياء الموتى بإذنه ، ولنبيه ﷺ ، وذلك لا يخرج عن القول بالاسباب الذي هو من كمال الربوبية ولا فرق فيه بين أهل الكشف وبين أهل الرسم ، إلى أن قال : ولما علم أن ذلك لا يكون لأرواح الأولياء حال مقارنتها ببدانهم في علم شهود قد يكون بعد مفارقتها لها في عالم الملكوت لما علمت أنها لا تزال حية باقية عالمة منصرفة « اه المراد منه ، وبهذا يعلم جواب قول السائل (ومن هم رجالها وما أعمالها ؟) ونحن نرى أن البحث في مثل هذه المسألة مما لا داعي إليه أصلاً ، لأن جوازها عقلاً لا مربة فيه إلا عند أصحاب العقول المربضة ، وثبوتها فعلاً لا يعرف إلا بطريق الكشف الصحيح ، والله تعالى لم يكلفنا بالبحث عن هذه المسائل ولا أوجب علينا العمل بمقتضاها ، وإنما أوجب علينا العمل ضمن لنا العصمة في كتابه المقدس وسنة نبيه الغراء صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين

الرؤيا المنامية والعمل بمقتضاها

زعم بعض الناس أن الرؤيا المنامية لا أصل لها في الشرع مطلقاً وأنها محض خيالات وأوهام لا حقيقة ولا صحة لها ، وهذا زعم باطل ويكفي في الرد عليه ما قصه الله تعالى في سورة يوسف عليه الصلاة والسلام في عدة مواضع منها قوله عز وجل (إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين) وهذه رؤيا منامية رآها صلوات الله عليه وهو صغير وكان تأويلها - بعد أربعين

سنة على ما قيل — سجود إخوته وأبويه له سجود تواضع وتعظيم لا سجود عبادة . فكان الكواكب
الأحد عشر كناية عن إخوته ، والشمس والقمر كناية عن الأبوين ، والسجود كناية عن التواضع والتعظيم ،
ومنها قوله تعالى (وقال الملك إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر
يابسات) وقد أول يوسف الصديق عليه السلام هذه الرؤيا بقوله : (زرعون سبع سنين دأباً فما حصدتم
فذرروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون ، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكل ما قدمت لهم إلا قليلاً مما
محصنون ، ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون) فيبين أن البقرات السمان كناية عن
السنين الخصبه والبقرات العجاف كناية عن السنين المجده ، وقد رأى سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة
والسلام في منامه أنه يذبح ابنه كما حكى الله تعالى ذلك في سورة الصافات بقوله (إني أرى في المنام أني
أذبحك فانظر ماذا ترى) إلخ وفي صحيح البخاري كثير مما رآه نبينا ﷺ وأصحابه الكرام وكان عليه
الصلاة والسلام لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح ، وصح عنه : الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين
جزءاً من النبوة ، إلى غير ذلك مما لا يطيل بذكره . ولكن ليس كل من رأى المنام بعد رؤيا حقيقية ، وذلك
لأن الرؤيا على ضربين شقي ، فمنها ما يكون ناشئاً من الأخلط الدم والبلغم والصفراء
والسوداء فمن غاب عليه واحد منها رأى في نومه من الصور والألوان ما يناسبه كمن يغلب عليه الدم فيرى
اللون الأحمر وأنواع الطرب ، ومنها ما يكون من تلاعب الشيطان ليحزن الرائي أو يصدده عن الخير كأن
يرى أن رأسه قطع أو يرى الخير الذي يقصده في صورة قيحة مشوهة أو يرى أن بعض الأنبياء والصالحين
بأمره يحرم أو مكروه شرعاً ، ومنها ما يكون من حديث النفس الذي يتحدث به في اليقظة تمهيداً أو تكون
مشغولة به من خير أو شر على حسب مراتب واختلاف أحوالها فالنفس الأمارة بالسوء المشغولة بالشهوات
تراها على نحو ما كانت تجول عليه في اليقظة والنفس الكاملة المشغولة بحب الله تعالى وأنبيائه وأصفائه عليهم
الصلاة والسلام ترى في منامها ما يناسب حالها . والرؤيا التي تسمى رؤيا حقيقية وهي التي تستحق العناية
والنظر في شأنها هي ما ينقله ملك الرؤيا من اللوح المحفوظ فيلقيه في قلب النائم لأن الله تعالى أمره أن ينقل
لكل واحد أمور دينه وأخراة من اللوح المحفوظ ، وهذا يقع على وجهين لأن الصورة التي يلقها الملك
في قلب النائم تارة تكون صريحة واضحة فلا تحتاج الرؤيا إلى تعبير بل تقع في اليقظة كما حصلت في النوم
وهذا نادر جداً وتارة لا تكون كذلك بأن تكون من باب التمثيل والتشبيه فيحتاج المعبر حينئذ أن ينظر
إلى المثال الملقى في قاب النائم ليعرف حكاية أي معنى من المعاني هو .

إذا تبين ذلك علمنا أولاً : أنه ليس كل أحد يصلح لتعبير الرؤيا ويفهم المقصود منها وإنما يصلح لذلك
العالم بالكتاب والسنة وكلام العرب الذي يكون عنده بصيرة نيرة وفراصة صادقة يدرك بها المعاني ويسبر
أغوار الأشياء وثانياً أنه ليس كل ما يراه الإنسان في نومه يكون محمولا على ظاهره أو صحيحاً يستحق
التعبر ، قال بعضهم كنت أحضر ابن سيرين يسأل عن الرؤيا فكنت أحزره بعبر من كل أربعين واحدة .
ومن هنا يعلم ما وقع فيه كثير من الناس اليوم من التخبطات والتخرصات في هذا الموضوع .

والخلاصة أن الرؤيا لها أصل في الدين وقد يترتب عليها كثير من الفوائد الدينية والأخروية ولكن لا يصلح
لتعبرها والنظر فيها إلا طائفة مخصوصة ولا ينبغي العمل بمقتضاها إلا بعد عرضها على الكتاب والسنة فمن أمر بشيء
في منامه أيا كان الأمر له نبياً أو ولياً فليعرضه أولاً على القواعد الشرعية المقررة فإن وافقتها وإلا فلا يعمل عليه ،
وأهل العلم هم المرجع عند الاشكال في هذا الباب قال العلامة ابن الحاج في (البقية على صفحة ٣٧)

كتاب المدخل وليحذر مما يقع لبعض الناس في هذا الزمان وهو أن يرى النبي ﷺ في منامه فيأمره بشيء أو ينهيه عن شيء فينتبه من نومه فيقدم على فعله أو تركه بمجرد المنام دون أن يعرضه على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وقواعد السلف رضى الله عنهم قال تعالى في كتابه العزيز (فان تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) ومعنى قوله فردوه إلى الله أى إلى كتاب الله تعالى ومعنى قوله والرسول أى الرسول في حياته وسنته بعد وفاته على ما قاله العلماء رحمة الله عليهم وإن كانت رؤيا النبي ﷺ حقاً لا شك فيها لقوله عليه الصلاة والسلام من رأى في المنام فقد رآنى فان الشيطان لا يتمثل في صورى. على اختلاف الروايات، لكن لم يكلف الله تعالى عباده بشيء مما يقع لهم في منامهم، ثم أخذ في سوق الأدلة على ذلك والاستشهاد عليه بكلام العلماء الأجلاء، مبيناً أن ما سمعه الرأى من النبي ﷺ في النوم إن كان موافقاً للشرع - علم أن الرأى حق وأن الكلام حق وتكون الرؤيا تأنيساً للرأى وبشارة له وإن كان مخالفاً علم أن الرؤيا حق وأن الشيطان أوصل إلى سمع الرأى غير ما تكلم به النبي ﷺ ولا يجوز له أن يعتقد أنه ﷺ قال نه ما يخالف شرعه بل هذا من إلقاء الشيطان وتلاعبه إذ العصمة من الشيطان إنما هى بالنسبة لرؤيا صورته الكريمة ﷺ فقط، وإذا كان هذا بالنسبة للنبي ﷺ فغيره من باب أولى. هذا والضرر الذى ينتج من عدم التقيد إذا كانت الرؤيا متضمنة لخير ديني أو دنيوي موافق للشرع ليس إلا حرمانه من هذا الخير. والله أعلم وأما السؤال الأخير وهو قول حضرة السائل رجل عنده مال الخ فجوابه أنه يجب الزكاة في المهر المذكور لأنه لا يزال ملكاً لهذا الرجل وتحت يده، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

عبد الجواد محمد الدومى — امام مسجد الزينى بالسبتية

أسئلة وأجوبتها

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الجواد محمد الدوي إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

ورد إلينا من حضرات المحترمين أصحاب التوقيعات ما يأتى :

(١) حضرة . . . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فما قولكم دام فضلكم ولا زلتم للدين ملجأ وللأمة مرشداً فى حكم قراءة القرآن بين الأذان والإقامة كالمعتاد فى المساجد الشهيرة وما حكم قراءة سورة الكهف يوم الجمعة كما هو معلوم لفضيلتكم وما حكم الجهر بالذكر فى المساجد مع ملاحظة ما تقوم به الطوائف السبكية حتى أصبحنا فى حيرة من أمر ديننا لأنهم كل يوم يطالعون علينا بمجديد حتى فرقوا الكلمة وشتتوا الشمل مع رجائنا العظيم فى نشر هذا على صفحات مجلة الإسلام الفراء حتى يتبين الرشد من الغي ولكم منا الشكر ومن الله تعالى الأجر

محمد رضوان غنائم

عبد عزام

عضو بلدية القناطر الخيرية عن أهل القناطر

الجواب : الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . رفع الصوت بالذكر وقراءة القرآن فى المساجد له أحوال ثلاثة . لأنه إما أن يكون فى غير أوقات الصلاة بحيث لا يخشى منه التشويش على أحد من المصلين وفى هذه الحالة ينبغى ألا يتوقف فى جوازه . وإما أن يحصل منه تشويش بالفعل ، وفى هذه الحالة يحرم على مقتضى كلام أئمتنا المالكية رضى الله عنهم ، قال العلامة النفراوى فى شرح الرسالة القيروانية : لأن المساجد وضعت للعبادة وأجيزت القراءة والذكر وتعليم العلم تبعاً للصلاة حيث لا يشوش شئ منها على مصل وإلا منع اهـ والحالة الثالثة أن يخشى منه التشويش بأن يكون فى أوقات الصلاة من غير أن يتحقق التشويش بالفعل ، وحينئذ يكون مكرهاً ، سواء فى ذلك القراءة يوم الجمعة أو غيرها بدورة الكهف أو غيرها بين الأذان والإقامة أولاً ، قال فى أقرب المسالك وشرحه : وكره جهر به أى بقراءة القرآن بمسجد لما فيه من التخليط على المصلين والذاكرين مع مظنة الرياء وأقيم القارىء جهرًا بالمسجد أى أنه ينهى عن القراءة فيه جهرًا ويخرج من المسجد إذا لم يظهر منه الامتثال إن قصد بقراءته الدوام أى دوام القراءة كالذى يتعرض بقراءته سؤال الناس وفى حاشية العلامة الصاوى عليه : قوله وأقيم القارىء أى الخيعنى أن القارىء فى المسجد يوم خميس أو غيره يقام ندباً ولو كان فقيراً محتاجاً بشروط ثلاثة . أن تكون قراءته جهرًا ودوام على ذلك ولم يشترط ذلك واقف لأنه يجب اتباع شرطه ولو كره اهـ . وعند الحنفية لا يكره ذلك إلا أن ترتب عليه تشويش على المصلين وإلا فلا يكره بل قد يكون أفضل إذا ترتب عليه إيقاظ قلب الناكر وطرده النوم عنه وتنشيطه

للطاعة ومثله عند الشافعية والحنابلة على ما يؤخذ من كتاب (الفقه على المذاهب الأربعة) وعلى هذا فلا ينبغي نهى الناس عما اعتادوه من إقامة الأذكار في المساجد في غير أوقات الصلاة ولا عن القراءة بين الأذان والإقامة وكذلك قراءة سورة الكهف يوم الجمعة على الصفة المعلومة في المساجد حيث لم يخل ذلك بحزمة القرآن لأن ذلك هو شرط الواقف بدليل أنه جمل مراتب مخصوصة للقائمين بهذه القراءة يتفاضلون فيها في كل شهر أو كل أسبوع خصوصاً مع ما ورد في السنة من استحباب قراءة سورة الكهف يوم الجمعة من غير تقييد بكيفية مخصوصة . روى الحاكم في المستدرک عنه عليه السلام أنه قال (من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة أضاء له من النور ما بين الجمعتين) قال ابن الملقن والمفني في قراءتها يوم الجمعة أن في سورة الكهف ذكر أهوال يوم القيامة والجمعة مشبهة بالقيامة لما فيها من اجتماع الخلق وقيام الخطيب ولأن القيامة تقوم يوم الجمعة :

ولا عبرة بما يزعمه بعض الناس من تحريم هذه القراءة ولا بما يقع منهم من إغلاظ القول في النهي عنها والمبالغة في تقييدها والتشنيع على من يفعلها أو يقرها احتجاجاً بأنها لم تكن في زمن النبي عليه السلام ونسكاً بحديث : لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن : وحديث : يا علي لا تجهر بقراءة تك ولا بدعائك حيث يصلي الناس فإن ذلك يفسد عليهم صلاتهم : إذ ليس كل ما لم يكن في زمته عليه السلام يحرم فعله بل منه ما يندب فعله أو يجب على حسب ما تقتضيه القواعد الشرعية ، والحديث الأول من الحديثين المذكورين ضعيف كما قاله العراقي في تخريج أحاديث الأحياء فلا يصلح الاحتجاج به في هذا المقام مع احتمال أن يكون النهي فيه وفي الحديث الذي بعده للكره لا للتحريم ، وعلى تسليم أن النهي فيهما للتحريم فمحله حيث يلزم التشويش على المصلين بالفعل بدليل التعبير بكلمة (على) في الحديث الأول المشعرة بالتضرر والإيذاء وكما هو صريح الحديث الثاني . لا مطلقاً كما زعم المعترضون . ولا ندري ما الحامل لهم على هذا الغلو الذي شوهوا به محاسن الدين وأضرموه الفتن بين المسلمين . ومن العجيب المدّش أن كثيراً من المتصدين للبحث في هذه المسائل وأشباهاها ، والتشويش على العامة بسببها قد انغمسوا في المنكرات الصريحة والموبقات القبيحة انغماساً يدل على قسوة قلوبهم ، وعظيم جرأتهم على الله تعالى يتظاهرون بالغيرة على الدين ولا أثر للدين في قلوبهم ، ويتزيون بأزياء أهل الصلاح والصلاح منهم براء قد ركبوا رءوسهم وجهلوا قدرهم ، وادعوا ما ليس عندهم من العلم وإذا قيل لهم اتقوا الله أخذتهم العزة بالإثم حتى تملكهم الغرور والتبست عليهم حقائق الأمور .

ومن عجب الدنيا طيب مصفر وأعمش كحال وأعمى منجم

أعاذنا الله تعالى من ذلك ووقانا شر الحاطر والمهلك .

(٢) حضرتني الجمعة بزاوية من زوايا السبتية وإذا بمحضرة الخطيب يجعل محور خطبته استنكار الأذان داخل المسجد بين يدي الخطيب فحمل حملة شعواء على علماء الإسلام الذين ابتدعوا هذا الأذان لأنه حرام

ولأن الإتيان به بدعة من أشنع البدع وافتيات على شرع المصطفى ﷺ وكم صال وجال في هذا المضمار وأخذته رجة جعلته كالحموم، وأشار على الجمهور أن ينتزعوا هذا المؤذن ويلقوا به خارج المسجد وعاد باللائمة على العلماء والخطباء الذين استباحوا هذه العادة، فإلى مقامكم السامي أرفع هذا راجيا من بحركم الفياض شفاء غلتي في هذا الموضوع بنشر ماورد فيه من الأدلة على صفحات مجلة الإسلام والله سبحانه وتعالى يتولى الثواب فهو وحده القادر العظيم ما

شرف الدين محمد — بالمعاش

الجواب : لاخلاف في أصل هذا الأذان سنة وقد كان في عهده ﷺ وعهد الخلفاء الراشدين يفعل عند باب المسجد، ثم في زمن هشام بن عبد الملك حوله فجعله بين يدي الخطيب. والظاهر أنه إنما فعل ذلك ليكون أبلغ في تعظيم الخطيب . وهو الممثل لحضرة النبي ﷺ والنائب عنه في أداء هذه الوظيفة الدينية السامية ، وليكون أدعى لتنبية الحاضرين وجمع أفكارهم فيتلقوا الوعظ بأذان صاغية وقلوب واعية ونفوس ممتلئة بالمهابة والتعظيم . ولهذا قبله كثير من العلماء ورأوه حسناً لا يستوجب إنكاراً ولا يستدعي إحداث فتن بين المسلمين بل جعله الشافعية والحنفية من سنن الخطبة . وهذا كما استحسنوا من سيدنا عثمان رضى الله عنه إحداث الأذان الأول — هو أول في الفعل وثان في المشروعية — الذي أمر بفعله عند الزوراء وهو موضع بالسوق لينبه به الناس ويجمعهم من السوق وقد أقره الصحابة على ذلك حتى صار إجماعاً سكوتياً منهم على صحة مثل هذا الابتداع الذي تقضى به المصلحة ولا يصادم قاعدة من قواعد الدين .

وحينئذ فلا وجه لما فعله حضرة الخطيب المذكور من استنكار هذا الأذان والحكم عليه بأنه حرام وأن الإتيان به من أشنع البدع وأنه افتيات على صاحب الشرع ﷺ، ولا وجه لإشارته على المصلين أن يلقوا بالمؤذن الذي فعله خارج المسجد . ولا لعوده باللائمة على من استحسن هذا من العلماء والخطباء ، أولاً لأنه حكم على هذا الأذان بالحرمة وبأنه من أشنع البدع مع كون السادة الشافعية والحنفية استحسنوه وعدوه من سنن الخطبة على أن غاية ماقاله المعارضون على هذا الأذان من شيعة الخطيب أنه مكروه لآحرام ، وثانياً لأنه أمر بإلقاء المؤذن خارج المسجد بدون مسوغ فإنه على تسليم أنه فعل محرماً لا يجوز أن يفعل به ذلك وقد قال العلماء : إن من شرط تغيير المنكر ألا يترتب عليه وقوع منكر أشد ولا شك أن ترويع المسلم وإهاتته خصوصاً في بيت الله تعالى هو من أشد المنكرات، وثالثاً : لأن المخالفة في الرأي لا تنفضى إلى اللوم والتأنيب إلى هذا الحد وقد اختلف الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً في مسائل شتى ولم نسمع أن أحداً منهم خطأ مخالفه وضلله واستباح عرضه لمجرد المخالفة في الرأي والله تعالى في خلقه شؤون نعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .

(٣) ماقولكم دام فضلكم في حكم مس المصحف الشريف بدون طهارة بينوا لنا آراء العلماء في ذلك وما الحكم في وضع المصحف على البساط الذي تطؤه الأقدام

خليل محمد على حمدون

الجواب : يحرم على المكلف مس المصحف الشريف كلا أو بعضاً ولو آية بدون طهارة شرعية سواء كان المس مباشرة أو بمحائل أو عود لقوله تعالى (لا يمسه إلا المطهرون) وكذلك تحرم كتابته وحمله ولو بعلاقة أو على وسادة أو كان في أمتعة مالم يكن حمله تبعاً لحملها بأن قصده وحده بالحمل أو قصد حمله وحمل الأمتعة معاً إلا إذا كان معلماً أو متعلماً ، وإن حائضاً قبل انقطاع الدم ؛ لاجنباً ، وإلا جاز كما يجوز جعله حرزاً إذا كان بساتر يمنع وصول القدر إليه بشرط أن يكون الحامل مسلماً ولو لجنب ، وجلد المصحف قبل انفصاله منه حكمه حكم المصحف وكذلك طرف المكتوب وما بين الأسطر ، قال في أقرب المسالك ومنع الحدث صلاة وطوافا ومس مصحف أو جزئه وكتبه وحمله وإن بعلاقة أو ثوب إلا للمعلم أو متعلم ، وإن حائضاً لاجنباً وإلا حرزاً بساتر وإن لجنب كبأمتعة قصدت اهـ هذا بالنسبة لمذهبنا مذهب الإمام مالك رضى الله عنه ، ولم يفرق الشافعية بين العلم والتعلم وغيرها فحكموا بجرمة المس على الجميع كما حرموا مس جلده ولو انفصل عنه وإن أجازوا كتابته بدون مس ، والحنفية جوزوا مس المصحف بغلاف منفصل عنه كالخريطة التي يوضع فيها ، وعند الحنابلة يجوز المس بمحائل أو عود طاهرين وكذلك حمله بعلاقة أو خريطة أو متاع ولو كان المصحف مقصوداً بالحمل وكذلك كتابته وحمله حرزاً إذا كان بآثر طاهر ويحرم عندهم على ولى الصبي تمكينه من مس المصحف أو الكتابة في لوحه ولو للحفظ والتعلم مادام محدثاً وأما وضع المصحف على البساط الذى تطؤه الأقدام فإن كن البساط قدراً وأولى لو كان نجساً وكان وضع المصحف عليه بقصد الإهانة فهو كفر والعياذ بالله تعالى وإلا بأن لم يقصد الإهانة فهو حرام حرمة شديدة وإن كان البساط طاهراً نظيفاً كالسبط المفروشة في المساجد فلا بأس بوضع المصحف عليه لكن الأفضل جعل المصحف فوق حائل كمنديل أو كرسي أو نحو ذلك وإذا وقف للصلاة يندب له أن يجعل المصحف تحت صدره لا أمامه لئلا يكون تشبيهاً له بنحو العصا ، ومما يستحب أيضاً إذا كان مع المصحف كتب أخرى وأريد وضعها معه في مكان أن يجعل المصحف فوق الجميع احتراماً له وتعظيماً والله أعلم .

(٤) حصل نزاع بين رجل وزوجته فحلف بالطلاق أنها لا تبين هذه الليلة في منزله فامتنعت الزوجة من الخروج فقال لها الزوج اخرجي أنت مطلقة فألح عليها الحاضرون بالخروج فخرجت من المنزل
أحمد محمد حجازى بالزقازيق

الجواب : إذا قصد الزوج بقوله اخرجي أنت مطلقة مجرد التخويف والتهديد ليحمل الزوجة على المبادرة بالخروج . أو قصد الإخبار بأنها مطلقة ظناً منه أنها طلقت باليمين الأولى حيث امتنعت من الخروج فلا شيء عليه وأما إن قصد بذلك إنشاء طلاق جديد فإنه يلزمه ويكون رجعيًا في المدخول بها مالم يكن مكلاً للثلاث وإلا فلا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره والله أعلم

(٥) أرجو التفضل بالإجابة عن الآتي : — ١ — رجل من أهل العلم أخبره من يثق بصلاحه ودقة اطلاعه أنه رأى بذهب الشافعي قولاً بطهارة المذي ولما كان يعتقد فيه بناء على ما تقدم لم يراجع هذا القول بل عمل بمقتضى هذا الإفتاء مدة من السنين ثم اطلع قريباً على أن حكم المذي النجاسة باتفاق الأئمة لم يخالف في ذلك إلا الأمامية فما حكم الله في صلاته هذه المدة وما حكم صلاة المقتدين به إذا كان إماماً وخطيباً؟ — ب — رجل أبرأته زوجته من مؤخر صداقها فهل لها الرجوع في هذه البراءة وهل هناك فرق بين الإبراء والمساحة والتبرع وهل يصح الرجوع في شيء منها أم لا أرجو الإفادة عبد الفتاح طوسون خادم جماعة أنصار الفضيلة بأم السعود

الجواب : تقضى قواعد مذهبنا أنه لا إعادة على الإمام في هذه الحالة لاعتقاده عدم نجاسة المذي قال في أقرب المسالك يجب إزالة النجاسة عن محمول المصلي وبدنه ومكانه إن ذكر وقدر وإلا أعاد بوقت اهـ . وإذا كان لا إعادة على الإمام فلا إعادة على مأمومته من باب أولى على أن عندنا قولاً قوياً في إزالة النجاسة بأنها سنة مع الذكر والقدرة أيضاً وإن كان مشهور المذهب القول بالوجوب .

ب — متى كانت براءة الزوجة لزوجها صحيحة فليس لها الرجوع فيها إلا إذا كانت قد أبرأته لتتخلص من مضاررته لها بالضرب ونحوه لغير مصلحة شرعية كأن يضربها على ترك (الصلاة) وإفلاها الرجوع . وسواء عبرت بلفظ الإبراء أو المساحة أو التبرع كما هو مقتضى القرينة والبساط . وهذا كله بالنسبة للبراءة وأما الطلاق الواقع عندها ففيه تفصيل آخر والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم ما عبد الجواد محمد الدومي إمام وخطيب مسجد الزيني بالسبتية

الفتاوى والأحكام

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ عبد الجواد محمد الدومى
سلام الله عليكم وتحيته الطيبة المباركة:

س ١ — بيلدتنا أمليط مركز إيتاي البارود — إمام مسجد من مساجدها منع التكبير في العيدين.
عيد الفطر وعيد الأضحى فما حكم الله سبحانه وتعالى في تصرف حضرة الامام وما الحكم في التكبير
وما سننه وحكمه ومشروعيته — لأنه حصل شقاق بين حضرة الامام والمصلين

س ٢ — رجل متزوج امرأة تدعى أن عليها عفريتتين أحدهما مسلم والثاني نصراني أما المسلم فلا يقربها
بسوء قط . وأما النصراني فانه يأمرها بدق الصليب وحمله من معدن « الفضة » وكذلك يأمرها بالذهاب إلى
الكنائس زائرة فما موقف الزوج حينئذ من هذه المطالب من الوجهة الشرعية في المنع أو المجازاة لها ؟
فالرجاء من فضيلتكم إفادتنا على صحائف مجلة الاسلام الغراء على السؤال الأول والثاني تعميماً لنفع المسلمين.
بعلم فضيلتكم ورأيكم . ولفضيلتكم من العالم الاسلامي خالص الدعاء ومن الله الثناء — والسلام عليكم
ورحمة الله وبركاته

ج ١ — عن ابن عمر رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ كان يرفع صوته بالتكبير والتهليل حال خروجه
إلى العيد يوم الفطر حتى يأتي المصلي « رواه البيهقي . وعن أبي هريرة مرفوعاً « زينوا أعيادكم بالتكبير » .
أخرجه الطبراني في الأوسط . وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال . قال رسول الله ﷺ : « ما من أيام
أعظم عند الله سبحانه ولا أحب إليه العمل فيهن من هذه الأيام العشر فأكثروا فيهن من التهليل والتكبير .
والتهميد » رواه أحمد

من هذه الأحاديث ومن غيرها أخذ أئمة الاسلام آراءهم . وقالوا بمشروعية التكبير في العيدين على
التفصيل الذي سنبينه فيما بعد . وما كان يليق الاختلاف والتطاحن في أمر يكاد أن يكون من بدهيات
المسائل الاسلامية ، والأمر أهون من أن يكون موضع شجار وتنازع يؤديان إلى معركة كما قال السائل ،
ونسأل الله الهداية للجميع .

ويندب عند الأئمة الأربعة أن يكبر الخارج لصلاة العيد مطلقاً عند الثلاثة ، وبقيد أن يكون
الخروج بعد طلوع الشمس عند المالكية . ويكون التكبير جهراً ولا تحصل السنة إلا به عند الثلاثة ،
ولا يشترط الحنفية الجهرية . بل ويجعلون السرية في التكبير أفضل ويستمر التكبير إلى افتتاح الصلاة
وحده عند المالكية إلى قيام الامام للصلاة ولو لم يشرع فيها . هذا بالنسبة إلى تكبير صلاة العيدين .
أما تكبير التشريق فهو لعيد الأضحى خاصة . وهو عند الحنفية واجب على المقيم بالمصر إذا صلى

المكتوبة في جماعة مستحبة ، ووقته عندهم يبتدىء من صلاة صبح يوم عرفة وينتهي بصلاة عصر اليوم الرابع من أيام العيد ، وينبغي أن يكون متصلاً بالسلام ، فلو تكلم أو أحدث بعد السلام متممداً سقط عنه التكبير ويأثم ، فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير إن شاء كبر في الحال وإن شاء توضأ وأتى به . وهو عند الحنابلة سنة عقب كل صلاة مكتوبة أدت في جماعة (في المصر أو غيره) ووقته عندهم يختلف ، بالنسبة للحاج وغيره ، إذ هو لغير الحاج يبتدىء من صبح يوم عرفة ، وللحاج من ظهر يوم النحر وينتهي في الحالتين بعصر آخر أيام التشريق وهو الرابع من أيام العيد ، وكما يسن للمقيم يسن للمسافر ، والذكر والأثني وفي الصلاة الحاضرة والقائنة بشرط أن تكون من عام هذا العيد .

وهو سنة أيضاً عند الشافعية لكنهم يوسعون دائرته ويقولون بسنيته عقب كل صلاة ، فرضاً كانت أو نفلاً ، بجماعة أو بغيرها . ووقته عندهم للحاج من ظهر يوم النحر إلى غروب آخر أيام التشريق ، ولغير الحاج من فجر يوم عرفة إلى غروب آخر أيام التشريق .

وهذا التكبير يسمى عند الحنابلة والشافعية بالتكبير المقيّد ، وعنهم تكبير آخر يطلقون عليه لفظ التكبير المطلق ، وهو عند الحنابلة بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلته إلى الفراغ من الخطبة ، وبالنسبة لعيد الأضحى من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد . وعند الشافعية من غروب شمس ليلتي العيدين إلى أن يدخل الإمام في صلاة العيد .

أما عند المالكية فالتكبير مندوب لكل مصل عقب الفريضة صلاها بجماعة أم فداً ، ويبتدىء بوقته عقب صلاة ظهر يوم النحر ، وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع ، ويكره عقب النافلة أو العائنة وهو متصل بالسلام فإن فصل أتى به المصلي إن لم يطل الفصل بحسب العرف .

أما ألقاظ التكبير ، فصيغتها مختلفة عند الأئمة رضوان الله عليهم ، ولعل هذا الاختلاف هو السبب فيما يحصل من الاحتكاك بين بعض أئمة المساجد ، وبعض العامة الذين يحفظ أكثرهم صيغة مذهب الشافعية بينما يكون الإمام ممن يرون غير ذلك ، وتالله إن الأمر لأهون من أن يحدث هذا ولكن نسأل الله الهداية لنا جميعاً .

فلفظه عند الشافعية الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله . الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً . لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، ويسن الصلاة والسلام على النبي ﷺ وعلى آله وأصحابه وأنصاره وأزواجه وذريته .

وعند الحنفية : الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد . وله أن يزيد الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيراً . إلى آخر الصيغة المشهورة . والصيغة مرة واحدة والصيغة عند الحنابلة كالتي عند الحنفية مرة واحدة ، لاسنة ، وإن كرر ثلاثاً فلا بأس . أما عند المالكية فالاعتصار على التكبير ثلاثاً : الله أكبر الله أكبر الله أكبر . هو المتمد وهو الأحسن ، وإن زاد لا إله إلا الله والله أكبر والله الحمد . فلا بأس . والله أعلم .

ج ٢ - الجن عالم كالم الانس ، جعل الله لهم نوع تسلط على جسم الانسان لحكمة يعلمها . وهو ما عليه أهل السنة والجماعة ، وما لا يمكن إنكاره بحال ، لاسيما وقد ثبت في السنة أن النبي ﷺ عالج بعض المصابين به بالضرب على الظهر مرة والتفيل في الفم أخرى وفي كليهما يخرج العارض من جسم المصاب ، وعلماء المسلمين وصلحائهم سلفاً وخلفاً كانوا يعالجون هذا النوع بآيات الله تعالى وأسمائه الشريفة الصادرة من قلوبهم الطاهرة التقية ، فا كان يستطيع العارض مقاومة ، ولا يجزؤ على المكث والانتظار لأن الفناء إذ ذاك ينتظره ، والموت يهدده .

هذا كل ما هنالك ، أما هذه التقاليع المسماة بالزار ، وما يتبعها من خرافات وأضاليل فهي وليدة عصور الجاهلية وضعف الدين وتبخر روح التقوى من نفوس المسلمين ، ولا يقرها الدين ، ولا يقيم لها وزناً ، بل إن أكثر المصابات بها إما خاضعات لتأثير الوهم ، أو مدعيات لما آرب نفسية ، وأغراض شخصية يقصد منها استغلال الزوج المسكين أو الأب الساذج ، ودفعه إلى القيام بما كان يأبى القيام به لو أن الحالة طبيعية . وعلى التسليم جدلاً بأن في الأمر شيئاً وأن بالمصابة مساً ، فلا يخفى أن مجرمي الجن كمجرمي الانس في تصرفاتهم ، ويزيدون طبعاً عليهم فها نحن نشاهد الآن أن بعض المجرمين المفرورين بقوتهم ، إذا تغلبت عليه نزعة الشر بالنسبة إلى أحد الضعفاء الواقمين تحت سيطرة الخوف منه ، نراه يتفنن في تكليفه بألوان مختلفة من الأعمال الشاقة، والنفقات المرهقة، فاذا ما أبى أو توانى ، أرسل إليه أذاه في الحال ، ويستمر على حالته هذه ومعاملته الشاذة حتى يتيح الله للضعيف نصيراً قوياً يرهب جانبه هذا الشيطان المريد وعندئذ ينكش ويقلع عما هو فيه .

وعلى طراز هذا قل في العادي من الجن، إذا ما تسلط على ضعيف الايمان أو ضعيفته، حيث لامنة من التعوذات الشرعية ، ولاوقاية من تقوى الله ، وهو يرى هذه التقاليع التي تقام بين آونة وأخرى ، لاجرم يطالب بمنائها ، وعلى من أهوائه ماشاء ، وما دام المستمع بهلع ويخضع فالحال في تزايد ، أما إذا وجد رجلاً حازماً لا يأبه لهذه السخافات والأضاحيك ، أو مؤمناً تقياً يسل عليه سيفاً مشحوداً من آى الكتاب ، فإنه لا يلبث أن يذهب إلى حيث لارجعة .

ومن ثم فلا يجوز شرعاً موافقة الزوجة على ما تريده من هذه السخافات المزرية ويجب نزع الصليب، لأن في إبقائه مظهراً من مظاهر التشبه بأهل الكتاب المؤدى إلى الردة ، وكذلك الذهاب إلى الكنيسة، وعلى ولى أمرها أن يستحضر لها رجلاً صالحاً تقياً يتلو عليها سورة الجن وسورة إذا زلزلت سبع مرات مع تكرير كلمة أشتاناً سبعاً ، وهذا بمثابة إنذار .

فإن لم يرتحل ، فليتوضأ وليصل ركعتين ثم يستغفر الله العظيم ويحدث توبة ثم ينهل إلى الله أن يعينه ويساعده على ما هو بسبيله ، ثم يستحضر طبقاً أبيض ، ويكتب فيه اسم « الله » بقدر ما يتسع الطبق ، تباشره يده الكتابة ، ولسانه يذكر الاسم الشريف ، ثم يحوذك بماء ، ويقسم الماء ثلاثة أثلاث ، وينضح وجه المصابة على ثلاث دفع ، وفي كل دفعة يذكر الاسم الشريف عند النضح ، فإنه بمنون الله يحترق ، وقد جرب هذا كثيراً ، وقانا الله جميعاً شر طوارق الليل والنهار .

عبد الجواد الدوى

أَسْئَلَةٌ وَأَجْوِبَةٌ

إمام من أئمة المساجد بيندر أسوان صرح :

(١) بأن عيسى عليه السلام لم يرفع إلى السماء ، وأنه مات ودفن كما تموت وتدفن الناس ولما سئل عن قوله تعالى (ورافعك إلى) قال رفع منزلة فقط ، ورأيه لو صح رفع عيسى ونزوله آخر الزمان فلا يكون محمد خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهذا مالا يتأتى بدليل القرآن ، فيتمين عدم نزول عيسى ورفعه إلى السماء ، وأعرض عن حديث سماع نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان .

(٢) أنكر التوسل بالنبي ﷺ .

(٣) يرى أن أى صلاة يؤديها خلف أى عالم فهي غير صحيحة مادامت ليست على طريقته ، وسئل عن مذهبه فقال مذهبي الكتاب والسنة .

(٤) دارت بينه وبين أحد العلماء محادثة في التيمم ، فهو يرى أن التيمم ضربة واحدة ، والأستاذ يرى أنه ضربتان اقتداء بفعل الرسول ﷺ ، فأدى الأمر إلى التحكيم والرجوع إلى الاجماع والقياس فأنكر العمل بالقياس ، ويرى أنه لا يعتد بالمذاهب .

(٥) أنكر فرضية الصلاة ليلة المعراج ، وحديث المعراج إني فرضت عليك وعلى أمتك خمسين صلاة . إلخ ولما كانت هذه الأمور لها مساس بالعقيدة وهي صادرة من عالم يؤمن الناس ويثبت فيهم الدين رأينا إن نرفعها لفضيلتكم للافتاء في موضوعها على صفحات مجلة الاسلام الفراء . إلخ مغازى عامر بأسوان

الجواب : الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، إن صحت نسبة هذه الأشياء إلى الامام المذكور فهو إذن من أهل الزيغ المضلين ينجفى الحذر منه والابتعاد عنه وعن سماع دروسه ، وبيان ذلك :-

(١) إن جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى وقتنا هذا كلهم مجمعون على أن سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام لم يمت ولم يدفن ، وإنما رفعه الله تعالى إلى السماء بجسمه وروحه من غير وفاة ولا نوم ، وهو الآن فيها حي حياة حقيقية . وإن كان شبيهاً بالملائكة عليهم السلام من حيث إنه لا يأكل ولا يشرب إلخ وسينزل قرب قيام الساعة إلى الأرض ويمكث فيها مدة من الزمن ، قيل إنها خمس وأربعون سنة وقيل غير ذلك ، قال الله تعالى (وما قتلوه يقينا بل رفعه الله إليه) أى إلى مقر حكمه وموضع أمره مسكن ملائكته يعنى السماء (وكان الله عزيزاً حكيماً) أى عزيزاً لا يغلبه أحد ولا يعجزه شيء . كرفع عيسى عليه السلام إلى السماء والانتقام من أعدائه ، حكماً يضع الشيء في موضعه ويعلم من المصالح مالا يعلمه به (وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) قال الحسن رضى الله عنه قبل موت عيسى عليه السلام . والله إنه لحنى عند الله الآن . ولسكن إذا نزل آمن به الناس أجمعون

والأخبار المروية عن النبي ﷺ المخرجة في الصحيحين وغيرها الدالة على حياة عيسى عليه السلام ورفعته إلى السماء ونزوله منها آخر الزمان مشهورة مستفيضة ، منها قوله ﷺ (والله لينزلن ابن مريم حكما عدلا فليكسرن الصليب وليقتلن الخنزير وليضعن الجزية ولتتركن الفلاص — الابل — فلا يستقى عليها وليذهبن الشحناء والتباغض ولتدعن إلى المال فلا يقبله أحد وقوله عليه الصلاة والسلام : والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفج الروحاء حاجا أو معتمرا . أو ليهنئيهما — أى يقرن بين الحج والعمرة — لا ينزل بشرع مبتدأ فينسخ به شريعتنا بل ينزل مجددا لما درس منها متبعا : وقوله صلوات الله وسلامه عليه : كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم : وفي رواية : فينزل عند المنارة البيضاء شرق دمشق بين مهرودتين — أى حلتين عظيمتين — واضعا كفيه على أجنحة ملكين إذا طأطأ رأسه قطار وإذا رفعه تحدر منه جمان كالواو أو الحـديث . وفي رواية قال ﷺ : ينزل عيسى بن مريم إلى الأرض فيزوج ويولد له ويمكث خمسا وأربعين سنة ثم يموت ويدفن معي : الحديث .

فهذه كلها نصوص واضحة وتصريحات جلية من الصادق المصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم بأن عيسى عليه السلام لم يميت قبل الآن وإنما هو في السماء وهو حي فيها حياة حقيقية ولذلك حينما ينزل إلى الأرض يحج ويعتمر ويقتل الخنزير ويكسر الصليب ويحكم بين الناس بالشريعة المحمدية الفراء ويتزوج ويولد له ثم يموت بعد ذلك .

وأما قوله تعالى : (إذ قال الله يا عيسى إني متوفيك ورافعك إلى) فالمعنى فيه على التقديم والتأخير أى إني رافعك إلى ومتوفيك أى مميتك بعد ذلك بعد أن تنزل من السماء . لأن الواو لا تقتضي الترتيب ونظيره كما قيل قوله تعالى : (ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى) أى ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما . وقيل إن معنى متوفيك قابضك وأخذك من بين أعدائك . وعلى هذا فهو بمعنى رافعك فيكون المطف للتعسير . وقيل إن المراد بقوله (متوفيك) ناقلك من طور إلى طور لأن الله تعالى حين رفعه إلى السماء أذهب عنه الحاجة إلى الطعام والشراب وقضاء الحاجة وجعله كاللائكة لا يأكل ولا يشرب ولا ينام إلخ فلما كان في هذه الحالة نقل من طور إلى طور . كما أن في التوفى نقلا من حالة الحياة إلى حالة الموت حسن التعبير بالتوفى حينئذ . فظهر أن قوله تعالى : (إني متوفيك ورافعك إلى) ليس فيه متممك للمخالفين ، وما يروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن معنى متوفيك مميتك لا يدل على عدم رفعه إلى السماء وأنه مات الآن . فلا وجه لتشبه المخالفين به أصلا . لأن غرض ابن عباس رضى الله عنهما بذلك تفسير كلمة متوفيك فقط لا بيان أنه مات بالفعل وأن الآية لا تقدم ولا تأخير فيها ، كيف والصحيح المروى عن ابن عباس رضى الله عنهما هو ما عليه الجمهور . وهو ما قررناه آنفا .

وأما حمل الرفع في قوله تعالى (ورافعك إلى) على رفع المنزلة فقط فقد يكون صحيحا ومقبولا لولا أن النبي ﷺ قد صرح بخلافه في الأحاديث الصحيحة السابقة ، إذ لا يعقل أن يكون عيسى عليه السلام قد مات ودفن بالفعل ويكون معنى رفعه إلى السماء رفع منزلته فقط . ثم يخبر صلوات الله وسلامه عليه بأنه سينزل من السماء ويحدد الموضع الذي ينزل فيه والكيفية التي ينزل عليها . ويبين المدة التي يمكنها في الأرض والمهمة التي يؤديها . والأعمال التي يقوم بها . فيقول ينزل عند المنارة البيضاء شرق دمشق واضعا كفيه على أجنحة ملكين . وأنه يكسر الصليب ويقتل الخنزير ويحكم بين الناس بالعدل ويحج ويعتمر

ويتزوج ويولد له وبعد ذلك يموت ويدفن . : ولنفرض أن قوله تعالى (إني متوفيك ورافعك إلى) من قبيل المتشابه أو المجهول . أليس بيان القرآن موكولا إلى النبي ﷺ بنص القرآن الكريم نفسه ، قال تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) ومن ثم قال الأوزاعي . الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب . وعن الامام أحمد رضى الله عنه أنه قال . مأجسر على هذا الكلام أن أقوله ولكن أقول : السنة تفسر الكتاب وتبينه . وها هي السنة قد فسرت الكتاب وبين صاحبها عليه الصلاة والسلام المراد منه فلا عراض بعد ذلك عن هذا البيان لا يوصف بأقل من أنه خطأ فاحش وضلال مبين . وما أحسن ما روى عن أبي أيوب السخيتاني أنه قال : إذا حدثت الرجل بسنة فقال دعنا من هذا وأنبتنا عن القرآن فاعلم أنه ضال . وعنه أيضاً أنه قال : قال رجل عند مطرف بن عبد الله لا تجدونا إلا بما في القرآن . فقال مطرف . إنا والله ما نريد بالقرآن بديلاً ولكننا نريد من هو أعلم بالقرآن منا .

هذا وأما القول بأن عيسى عليه السلام لو صح نزوله آخر الزمان فلا يكون محمد خاتم الأنبياء . فجوابه أن محل ذلك لو كان نزول عيسى عليه السلام بإشرع جديد ينسخ به شريعتنا . ولكن الواقع كما أخبر بذلك رسول الله ﷺ في الأحاديث السابقة أنه ينزل متبعاً لشريعتنا مجدداً لما درس منها . ولذلك يحج ويعتمر كحجنا وعمرتنا ويقتدى في الصلاة بواحد منا وهو المهدي عليه السلام كما ورد وذكره الحافظ السيوطي . ورب قائل يقول . إذا كان عيسى عليه السلام إنما ينزل عاملاً بشريعتنا فلماذا لا يقبل الجزية من الكفار بعد نزوله مع أن مقتضى شريعتنا قبولها منهم . والجواب أن هذا ليس من النسخ في شيء لأن قبول الجزية عندنا ليس مؤبداً وإنما هو محدود بنزول عيسى عليه السلام من السماء كما قرره العلماء في غير موطن . ج ٢ — وقد صح توسل الصحابة رضى الله عنهم بالنبي ﷺ في الاستسقاء وغيره . ولهذا انعقد إجماع من يعتد بإجماعه على جوازه بل على استحبابه — ولا عبرة بمن شذ عن هذا الإجماع من غير أن يعضده في ذلك نقل ولا عقل — فانكار ذلك زلة شنعاء وضلالة صمياء . بل التوسل بغيره ﷺ من الصالحين أحياء وأمواتا جائز ومشروع . وقد كتبنا وكتب غيرنا في ذلك مراراً .

ج ٣ — والصلاة خلف المخالف في الفروع العملية بل خلف المبتدع بدعة غير مكفرة صحيحة عند كافة العلماء وإن قال بعضهم بإعادتها في الوقت إذا أدت خلف المبتدع فالحكم إذن من هذا الامام ببطلان الصلاة خلف أي عالم لا يوافقه على رأيه معناه أنه يرى كفر جميع المخالفين له . وهذا والله هو السبيل المظلم والمرتع الوحيم . ولا ندرى كيف يكون مساماً من يعتقد كفر المسلمين ؟ أليس معنى اعتقاده هذا أنه يفهم الاسلام بغير ما يفهمه المسلمون . ويتصوره بصورة غير ما يتصورونه بها ؟!! ولا يخفى نتيجة هذا .

وأما قول الامام المذكور إن مذهب الكتاب والسنة فهو قول ساقط لا يلتفت إليه ولا يقام له وزن وأن تشدق به بعض المجازفين الآن ، لأن الاجتهاد المطلق والاستقلال بأخذ الأحكام من الكتاب والسنة لم يدعه بعد الأئمة أحد غير ابن جرير ولم يسلم له ، كما قال الحافظ السيوطي . وعن القفال وجود مجتهد في المذهب أعز من الكبريت الأحمر فقل لي بربك إذا كان هذا في مجتهد المذهب وهو المتمكن من تخرج الوجوه التي يبيدها على نصوص إمامه فقط من غير استقلال عنه . فكيف بالمجتهد المطلق ؟ لقد خلت الدنيا من هذا الآن . وقبل الآن بأزمنة متطاولة . وإن كنا لا ننازع في جوازه وإمكان وجوده نظرياً ، بشرط ألا يزيد أو ينقص شيئاً من الأحكام التي تقررت واتفقت عليها المذاهب وإلا فهو مردود بالإجماع كما في مدخل إن الحاج . ووجهه أن الزيادة أو النقص في هذه

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

لازم لهم أنفسهم في اجتهداهم الذي يزعمونه ، فانه مبني على القول بأن الحق واحد في العمليات وهو أحد قولين في المسألة وليس هو الراجح . بل الراجح مقابله كما قال بعضهم وهو أن الحق متعدد ، وأن كل مجتهد مصيب في العمليات .

وبعض الجهلة يوجه طعنه في هذه المذاهب بأن التمسك بها إعراض عن العمل بالكتاب والسنة . ويقول كيف أترك قول الله تعالى وقول رسوله عليه الصلاة والسلام ، وأعمل بقول مالك وأبي حنيفة ، وهذه سفسطة كاذبة بل حماقة سخيفة لأن التمسك بهذه المذاهب في الحقيقة هو عين العمل بالكتاب والسنة . إذ هي في جملتها وتفصيلها عبارة عن شرح الكتاب والسنة وبيان المراد منها لما اختص الله تعالى به أصحابها من نور البصيرة وقوة الفهم وسعة الاطلاع وغير ذلك من الصفات التي لم تتوفر في أحد ممن جاء بعدهم ، ومن ذا الذي يقول إن تمسك المحامي مثلاً بشرح القانون معاه طرح هذا القانون والاعراض عن العمل به ، سبحانه هذا بهتان عظيم ، وقد حكى أن الأمير عبد المؤمن لما أراد أن يحمل الناس على مذهب ابن حزم جمع الفقهاء الموجودين في زمنه . وقال لهم : سمعنا أن عند القوم تأليفاً في هذه الفروع يسمونه الكتاب ، يعني مدونة الامام مالك رضي الله عنه ، وأنه إذا قال لهم قائل مسألة من السنة ولم تكن فيه أو مخالفة له قالوا ما هي في الكتاب أو ما هو مذهب الكتاب وليس كتاب يرجع إليه إلا كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ . قال أبو عبد الله بن زرقون أنا كنت ممن جمعهم ، ولما سكت القوم ولم يجبه أحد لحدة الأمر حملتني الغيرة على أن تسكمت ، فقلت ياسيدي جميع ما في هذا الكتاب مبني على الكتاب والسنة ، وأقوال السلف والاجماع ، وإنما اختصره الفقهاء تقريباً لمن ينظر فيه من المتعلمين والطلابين ، فانطلقت أسنة آخرين حينئذ ووافقوني على ماقلت . . إلى آخر هذه الحكاية . وبالجملة فلا يقول إن العمل بالمذاهب إعراض عن العمل بالكتاب والسنة إلا جاهل أو مكابر معاند .

بقيت المسألة التي هي أصل النزاع ، وهي كون التيمم ضربة واحدة أو ضربتين ، وهي موضع خلاف بين العلماء المجتهدين ولكل دليله ، فذهب بعضهم إلى أن الضربة الواحدة لا تكفي ولا بد من ضربتين ، ضربة للوجه وضربة لليدين قياساً على الوضوء وتمسكاً بما رواه جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ من أنه كان يتيمم بضربتين ، وهذا مذهب الشافعي رضي الله عنه وجماعة ، وبعضهم ذهب إلى كفاية الضربة الواحدة ، وهو قول الامام أحمد ، والصحيح من مذهب مالك رضي الله عنهما وجماعة آخرين ، ولا ينافيه حديث جابر وابن عمر رضي الله عنهما لأن تيمم النبي ﷺ بضربتين لا يدل على أن الواحدة لا تكفي لجواز أن تكون إحداها فريضة والثانية سنة ، والقياس على الوضوء لا ينهض لصحة غسل الوجه واليدين بغرفة واحدة إذا أمكن ذلك ، والله أعلم .

٥ : وحديث المعراج المصريح بفرضية الصلاة ليلته قد تلقته الأمة سلفاً وخلفاً بالقبول واتفق المحدثون على صحته ، وفي مقدمتهم الامامان الجليلان البخاري ومسلم رضي الله عنهما ، فانكاره بعد هذا إن لم يكن ضلالاً عن الحق فهو خبل في العقل . وبالجملة فواجب ولاية الأمور إيقاف هذا الامام المذكور عند حده والحيلولة بينه وبين ترويج هذه الضلالات المنسوبة إليه وإلا تطاير شره واستفحل دأؤه ، والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم . عبد الجواد محمد الدوي

سؤال وجوابه

ورد إلينا بإمضاء حضرة المحترم (مصطفى السيد . من قلم المرور ببوليس مصر) خطاب هذه صورته :
 حضرة الفاضل المحترم الشيخ عبد الجواد الدومي . حفظه الله تعالى وجعله نوراً للأمة الإسلامية . أما بعد :
 فأرجو من فضيلتكم التكرم بالإجابة على أسئلتى هذه . أكرمك الله تعالى وعافاك من كل سوء . ونفعنا
 بك في الدنيا والآخرة (١) رجل مسلم حر بلغ من العمر أربعين سنة لم يصل لله في هذه المدة ركعة واحدة
 ولم يصم أيضاً يوماً واحداً . ثم تاب إلى الله واستقام فما الحكم الشرعي على هذا الرجل عند ما كان تاركاً للصلاة
 والصيام ، وما الحكم عليه بعد التوبة والاستقامة ، هل يقضى ما عليه من صلاة وصيام أم لا ، وإذا كان
 يقضى ما الدليل على ذلك بشرط أن يكون الدليل حجة . لأن بعض أسيادنا العلماء يقول بعدم القضاء بل
 يتنفل كثيراً لأنه لا يمكنه أن يعوض فرضاً مما فاته مستنديين على قوله تعالى : (إن الصلاة كانت على المؤمنين
 كتاباً موقوتاً) وهل هذا الرجل عند ما كان تاركاً للصلاة كان كافراً حيث إن رسول الله ﷺ يقول : من
 ترك الصلاة كفر . وفي رواية أخرى : بين الرجل والشرك والكفر ترك الصلاة ، وقد أخذ بهذا القول
 سيدنا عمر بن الخطاب والإمام أحمد رضي الله عنهما . أرجو الشرح الوافي والدليل القوي ونشره على صفحات
 مجلة الإسلام . لأنه يفيد الأمة جداً مع شرح كيفية القضاء من صلاة وصيام إذا كان هناك قضاء (ب)
 وهل هناك ظهر حقيقة بعد الجمعة عند السادة الشافعية . أرجو الإفادة والبيان ، وندعو لكم بأن الله سبحانه
 وتعالى يديم عليكم الصحة والعافية ؟

الجواب : الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله « وبعد » فهذا الرجل في حال تركه للصلاة
 والصيام إن كان مصداقاً بمشروعيتها معترفاً بوجودها وإنما تركها تكاسلاً فقط ، كان عبداً آبقاً من ربه
 ومؤمناً عاصياً لله تعالى وللرسول ﷺ باتفاق الأئمة حتى الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه حيث لم يدعه
 الحاكم لفعل الصلاة ويمتنع منها ، فإذا دعاه الحاكم لفعل الصلاة وامتنع حتى ضاق وقت الصلاة التي بعدها
 صار كافراً عند الإمام أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وعبد الله بن المبارك والإمام بن حبيب من أئمتنا ،
 وهو مذهب جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ومعاذ بن جبل ، ووجب قتله
 بعد أن يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب بغير ما أخلى سبيله ، وعاد إلى الإسلام وإن لم يتب قتل بضرب عنقه بالسيف
 وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة رضي الله عنهم ومعهم الجماهير من السلف والخلف : إنه لا يكفر في هذه
 الحالة بل يفسق فقط ؛ ثم اختلفوا بعد ذلك في قتله وعدمه . فذهب أبو حنيفة والزماني من أصحاب الشافعي
 وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه لا يقتل أيضاً . وإنما يعزّر فقط ويحبس حتى يصلي لئلا يكون قدوة
 سيئة لغيره .

وذهب الباقر . وفي مقدمتهم مالك والشافعي رضى الله عنهما إلى أنه يستتاب ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتل حداً كالزاني المحصن لكنه يقتل بضرب عنقه بالسيف لارجاء بالحجارة كالزاني : هذه خلاصة المذاهب فيمن ترك الصلاة تكاسلاً مع اعترافه بالوجوب .

الأدلة : استدلل القائلون بكفره بحديث جابر رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : (بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة) رواه مسلم . وبما رواه بريدة أن النبي ﷺ قال : (من تركها كفر) رواه الخمسة وصححه الترمذى . وبما رواه عبادة مرفوعاً . من ترك الصلاة متعمداً فقد خرج من الملة رواه الطبراني بإسناد جيد .

واحتج القائلون بعدم كفره في هذه الحالة — وهم الأكثرية ومنهم أئمة المذاهب الثلاثة وأتباعهم كما سبق بقوله تعالى (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) فقد أفاد أن ما عدا الشرك داخل تحت مشيئة الغفران ، ومنه ترك الصلاة كما لا يخفى ، فلا يكون شركاً ، وبأحاديث كثيرة واردة في الصحيحين وغيرها . منها قوله ﷺ : (يخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن شعيرة من خير — أى من إيمان كما فى رواية أخرى ، ويخرج من النار من قال : لا إله إلا الله وفى قلبه وزن برة من ضوء ، ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفى قلبه وزن ذرة من خير) ومنها (من قال لا إله إلا الله دخل الجنة) ومنها (من مات وهو يعلم أن لا إله إلا الله دخل الجنة) ومنها (حرم الله على النار من قال لا إله إلا الله) ومنها (خمس صلوات كتبهن الله على العباد . الحديث إلى أن قال . ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة) إلى غير ذلك من الأحاديث الصريحة فى أن من مات على التوحيد لا يخلد فى النار بل ماله إلى الجنة ، إن أراد الله تعالى تعذيبه ، ولو كان تاركاً للصلاة وغيرها من الفرائض . وأجابوا عن الأحاديث المارة التى تمسك بها القائلون بالكفر بمجملتها (١) أنها محمولة على المستحل . (٢) أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهى القتل (٣) أنه قد يؤول به ترك الصلاة إلى الكفر والخروج عن الملة (٤) أنه عمل عمل الكفار ، وقد وردت آيات وأحاديث كثيرة على ذلك النمط وهى مؤولة ومصروفة عن ظاهرها باتفاق الجميع ، فلنذكر الأحاديث المذكورة كذلك ، منها قوله تعالى . (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وقوله ﷺ « سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر » وقوله « من حلف بغير الله فقد كفر » وقوله « أيما عبد أبى من مواليه فقد كفر حتى يرجع إليهم » وأمثال ذلك كثيرة فى الكتاب والسنة .

وقد حكى أن الإمام الشافعى قال للإمام أحمد رضى الله عنهما إذا كفر المسلم بترك الصلاة وهو يقول لا إله إلا الله فبأى شيء يرجع للإسلام ؟ فقال : بفعلها فقال : إن كان إسلامه يحصل بعد فعلها فتكون واقعة فى زمن الكفر ، وإن لم يترتب عليها . أى وإن لم يترتب الإسلام على فعل الصلاة بأن كان مسلماً

قبلها لم يدخل بها . فسكت الإمام أحمد . قال العلامة الأجهوري من أئمتنا المالكية : إن قيل إن الإسلام يحصل بالتوجه . أي العزم عليها فلا إشكال . واحتجوا على وجوب القتل بقوله تعالى (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فقد شرط اتخذه سبيلهم مجموع أمور منها إقامة الصلاة . فمن تركها فقد أخل بشرط التخلية ، ووجب قتله ، وبقوله ﷺ : أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم (الحديث) : فمن لم يقيم الصلاة فهو مخل بالشرط في عصمة دمه .

وأما من قال بعدم القتل فقد استدل بقوله ﷺ (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة) وترك الصلاة ليس واحدا من هذه الأمور الثلاثة فتاركها لا يقتل .

هذا كله فيمن ترك الصلاة تكمالا فقط ، أما من تركها جاحدا لوجوبها فهو خارج عن حوزة الدين كافر بإجماع المسلمين . إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يخاطب المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة ، وفي شرح الشيخ عبد الباقي على العزيمية رحمه الله : قال ابن عرفة : صوم ، صان واجب ، جمعه وتركه كالصلاة ، فقول عياض في قواعده يحبس ويمنع من الإفطار بخالف للمشهور ، وعلى المشهور فيؤخر تاركه كسلا إلى زمن من الليل يدرك فيه النية فإن لم يفعل قتل اه . وإلى هنا تمت الإجابة عن قول السائل فما الحكم الشرعي على هذا الرجل عندما كان تاركا للصلاة والصيام ، وأما الجواب عن قوله . وما الحكم عليه بعد التوبة والاستقامة هل يقضى ما فاته من صلاة وصيام إلخ . فهو أنه يجب عليه قضاء جميع ما فاته من الصلاة والصيام مطلقا أي سواء فاتته الصلاة لعذر كنوم أو نسيان أم لا ، وسواء أفطر في رمضان بوجه جائز كمرض أو سفر أم لا ، فورا من غير تأخير — هذا بالنسبة للصلاة ، وأما الفورية في الصوم ، فعند الشافعية فقط إذا كان الإفطار لعذر شرعي — إلا أوقات الضرورة فقط من أكل ، ونوم ، واستراحة ضرورية للبدن ، وتحصيل معاش أو علم واجب ، بانفاق جميع المذاهب المعتبرة لقوله ﷺ : (من نام عن صلاة أو نسيها فليصل إذا ذكرها) . متفق عليه ، ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه أوجب قضاء الصلاة على النائم والناسي ، وإذا وجب القضاء عليهما مع رفع القلم عنهما وسقوط الإثم لعذرهما بالنوم والنسيان فتعذر التارك من باب أولى ، فهذا من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى ، كقوله تعالى في شأن الأيوين (فلا تقل لها أف) ؛ حيث نص على حرمة التأنيف لينبهنا على أن حرمة الضرب باليد أو العصا من باب أولى ، هذا بالنسبة لقضاء الصلاة ، ودليل الوجوب لقضاء الصوم ، قوله تعالى (فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر) أي فمن كان منكم مريضا أو مسافرا فافطر فيجب عليه عدة أيام بقدر الأيام التي أفطرها من أيام أخر ، ووجه الاستدلال على نسق ما تقدم في الحديث ، وحاصله أن الآية صرحت بوجوب القضاء على المريض والمسافر .

إذا أفطرا ونهت بذلك على أن وجوب القضاء على المفطر عمدا من باب أولى ، وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : (من مات وعليه صيام صام عنه وليه) فلولاً أن القضاء واجب ما كلف النبي ﷺ الولى بالصيام عن الميت فهذا الحديث دال على وجوب قضاء الصوم ، وإن كان للعلماء كلام فى كون الولى يقضى عن الميت أولا يقضى ومن هنا ظهر أن ما يقال من أن القضاء لا يجب على متعمد الترك بل على النائم والناسى فى الصلاة والمريض والمسافر فى الصوم جهل قبيح وضلال صريح . والاستدلال عليه بأنه لا يمكن أن يعرض فرضا مما فاته بالقضاء ، فى غاية الضعف والسخف ، وأسخط من ذلك استناد القائلين به إلى قوله تعالى ، (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) إذ لا مستند لهم فى هذا القول الكريم أصلا ، لأن معناه أن الصلاة فرض مكتوب على المؤمنين ومحدود بأوقات مقدرة يجب عليهم أدائها فيها على أى حال كانوا من أمن وخوف ، وإقامة وصفر ؛ وصحة ومرض ، ولا يجوز لهم تأخيرها عنها ، ولا تسقط عنهم بحال مادامت عقولهم موجودة . ولا يخفى أن هذا شىء وجوب القضاء الثابت بأدلة أخرى شىء آخر . ولعل نفرا منهم يتشبثون بمثل قوله ﷺ ، (من أفطر يوما من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقضه صوم الدهر كله) ، مع أنه لا وجه لهم فى هذا التشبث ، فإن الحديث وارد فى سياق الحث على صيام رمضان ، والمحافظة على إحراز فضيلته ، والزجر عن الإفطار فيه من غير عذر شرعى لأن المفطر فيه مهما قضى وصام بعدد الأيام التى فاتته فإنه لا يمكنه الحصول على فضيلة رمضان ، ومزية الصوم فيه ، بخصوصه لأن الله تعالى لم يجعله ميقانا للصوم ، وموسما لوقوع هذه العبادة الشريفة إلا الحكمة جليلة وسر عظيم ، ومن هنا يقول السادة الصوفية : من لزم آداب الأوقات باع مبلغ الرجال . ومن كلامهم أيضا : حقوق فى الأوقات يمكن قضاؤها ، وحقوق الأوقات لا يمكن قضاؤها ، والمعنى : أن الحقوق التى تكون فى الأوقات كالصوم والصلاة وغيرها يمكن قضاؤها والإتيان بها بعد فوات وقتها ، ولكن حقوق الأوقات نفسها وإحراز فضيلتها واغتنام بركتها لا يمكن قضاؤها ، ولا يتأتى الحصول عليها بعد فواتها . .

والخلاصة أن القول بعدم القضاء قول شاذ متروك لاصحة له ولا تمويل عليه . نعم عند الحفاطة قول بعدم القضاء على من ترك الصلاة بعد أن طلبها منه الحاكم ودعاه إلى فعلها ، لأنه فى هذه الحالة مرتد عندهم ، لكن هذا القول مع كونه أحد قولين ، وليس هو بأرجحهما فهو كما يرى القراء ، مقيد بحاله مخصوصة ، وهى أن يطلب منه الحاكم فعل الصلاة ويتركها بعد ذلك ، فحكاية هذا القول على وجه الإطلاق وبصورة تشعر أنه القول الوحيد عندهم ، مما لا ينبغي أن يصدر من عالم ، قال فى الإقناع وشرحه : ولا قتل ولا تكفير قبل الدعاية بحال لاحتمال أن يكون تركها لشيء يظنه عذرا فى تركها . وفيهما أيضا : ومن راجع الإسلام قضى صلاته مدة امتناعه . قدمه فى الفروع — أى قدم هذا القول فى الفروع (اسم كتاب عندهم) وهو ظاهر كلام جماعة . وقال فى المبدع وظاهره أنه متى راجع الإسلام لم يقض مدة امتناعه كغيره من المرتدين

لعموم الأدلة ، ثم حكى كلام الفروع اهـ : فكان الواجب على أولئك (الأسياد) ، إما أن يكفوا عن الخوض في مثل هذا البحث أمام العوام ، إذ لا داعى إلى الخوض فيه أمامهم ، وإما أن يحكموا الأقوال على وجهها ، وإلا فهذه الخطة التى جروا عليها خطة مريية ، تبعث على القلق وتفتح كثيرا من أبواب المفاسد والشرور ، ومعظم النار من مستصغر الشرر .

أرى خلل الرماد وميض نار وأخشى أن يكون له ضرام .

فإن النار بالعودين تذكو وإن الحرب أولها كلام

وأما كيفية القضاء التى يريد بيانها حضرة السائل فهى بسيطة جدا ، لأنه إن كان عارفا بمقدار ما عليه من الفوائت صلاة وصوما على جهة اليقين والقطع ، فإن ذمته لا تبرا حتى يقضيها بأكملها قتلت أو كثرت ، وإن لم يكن عارفا بذلك يقينا فإنه يقضى حتى يغاب على ظنه براءة ذمته ، وهذا يكفيه . والأفضل كما نص عليه فقهاؤنا أن تكون البداء بصلاة الظهر ، ثم يبنى عليها بأن يشغل أوقات فراغه بذلك من غير إرهاق ولا إخلال بضرورات حياته كما تقدم . والأسهل فى الصوم الأخذ بمذهب الشافعى رضى الله عنه ، فإنه يكتفى بمقابلة يوم بيوم متى لم يكن الإفطار فى رمضان على الجماع ، بل على الأكل والشرب ، كما هو الكثير الغالب . لأنه رضى الله عنه يرى وجوب القضاء فقط فى هذه الحالة دون الكفارة . أما إذا كان الإفطار بالجماع فالكفارة واجبة بالإجماع وهى عتق رقبة مؤمنة ، أو صيام شهرين متتابعين ، أو إطعام ستين مسكينا عن كل يوم أفطره من رمضان . والعتق غير متأت فى زماننا هذا لعدم وجود الرقيق فيه . والقضاء يكون فى جميع الأزمنة التى يباح فيها الصوم شرعا ، بخلاف أيام الأعياد ونحوها ، ويستحب المبادرة بالقضاء ، وأن يكون متواليا غير مفرق . وعند الشافعية متى كان الفطر عمدا من غير عذر فالقضاء واجب فوراً كالصلاة . وأما قول حضرة السائل ، وهل هناك ظهر حقيقة بعد الجمعة عند الشافعية ؟ (فجوابه) أن المنصوص عليه عندهم ، أن الجمعة إذا تعددت فى البلد لغير حاجة ، فإن سبقت إحداها الأخرى ، فالسابقة هى الصحيحة والثانية باطلة فتجب صلاة الظهر حينئذ ، وكذلك إن حصل الشك فى السبق والمعية . وأما إن تعددت الجمعة لحاجة كضيق محلها عن المصلين فتصح السابقة وغيرها والله أعلم .

عبد الجواد محمد الدوى

إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

أَسْئَلَةٌ وَأَجْوِبَةٌ

نشرت مجلة الاسلام الغراء بعددها الصادر في يوم الجمعة ٧ من رمضان سنة ١٣٥٨ مقالا لفضيلة الأستاذ الشيخ محمد زهران ، ذكر فيه أن النبي ﷺ لا يسمع من يصلي عليه أو يناديه بعيداً عن قبره الشريف ، وإنما يسمع ذلك إذا كان عند قبره فقط ، وأنحى باللائمة على بعض مادحيه صلوات الله وسلامه عليه الذين يبالغون في مدحه ويأتون في أشعارهم بالأكاذيب والمفتريات ، كقول البرعي :

فقال الله عز وجل سألني . فلست أشاء إلا أن تشاء

وقوله : يا من نناديه فيسمعنا على شط المسافة سمع أقرب أقرب

لأنه في البيت الأول أثبت أن مشيئة الله تعالى تابعة لمشيئته عليه الصلاة والسلام ، ولا خفاء في بطلان هذا إذ هو عكس مضمون قول الله تعالى (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) وفي البيت الثاني أثبت أنه صلوات الله وسلامه عليه يسمع كل من يناديه وإن كان شديد البعد عن روضته الشريفة ، وهذا خلاف ما يدل عليه قوله ﷺ « من صلى على عند قبري سمعته ، ومن صلى على نائياً أبلغته »

وقد كنا اطلعنا على هذا المقال عقب نشره ، ووقفنا فيه على ما ذكر ، فلم يخطر لنا أن نكتب فيه على صفحات هذه المجلة شيئاً (وإن كان ماجاء فيه خلاف مانعته) إذ لكل وجهة هو موليها ، وقد بين الأستاذ الشيخ زهران وجهته ، وأدلى بحجته فله رأيه ووجهته ، وليس لنا أن نلزمه بما نراه ، خصوصاً والموضوع في حد ذاته بسيط ، والخلاف فيه يكاد يكون لفظياً ، غير أننا لم نلبث أن رأينا البريد قد حمل إلينا طائفة من الرسائل ، منها رسالة بتوقيع (إبراهيم محمد الفيومي مدرس بأولية ميت غمر دقهلية) يشير فيها أصحابها إلى المقال المذكور ويطلبون منا مع اللاحاح الشديد إبداء رأينا في الأمور الآتية :

س ١ — هل صحيح أن النبي ﷺ لا يسمع من يصلي عليه أو يناديه بعيداً عن قبره الشريف ؟

س ٢ — وهل اعتقاد ذلك لا يخل بمقامه ﷺ ولا يضر صاحبه ؟

س ٣ — وهل مسلم أن السماع من جميع الجهات من خصائص الألوهية ؟

س ٤ — هل اعتراض فضيلة الأستاذ الشيخ زهران على بيتي البرعي المذكورين في محله ؟

لهذا لم نجد مناصاً من كتابة الكلمة الموجزة الآتية إجابة للسائلين ، وتحقيقاً لرغبات المحبين فنقول :

(الإجابة) الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

ج ١ — الذي نراه ونعتقد أنه سماع النبي ﷺ لمن يصلي عليه أو يناديه بعيداً عن قبره الشريف

جائز وواقع فعلاً ، لكن لا يلزم أن يكون ذلك لعموم الأشخاص ولا في عموم الأوقات ، بل لا يقع غالباً إلا للمتعلقين بجنابه الشريف صلوات الله وسلامه عليه في بعض الأوقات الفاضلة والمناسبات الخصوصية ،

بدليل ما وقع لكثير منهم أنهم اجتمعوا بالنبي ﷺ في اليقظة اجتماعاً حقيقياً فخطبهم وخطبوه وشافهم وشافوه من غير واسطة ، وتلقوا عنه مباشرة كثيراً من الفوائد واللطائف ، والحال أنهم لم يكونوا عند قبره الشريف ولا في المدينة المنورة ، بل في أقطار شاسعة وجهات بعيدة جداً ، وهذا يدل على أنه ﷺ قد يسمع من يناديه وهو بعيد عن قبره الشريف . وذكر بعض شراح دلائل الخيرات أن الصلاة على النبي ﷺ ليلة الجمعة أو يومها يسميها من غير واسطة ، بل وقع في عبارة بعض الأكابر إطلاق القول بأنه ﷺ يسمع حركات الأمة كلها ، ويؤيده ما قيل إن الحق تعالى إذا منح عبده نزاهة نفسه وطهارتها ثم جذب روحه بمجاذب المحبة خلع عليه خلم الصفات والأخلاق ، وقد جاء في الحديث القدسي « ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به » الحديث ، فالتقرب من الله تعالى والفوز بمحبته يكسب العبد قوة في سمعه وبصره وسائر حواسه وأركانها ، غير ما لا يرى الناس ويسمع ما لا يسمعون ويبطش ببطش الله في غير ما يبطشون لأنه إنما يرى ويسمع ويبصر بالله تعالى كما جاء في بعض الروايات « فبي يسمع وبني يبصر وبني يبطش » وقد صرح بذلك حديث الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إني أرى ما لا ترون وأسمع ما لا تسمعون ، أظن السماء - والأطياف هو التصويت - وحق لها أن تثط ، ليس فيها موضع أربع أصابع إلا ملك واضع جبهته ساجد لله » وروى أبو نعيم عن حكيم بن حزام « بينما رسول الله ﷺ في أصحابه إذ قال لهم : تسمعون - أي أنسمعون - ما أسمع ، قالوا ما نسمع من شيء ، قال إني لأسمع أطياف السماء وما تلام أن تثط ، ما فيها موضع شبر إلا وعليه ملك ساجد أو قائم » فهذا صريح في قوة سمعه ﷺ وأن الله تعالى خصه بالسمع من الجهات البعيدة جداً ، ألا ترى أن المسافة بين الأرض وبين السماء الأولى خمسمائة عام وسمك السماء نفسها كذلك فيكون عليه الصلاة والسلام قد أثبت في هذا الحديث الشريف أنه يسمع من مسافة أكثر من ألف عام ، ومعلوم أن خصوصياته ﷺ الراجعة إلى تشريف قدره وزيادة مداركه ومعارفه لا فرق فيها بين حياته الدنيوية الظاهرة وحياته البرزخية الحاضرة ، إن لم تقل إنه الآن صلوات الله وسلامه عليه أقوى حواساً وأكمل مشاهدة وأعظم وقوفاً على أحوال أمته مما كان عليه في الحياة الدنيا ، ولهذا يرد ﷺ على كل من يسلمون عليه ولو كانوا في كل لحظة ألف ألف ألف كما قال في المواهب ، ولا منافاة - والله أعلم - بين هذا الذي قررناه وبين الحديث الذي ذكره فضيلة الأستاذ الشيخ زهران وهو قوله عليه الصلاة والسلام « من صلى على عند قبري سمعته ، ومن صلى على نائماً أبلغته » لجواز أن يكون هذا الحديث محمولاً على الغالب من الأشخاص والأوقات ، فالغالب أنه ﷺ يسمع من بعد عنه بواسطة تبليغ الملائكة ومن غير الغالب يسمعه بدون الواسطة .

ج ٢ - مادام الكل يعتقد حياة النبي ﷺ في قبره - أي حياة برزخية لا يلزم منها أن يكون البدن معها كما كان في الدنيا من الحاجة إلى طعام وشراب ^(١) وغير ذلك من الصفات التي نشاهدها ، لأن

(١) وما وقع التصريح به من أن الأنبياء يأكلون ويشربون في قبورهم كما أنهم يصلون ويحجون خليس المراد منه أنهم يأكلون ويشربون كما كُهِم وشربهم في الحياة الدنيا بل أكلا وشرباً ملائمين للبرزخ

ذلك عادى لأعلى، والملائكة أحياء ولا يحتاجون إلى ذلك كما في شرح المواهب - ومادام الكل يعتقد أيضاً أن له عليه الصلاة والسلام مشاهدة لأحوال أمته ومعرفة بصلاتهم وسلامهم حتى أنه يرد عليهم مهما كثروا، وأينما كانوا، فلا بأس بعد ذلك على من يرى أن سماعه لصلاة من بعد عن قبره الشريف وسلامه بواسطة تبليغ الملائكة الموكلين بذلك، خصوصاً إذا كان مستنداً في ذلك إلى ما ظهر له من الدليل كما فعل فضيلة الأستاذ الشيخ زهران، وكما صرح به كثير قبله من الأكابر، والواقع أنه مادام قد وقع الاتفاق على أنه ﷺ يبلغه النداء أو الصلاة ممن صلى عليه في الوقت الذي صلى عليه فيه قريباً كان أو بعيداً، فالخلاف بعد ذلك في كونه لا يسمع البعيد إلا بواسطة تبليغ الملائكة أو قد يسمعه بدون الوساطة مما لا يترتب عليه كبير جدوى، وإن كنا نرجح الرأي الثاني لما سبق بيانه ولوجه آخر وهو أننا نعتقد جزماً أن حاله ﷺ في البرزخ أفضل وأكمل من حال الملائكة الموكلين بتبليغه صلاة المصلين عليه، فإذا كانوا يسمعون المصلين من الجهات البعيدة فالرسول ﷺ أولى بذلك وأحق، على أن في شرح العلامة ابن حجر الهيتمي على الهدية ما يدل على أنه ﷺ مع كونه يسمع الصلاة والسلام إذا كانا عند قبره الشريف يبلغهما أيضاً بواسطة الملائكة زيادة في إكرام الزائر والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك، ومنه يعلم أن التبليغ من الملائكة غير مختص بحالة البعد، وأنه ليس ناشئاً عن ضعف في سمعه ﷺ.

ج ٣ - تقدم أن النبي ﷺ كان يسمع أطياف السماء بالملائكة عليهم السلام، وتقدم أيضاً أن المسافة بين الأرض والسماء الأولى خمسمائة عام، وأن سمعها كذلك وهذه مسافة في غاية البعد، فضلاً عما عدا ذلك من بقية السموات السبع، وعند الأصفهاني عن عمار: إن لله ملكاً أعطاه الله سماع العباد كلهم فما من أحد يصلي على إلا بلغنيها، وعند الامام أحمد وغيره أنه وكل بقبره ﷺ ملك يبلغه صلاة المصلين عليه، وهذا كله صريح في أن السمع من جميع الجهات قريبها وبعيدها غير مختص بالألوهية: بل هو ثابت لبعض الملائكة وله غاية الصلاة والسلام، ولا يبعد أن يثبت غيره من أكابر الأولياء بطريق الوراثه له صلوات الله وسلامه عليه، نعم إن هذا الأمر كبقية خصائص أهل الاختصاص ليس ذاتياً لهم، بل هو منحة لهم من الله تعالى وعطاء منه تبارك وتقدس (وما كان عطاء ربك محظوراً) وقد صرح الأستاذ الشيخ زهران نفسه بأنه قد وقع لبعض الأصفياء سماع من يناديه من بعيد، وهذا دليل على أن السمع من الجهات البعيدة قد يختص الله به بعض المخلوقات فهو إذن ليس من خصائص الألوهية، وإلا لما جاز أن يقع لغيره تعالى ولو في بعض الأوقات لاستحالة انصاف الحادث بصفات القديم في أي وقت كان.

(٤) هذه النقطة لاتعني كثيراً: فليس الشيخ البرعي بمعصوم عن الخطأ ولا ضير عليه في أن يكون كلامه ككلام غيره فيه المقبول والمردود، وقد أثر عن الامام مالك رضي الله عنه ما من إنسان إلا ويؤخذ من كلامه ويترك إلا رسول الله ﷺ ولقد وقع من بعض مادحيه ﷺ بعض أشياء لا يقرون عليها. منها مزيد إطرانهم له ﷺ بما هو من صفات الألوهية. ومنها نسبتهم له بعض معجزات وكرامات لم تقع له بعينها، ومنها تقولهم في جنبه الشريف بما يقال في المشوقين ولا يليق بالمقام المحمدي الكريم. بيد أنه يظهر لنا أنه يمكن الجواب عن بيني العارف البرعي رضي الله عنه بما يدفع الاعتراض عليها، وذلك لأنه يظهر أن البيت الأول محرف وصحته.

فقال الله عز وجل سئني : فليست تشاء إلا أن أشاء .

والمعنى أنه ﷺ لصفاء باطنه ونور بصيرته ، وحسن أدبه مع ربه لا يشاء أى أمر من الأمور إلا حين يشاء الله تعالى ذلك . وهذا معنى صحيح لا غبار عليه . ومنه قول من قال
وخصك بالهدى فى كل أمر . فليست تشاء إلا ما يشاء .

وفى كتب الأصول قول بجواز أن يفرض الله تعالى الحكم لبعض عباد به حيث يكون ما يحكم به هو هو الحكم المراد لله تعالى المقبول عنده . وقد قال عليه الصلاة والسلام لأحد أصحابه حكمت بما حكم الله تعالى به فوق سبع سموات .

على أنه لا مانع من أن يكون البيت بحاله ومعناه صحيح أيضا بأن يكون إخباراً من الله تعالى بأن مشيئته العملية لم تتعلق فى ذلك الموطن إلا بمراد حبيبه وبما يرضيه ﷺ تحقيقاً لوعده الكريم الوارد فى قوله تعالى (ولستوف يعطيك ربك فترضى) وقد قالت عائشة رضى الله عنها : ما أرى ربك إلا يسارع فى هوائك . والله تعالى يقول فى أهل الجنة (لهم ما يشاءون فيها) والمعنى كما لا يخفى أنه لا يشاء إلا ما يشاءونه من السرور والنعم ، ولا استحالة فى هذا ، وليس فيه ما يدل على أى شائبة من شوائب النقص . تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأما البيت الثانى وهو قوله :

يا من تناديه فيسمعنا على شط المسافة سمع أقرب أقرب

فيمكن الجواب عنه بأنه لا يمتنع أن يكون المراد بقوله (فيسمعنا) أنه يسمع من غير واسطة . حتى يكون مخالفاً لحديث تبليغ الملائكة المشهور . بل مراده مطلق السماع ولو بالواسطة . ومعلوم أنه لا نزاع فى أنه عليه الصلاة والسلام يسمع لكن هذا السماع بواسطة التبليغ أو من غير واسطة . هذا أمر آخر . مع أنه يجوز أن يكون مفهوم الضمير فى قوله (فيسمعنا) خصوص المحبين له ﷺ المتعلقين بحبنا به الشريف . وقد قلنا إن هؤلاء يسمعون الرسول ﷺ مباشرة من غير واسطة مهما بعدت الجهات وشطت المسافات . بل بعضهم كما سبق ، ذهب إلى التعميم لجميع الأمة ، وظاهر كلامه أن هذا وقع له بطريق المشاهدة . وقد بينا أن لهذه المشاهدة أكثر من شاهد ، والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا ومولانا

عبد الجواد محمد الدومى

محمد وعلى آله وصحبه وسلم

سؤالان وجوابهما

ورد إلينا من حضرة المحترم الفاضل صاحب التوقيع الخطاب الآتي .

قال بعد الديباجة : إني حضرت صلاة المغرب بمسجد كبير ليلة النصف من شعبان وبعد انتهاء الصلاة ابتداء الشيخ الامام في قراءة الدرس واستمر لصلاة العشاء ، وجميع مآلقاه على جمهور المصلين المنع البات من قراءة الدعاء الوارد في مجموع الأوراد مع قراءة سورة يس ، وقال إن لكل شخص أن يدعو في هذه الليلة بما شاء عدا هذا الدعاء ، وقد نشر في العدد ٣٣ من مجلة الاسلام مقال مضمونه ما جاء في درس الشيخ إمام المسجد من جهة تحذير المصلين من قراءة هذا الدعاء ، وبما أننا نود حقيقة الأمر في هذا الدعاء من منعه أو جوازه ، حررت هذا لفضيلتكم راجياً أن تقيدوني على صفحات مجلة الاسلام برأيكم وما تعلمونه فيه ، هل هو مباح أو مكروه أو محرم وإعطاء الموضوع من العناية ما يستحقه والسلام عليكم ورحمة الله .

إسماعيل رزق شعيب القرشوطي - مقيم بالاسكندرية

وورد إلينا كذلك من حضرة الفاضلين المحترمين (شحاته الشرييني وعبد العزيز عبد الرحمن) من قولنجيل مركز المنصورة خطاب جاء فيه أن بعض العلماء حضر إلى إحدى المساجد في ليلة النصف من شعبان وقرر أن الدعاء الممهور في هذه الليلة بدعة ويحرم الدعاء به . كما قرر أن ذكر الله تعالى بالطريقة الشرعية في مجلس الذكر (أي الحضرات) بدعة ويحرم الذكر بهذه الطريقة ، وقد طال الجدل بيننا وبينه على ذلك وذكرناه بالآيات والأحاديث الواردة ، فقرر أن هذه «الحضرات» التي تعمل والذكر في الجماعة وفي نفس واحد بدعة ولم تعمل في أيام الرسول ﷺ ولا الصحابة ولا السلف الصالح ، فخرجوا من فضيلتكم بياناً شافياً ولكم من الله الأجر والثواب ومنا مزيد الشكر .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ج ١ (الكلام على دعاء شعبان) قد كنا نود إعفاءنا من الخوف ، في هذا الموضوع لأنه في نظرنا قليل الأهمية ، وقد أصبحنا ننج القول فيه ونتمنى ترك الكلام عليه رأساً ، ولكن تلبية لرغبات الكثيرين من الاخوان وإجابة لحضرات السائلين الكرام ندلى بالكلمة الآتية وهي آخر ما نشره في هذا الموضوع إن شاء الله تعالى فنقول : ليلة النصف من شعبان ليلة عظيمة مباركة ومن مواسم الخير وإحيائها مطلوب ومحجوب بلا نزاع ، ويكون الاحياء بما تيسر من فنون الطاعات وأنواع القربات من غير تحديد ولا تعيين ، وليس من المتعين هذا الدعاء المشهور بخصوصه ، بل نقول حيث احتدم فيه النزاع وكثر حوله القيل والقال واختلف فيه أهل العلم بالجواز والمنع ، فالأولى تركه جمعاً للكلمة وحسباً للنزاع ، وإن كنا لانوافق على حرمة الدعاء به ، وباليقينا صرفنا جهودنا ووجهنا عنايتنا إلى ما هو أهم من ذلك من مشاكلنا الاجتماعية ، وضروراتنا الحيوية ، ولم نشغل أنفسنا بمثل هذه المسألة التي لا فائدة من إثارة البحث فيها سوى تفريق الكلمة وإفراز الصدور ، وتشيت أفكار العامة .

بقي الكلام على الاجتماع في المساجد الذي اعتاده المسلمون في هذه الليلة ، ونحن لانرى وجهاً للقول بمنعه والنهي عنه بحال ، فإن الاجتماع للعبادة والذكر في أي ليلة من الليالي وفي أي وقت من الأوقات بما

تدب إليه الشارع وتضافرت عليه النصوص كما سيأتي بيانه في الجواب الآتي إن شاء الله تعالى .

ج ٢ (الكلام على مجالس الذكر) ذكر الله تعالى متى كان خاليا من اللحن والتحريف فلا اشتغال به والاجتماع عليه في المساجد وغيرها مشروع بالنصوص الصريحة والأحاديث الصحيحة ، وقد عقد له الأئمة المحققون كحجة الاسلام الغزالي ، والامام النووي ، والحافظ السيوطي فصولا مخصوصة نصوا فيها على طلبه واستحبابه وأوردوا فيها كثيراً من الآيات القرآنية والأخبار النبوية ، من ذلك قول الله تعالى « وتعاونوا على البر والتقوى » وقوله تعالى « واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه » وفي صحيح مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . قال : « خرج معاوية رضي الله عنه على حلقة في المسجد ، فقال : ما أجلسكم ، قالوا جلسنا نذكر الله ، قال : الله ما أجلسكم إلا ذاك ، قالوا ما أجلسنا إلا ذاك ، قال أما أني لم أستحلفكم تهمة لكم وما كان أحد بمنزلة من رسول الله ﷺ أقل عنه حديثاً مني ، إن رسول الله ﷺ خرج على حلقة من أصحابه ، فقال ما أجلسكم ؟ قالوا جلسنا نذكر الله ونحمده على ما هدانا للإسلام ومن به علينا ، قال الله ما أجلسكم إلا ذاك ، قالوا الله ما أجلسنا إلا ذاك قال أما أني لم أستحلفكم تهمة لكم ولكنني أتاني جبريل ﷺ ، فأخبرني أن الله يباهي بكم الملائكة » وروى البيهقي عن أنس رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال « لأن أذكر الله تعالى مع قوم بعد صلاة الفجر إلى طلوع الشمس أحب إلي من الدنيا وما فيها ، ولأن أذكر الله تعالى مع قوم بعد صلاة العصر أحب إلي من أن تغيب الشمس أحب إلي من الدنيا وما فيها » وروى أبو نعيم أنه ﷺ قال : « مجالس الذكر تنزل عليهم الرحمة وتحف بهم الملائكة ويذكركم الله » وروى أحمد ومسلم أنه ﷺ قال « لا يقعد قوم يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن عنده » وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه ، قال ، قال رسول الله ﷺ « يقول الله : أنا عبد ظن عبدني بي وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه » فمن أدار نظره في هذه الآيات القرآنية الشريفة ، والأحاديث النبوية الكريمة وتأمل في قوله عليه الصلاة والسلام (لأن أذكر الله مع قوم) وقوله (مجالس الذكر) وقوله (من ذكرني في ملأ) وقول أبي سعيد رضي الله عنه في الحديث الأول (خرج معاوية على حلقة) عرف جلياً أن عقد حلق الذكر والاجتماع عليه في المساجد وغيرها له أصل في الدين وسند من سنة سيد المرسلين ، وهو دأب الصالحين وشعار السالكين ، وكل ذلك كما أشرنا إليه آنفاً إذا كان الذكر شرعياً صحيحاً خالياً من التمليط والتحريف في أسماء الحق جل ذكره ، وكانت مجالسه وحلقاته خالية من المنكرات والله تعالى ولي الهداية والتوفيق م

عبد الجواد محمد الدومي - إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

الفنّاءى والأحكام

يحمل إلينا البريد في هذه الأيام طائفة من الرسائل يطلب حضرات أصحابها المحترمين الإجابة عنها بمجلة الاسلام الغراء ، وكثير منهم يابح في طلب سرعة الإجابة إلى حد أنه يطلب أن تكون إجابته بأول عدد يصدر من المجلة ، وقد لا يكون هذا من الممكن اليسور . ونحن - بعد أن نتقدم لحضرات هؤلاء الأفاضل بجزيل شكرنا وعظيم تقديرنا لحسن ظنهم وثقتهم بنا - نلتبس منهم قبول معذرتنا في التأخير لأسباب كثيرة أهمها (١) كثرة الأسئلة وتشعب نواحيها (٢) مالدينا من أعمال أخرى ضرورية لا يمكننا إهمالها أو التقتصير فيها (٣) أن المجلة وإن كانت ترحب بجميع ما نرسله إليها ، بل وتبدي رغبتها الشديدة في كتابتنا إلا أننا نحب أن نوسع المجال لحضرات أصحاب الفضيلة كتابتها والمتعاونين معها على الخير ، وألا نحرم القراء من الاستفادة بمعلوماتهم القيمة وأبحاثهم الجليلة ، فلهذه الأسباب وغيرها نرجو من حضرات أصحاب هذه الرسائل أن يلتسوا لنا المعذرة في التأخير .

وهانحن أولاء نورد بعض مالدينا من الأسئلة مقروناً بالإجابة عنه ، والله تعالى ولى الهداية والتوفيق :

س ١ - في موسم القطن تكون النقود الفضية شحيحة فيعمد بعض الناس إلى طريقة ، وهى صرف الجنينه الورق نظير ٩٩ قرشاً فضة ، فهل هذا حلال أو حرام ؟

س ٢ - مارأى سيدى الأستاذ في بيع البضاعة بالجملة بثمن أقل من بيعها بالقطاعى فهل هذا حلال أم حرام ؟

س ٣ - مارأى فضيلتكم في بيع البضاعة بالأجل إلى آخر الشهر بسعر أزيد من بيعها بالنقود التى تدفع فوراً ، فهل هذا حلال ؟

س ٤ - مارأى فضيلتكم في لف البضاعة في ورق الجرائد والمجلات الأسبوعية وغيرها من المطبوعات ؟

س ٥ - مارأى فضيلة سيدى الأستاذ في النقود الزيفة التى يأخذها الانسان عفواً أثناء البيع فضة كانت أم نيكلا ثم يأخذها أشخاص آخرون عفواً أثناء البيع أو عمداً ؟ عكاشة محمد - تاجر بمغاغة الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ج ١ - الجنينه المصرى الورق من باب سندتات الدين فقيمتة وهى المائة قرش حكمها حكم الدين ، ومن شرط بيع الدين عندنا معاشر المالكية إذا كان الثمن من جنسه اتحادها في القدر والصفة ، وعليه فلا يجوز بيع الجنينه المصرى الورق المذكور بأقل من مائة قرش والله أعلم .

ج ٢ - بيع البضاعة جملة بثمن أقل من بيعها بالقطاعى جائز لاجرج فيه ، أولاً لأن للمالك أن يبيع بضاعته كما يشاء من قليل أو كثير ، وثانياً لأن البيع بالجملة فيه صيانة للبضاعة وتوفير لها قد يتعادل مع مانقص من الثمن أو يزيد .

ج ٣ - يبيع البضاعة بالأجل إذا كان معلوماً كما خر الشهر مثلاً بثمان أزيد من بيعها بالنقد فوراً جائز شرعاً ، حيث إن للأجل حصة من الثمن كما قاله الفقهاء في غير موضع ، وباجتذا لو أن أصحاب الشركات والبنوك الذين يتعاملون بالفوائد أقلعوا عن هذه المعاملة التي لا يقرها الدين ولا يرضاها رب العالمين ، وتعاملوا بطريقة يبيع الأجل المذكور بأن يضيفوا الفوائد المذكورة على الثمن الأول ، ويجعلوا المجموع ثمناً أصلياً ، إذن لصحت معاملتهم وربحت تجارتهم ، والله تعالى يوفقنا وإياهم لما فيه الخير والسداد ديناً ودنياً .

ج ٤ - لف البضاعة - حيث كانت طاهرة - في ورق الجرائد والمجلات العربية لا يبغي شرعاً ، وليس هذا من الأدب وحسن التدبير ، لما فيه من رائحة الإهانة والابتذال ، خصوصاً وأنها لا تخلو غالباً من وجود آيات قرآنية أو أحاديث نبوية أو أسماء شريفة كأسماء الله تعالى وأسماء رسله وملائكته الكرام صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين . وأما لف الأشياء النجسة كالنعال الملوثة بالنجاسات فحرام قطعاً ، بقي ما اعتاده كثير من الناس في هذه الأيام من فرشها فوق المناضد وموائد الأكل وعربات الترام للجلوس عليها ، وفي ذلك من تعريضها للإهانة والتقذير مالا يخفى ، وبالجملة فالذي يتعين على المؤمن الصادق الاحتراز عن هذا كله وعدم التساهل في شيء منه والله الموفق .

ج ٥ - متى علم الإنسان أن النقود التي بيده زائفة ومغشوشة فلا يجوز له بحال أن يدفعها ثمناً لأي سلع من السلع أو يعطيها عوضاً عن أي شيء من الأشياء ، بل الواجب عليه إعادتها رأساً أو تسليمها للجهات المختصة بذلك ، نعم يجوز له بيعها لمن يعلم أنه لا يفسد بها بل يكسرها ويصنعها حلياً مثلاً والله تعالى أعلم .

س ٦ - رجل تزوج حديثاً يريد أن يعامل زوجته وتعامله معاملة شرعية في كل شيء ، فما الذي يأمرها به وينهاها عنه ، وما الواجب عليها نحوه ، وما الواجب عليه نحوها ؟

س ٧ - يعتقد كثير من المسلمين أن إتيان الرجل زوجته في ليالي الواسم مكروه ، وإن حملت الزوجة في ليلة من تلك الليالي يكون المولود من ذوى العاهات ، فهل لذلك أساس من الصحة ، وإن كان كذلك فما هي الليالي المشار إليها ، الرجا التكرم والمبادرة بالإجابة . السعيد إبراهيم هوده - المحلة الكبرى

ج ٦ - على الرجل أن يأمر زوجته - بعد أن يلقنها العقيدة الدينية الصحيحة من الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر - بالمحافظة على الفرائض الشرعية كالطهارة والصلاة والصوم ، وأن يعلمها ما يتوقف عليه صحة هذه الفرائض من الشروط والأركان ، ويكون كل ذلك بطريقة واضحة تتفق مع مستواها العقلي ، وينهاها عن كل ما يغضب الله تعالى وينكره الشرع الشريف كالخروج من منزلها متبرجة مزينة على عادة نساء اليوم ، وكفشيان دور الملاهي من سينما أو مرقص وما إلى ذلك ، وكشف شيء من مواضع زينتها لأحد من الأجانب (ومن الأجانب بالمعنى الشرعي ابن عمها وابن خالها أو ابن خالتها) ولا يمكنها من التساهل في شيء من ذلك ولو مع الخدم كالطهارة والبوايين أو الباعة المتجولين .

والذي يلزمه لها هو الاتفاق عليها وكسوتها ومعاشرتها بالمعروف ، وكف الأذى عنها بجميع أنواعه فلا يشتهها ولا يسب أبويها ولا يقسو عليها في المعاملة ولا يكلفها من الخدمة المنزلية مالا تطيق ، ولا يمنعها

من الزينة المباحة في داخل بيتها . ويلزمها هي نحوه ألا تمن عليه بما لها أو تفتخر بجهاها (أو بما تحمله من شهادات عالية) وألا تحونه في نفسها ولا في ماله ، ولا تخرج من بيته إلا بأذنه ، ولا تدخل في بيته أحداً يكرهه ولو كان أقرب الناس إليها ، ولا تهمل شيئاً من شؤونه ولوازمه الخصوصية .

وفي الأحياء للأغزالي رضى الله عنه « روى أن أسماء بنت خزيمة الفزارية قالت لا يفتنني عند الزوج : إنك خرجت من العش الذي فيه درجت فصرت إلى فراش لم تعرفه ، وقرين لم تألفه ، فكوني له أرضاً يكن لك سماء ، وكوني له مهاداً ، يكن لك مهاداً ، وكوني له أمة ، يكن لك عبداً ، لا تلحنى به (أى لا تلحنى عليه في شيء) فيقللك ، ولا تباعدى عنه فينساك ، إن دنا منك فأقربى منه ، وإن نأى فأبعدى عنه ، واحفظى أنته وسمعه وعينه فلا يشمن منك إلا طيباً ، ولا يسمع إلا حسناً ، ولا ينظر إلا جميلاً »

والخلاصة أن الزواج عقد شركة بين الرجل والمرأة مدة حياتيهما ، فليهما معاً أن يتعاشرا بالمعروف خيتبادلاً المحبة الصادقة والمودة الخالصة ، ويتناحضا بما ينفعهما في دينهما ودنياهما ، وأن يقوم كل منهما في دائرة عمله بما عليه من الواجبات والحقوق ، فيبذل الرجل ما يلزمه من النفقة والكسوة وما إليها ، وتقوم المرأة بتدبير المنزل وسائر وظائفها الداخلية خير قيام ، وأن تلاحظ أنها وإن كانت شريكة الرجل في عقد الزوجية ، ولها عليه بمقتضى ذلك حقوق وواجبات ، فإنه هو صاحب الفضل الأكبر والحق الأوفر لمكان رجولته ، ولما يعانیه من تكاليف الحياة ومشاق العيش ، وما يؤديه من واجب الدفاع عن حرمة الوطن والدين ، وما أجل قول الحق سبحانه وتعالى (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم) ومعنى قوله تعالى (بالمعروف) أى بما عرفه الشرع لا ما عرفته المذنبية الكاذبة والتفريط الخليع كارتياح المراقص والملاحى وإن اصطلاح الناس على تسميتها « اللهو البريء » كذبا وبهتاناً ، والله المستعان على ما يصفون .

ج ٧ - لا أساس للاعتقاد المذكور من الصحة ، ولا مستند من الدين ، نعم صرح بعض الصوفية كسيدى عبد الوهاب الشعرانى رضى الله عنه في بعض مؤلفاته بأنه ينبغى للفريد الصادق ترك هذا الأمر في الليالى الباقلة كلياى الأعياد ، وليلة النصف من شعبان ، وليالى العشر الأواخر من رمضان ، لا لكرهته في ذاته ، بل تفرغا للعبادة والذكر ، وإيثاراً لجانب الآخرة في هذه المواسم العظيمة ، عن حظ النفس ودواعي الشهوة التى يمكن قضاؤها واستيفائها في وقت آخر ، والظاهر أن مستنده رضى الله عنه في ذلك ما ثبت في صحيح البخارى وغيره عن عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها أن النبى ﷺ كان إذا دخل العشر الأخير من رمضان شد مزره وأحيا ليله ، ومعنى « شد مزره » اعتزل النساء كما ورد صريحاً في روايات أخرى ، وهذا منه عليه الصلاة والسلام من باب التشريع والتعليم لتقتدى به الأمة ، وإلا فجميع شؤونه ﷺ وسائر تصرفاته قرب وطاعات ومعارج للكمال والرقى من غير شك ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

عبد الجواد محمد الدومى - خطيب مسجد الزينى بالسبتية

تفسير آيتين من سورة الرعد

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الجواد محمد الدوى - إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً
وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِبَيَّةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُو
اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ * « صدق الله العظيم »

ورد إلينا خطاب بامضاء حضرة المحترم الفاضل (شحاته الشرينى .
بتفتيش مشروعات الشرق . بالمنصورة) يلتمس منافيه تفسير هاتين
الآيتين الكريمتين على صفحات مجلة «الإسلام» الغراء رغبة في المنفعة العامة
فنعول وبالله التوفيق :

الظاهر أن غرض السائل متعلق بالآية الثانية ، وهى قوله تعالى : (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده
أم الكتاب) فإننا الآن فى شهر شعبان ، وهو الموسم الذى يحتدم فيه الجدل ويكثر القيل والقال ، حول
الحو ، والإثبات تجوزا ومنعا ، وحول إحياء ليلة النصف من شهر شعبان ، والدعاء بدعائها المشهور استحضانا
وذما ، ولكم سمعنا قرأنا فى الصحف والمجلات الكثير من هذه المناقشات والمحاورات ، التى يقام سوقها
فى كل عام من غير موجب ، ويقول من غير موجب ، لأننا لا نرى فى هذه المسائل ما يصلح محلا للنزاع ، أو
يستدعى كل تلك التهويلات والتشنيعات الصارخة ، والحال أن أماننا من المنكرات الصريحة ، والمفاسد
الخطيرة ، ماهو أولى بالعناية والاهتمام ، ولكن ما الحيلة وقد ابتلانا الله تعالى بأناس لا هم لهم إلا التشويش
على العامة ، وتعكير صفوهم بالخوض فى مثل هذه الأشياء التى ليست هى من الأصول المهمة ، فلا فعلها يصادم
قاعدة من القواعد الدينية ، ولا تركها يهدم ركنا من أركانه الأساسية . .

فمثلا هذا الدعاء المشهور فى ليلة النصف من شعبان ماوجه الاعتراض عليه ؛ وأى غضاضة فيه وهو منقول
بأسانيد صحيحة عن صحابين جليلين من أكابر أصحاب رسول الله ﷺ هما سيدنا عمر بن الخطاب وسيدنا
عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما وكفى بهما حجة ؟ كيف وقد قال رسول الله ﷺ (أصحابى كالنجوم
بأيهم اقتديتم اهتديتم) وقال فى شأن عمر وأبى بكر (اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر وعمر) وفى الحديث
أن رسول الله ﷺ قال (فليكن بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين ، عضوا عليها بالنواجذ) وعمر رضى الله عنه
ثانى الخلفاء الراشدين كما هو معلوم ، وعن مسروق أنه قال (انتهى علم أصحاب رسول الله ﷺ إلى ستة :
عمر وعلى وعبد الله بن مسعود وأبى بن كعب وأبى الدرداء وزيد بن ثابت)

فالاغراض على هذا الدعاء بعد ذلك مما لا قيمة له . ودعوى أن ذكر الحو والإثبات فيه يدل على نسبة الجهل أو البداء لله تعالى، دعوى لا دليل عليها ، وبيان ذلك أن الله سبحانه وتعالى علم الأشياء كلها إجمالاً وتفصيلاً ، وكتب مقادير الخلق في اللوح المحفوظ ما كان وما هو كائن وما يكون إلى يوم القيامة على ما هي عليه من سعادة وشقاوة وتوفيق وحرمان وسعة رزق وتقتير فيه وعز وذل وصحة ومرض إلخ (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها إن ذلك على الله يسير) وكتب المبرم من ذلك مبرماً، والمعلق معلقاً (وما يممر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب إن ذلك على الله يسير) والمبرم وإن كان لا يقبل النقص بحال ولا بد من وقوعه ، إلا أنه قد يحفه اللطف بسبب دعاء أو غيره فيقع مقرونًا بالتخفيف في كيفه أو كميته ، وعليه يحمل ماورد . . اللهم إني لا أسألك رد للقضاء ولكن أسألك اللطف فيه: أي لا أسألك رد القضاء المبرم، إذ لا يفيد في ذلك سؤال، ولا تنفع فيه شفاعة الشافعين ، لاستحالة تخلفه، ولكن أسألك اللطف فيه بأن يقع مخففاً في كيفه أو كميته . ولا بأس أن يسمى هذا النوع مبرماً بالنسبة لأصل وقوعه، معلقاً بالنسبة لكيف أو كمية الوقوع ، وجاء في الحديث أيضاً (إن الدعاء ينفع مما نزل وما لم ينزل) ونفعه فيما نزل وهو المبرم لا معنى له إلا حصول التخفيف فيه ، وأما نفعه فيما لم ينزل وهو المعلق فظاهر .

وجاء أيضاً (إن البلاء لينزل فيلقاه الدعاء فما يزالان يمتلجان أو يتجالجان إلى يوم القيامة) وأخرج الحاكم وصححه عن ابن عباس رضي الله عنهما عنه عليه السلام أنه قال (لا ينفع الحذر من القدر ولكن الله يححو بالدعاء ما يشاء من القدر) ومعنى هذا أن الحذر لا ينفع من القدر المبرم المحتوم ، أي لا ينجى منه ولا يدفع وقوعه ، ولكن الله تعالى يححو منه أي من صفته أو كميته بالدعاء ما يشاء . ويحتمل أن يكون المعنى لا ينفع الحذر من القدر المبرم، وإنما يححو الله تعالى بالدعاء المعلق فقط . . والمعلق أي المحدود بوقت أو المشروط بشرط إذا جاء وقته المحدود وتوفر شرطه المعلوم، أظهره الله تعالى في عالم الوجود سواء كان تعليقه على دعاء أو صدقة أو صلة رحم أو غير ذلك . أخرج ابن مردويه وابن عساكر عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله تعالى (يححو الله ما يشاء ويثبت) فقال له عليه الصلاة والسلام (لأقرن عيمتك بتفسيرها، ولأقرن عين أمتي بمدى بتفسيرها: الصدقة على وجهها ، وبر الوالدين ، واصطناع المعروف يحول الشقاوة سعادة ويزيد في العمر وبقى مصارع السوء) وصح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في دعائه (وقني شر ما قضيت) أي اجعل بيني وبين ذلك وقاية تحول دون وصوله إلى فلا يصيبني منه شيء . . ومما ينبغي أن يعلم أن التعليق إذا كان على سبب مخصوص، أو دعوة شخص معين ، توقف حصول المعلق على ذلك بخصوصه . وأن هذا التعليق نفسه قد علمه الله تعالى وقضاه أزلاً وكتبه في اللوح المحفوظ (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من رقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) إذا علمت ذلك أيها القارئ الكريم، وتفهمته جيداً ، علمت أن التغيير والتبديل من شأنه تعالى ، وأن الحو والإثبات من مقتضيات حكمته؛ وتعلقات قدرته، في كل وقت وحين (كل يوم هو في شأن) شئون

بيديها ولا يبتديها: أى يظهرها ويوجدتها ولا يأتنف علمها وقضاءها ، لأنها معلومة له تعالى ومقضية أزلا (وربك يخلق ما يشاء ويختار) (قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير . تولى الليل في النهار وتولى النهار في الليل وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب) . ولولا الحو والإثبات لما كان هناك داع لإرسال الرسل عليهم السلام ، وإنزال الكتب . ولا كنا مطالبين بتخلية أنفسنا عن الرذائل ، وتحليتها بالفضائل ، ولا كنا مأمورين بالتعالج والتداوى من الأمراض والأوباء . ولا كان للتضرع والدعاء وطلب العفو والعافية من الله تعالى فائدة . وكل هذه اللوازم باطلة بطلاناً لاشبهة فيه ولا خفاء . فلا استحالة ولا محذور في الحو والإثبات ، بل هما مما علمه الله تعالى وسبق به قضاؤه وتقديره ، كما أشار إلى ذلك سيدنا عمر رضى الله عنه في احتجاجه . على من قال له — حينما رجع بالصحابة إلى المدينة ولم يدخل الشام تحاشيا من الطاعون الذي كان به — أفراراً من القضاء يأمر المؤمنين ؟ فقال رضى الله عنه وما كان أسرع بديته وأقوم حجته : نفر من القضاء إلى القضاء : يعنى أن كلا من الطاعون ورجوعنا بقضاء الله تعالى ضرورة أنه لا يقع في ملكه إلا ما أَراده وقضاه ، وإنما نفر من القضاء الأول وهو الطاعون امثالاً لأمره/ تعالى بالفرار من مواقع البلاء .

ومن نفي الحو والإثبات عن علمه تعالى أو عن اللوح المحفوظ فإنما أراد نفي طرو التغيير على ذات العلم القديم ، لكون التغيير من سمات الحدوث . أو إزالة نفس الكتابة من اللوح المحفوظ وإثبات بدلها ، إذ المكتوب في اللوح المحفوظ إن كان مبرما استحالت إزالته بالكلية ، وإن كان محدوداً بوقت أو معلقاً على شرط فإذا جاء الوقت وتوفر الشرط وظهر في الوجود غير الحالة الأولى المعلقة ، فليس تمت محو ولا إثبات أصلاً . ومثاله أن يكتب الإنسان على نفسه وثيقة بالتزام الإنفاق على شخص معين إلى وقت معين ، فإذا جاء الوقت المذكور وأمسك عن الإنفاق عليه ، فلا يقال إنه قد حصل في الوثيقة محو ولا إثبات بل هذا هو نفس المكتوب فيها ، ونظير ما قيل في اللوح المحفوظ يقال في صحف الملائكة ، لأنها نسخة طبق الأصل منه ، والقول بأنها قابلة للمحو دونها مما لا يظهر له وجه ، وعلم الله تعالى ليس فيه تعليق بهذا المعنى ، وإنما الذى فيه أحد الأمرين . المعلق عليه يحصل فيقع المعلق ، أولاً يحصل فلا يقع ، فعلى هذا إذا قال الداعى في ليلة النصف من شعبان أو غيرها اللهم إن كنت كتبتنى عندك في أم الكتاب أى اللوح المحفوظ ، شقياً أو محروماً أو مطروداً أو مقترأً على الرزق فامح اللهم بفضلك شقاوتى وحرمانى وطردي وإقتار رزقى وأثبتنى عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقاً موفقاً للخيرات . كان المعنى اللهم إن كنت كتبتنى عندك كتابة معلقة على سبب شقياً أو محروماً أو مطروداً إلخ فهأنا واقف بيبابك ، ضارج إلى جنابك ، طالب منك أن تمحو عني أى تزيل وتبدل شقاوتى وحرمانى ، فحقق اللهم ذلك وامح عني بفضلك أى أنجز ما سبق في علمك القديم ، وسطرته في اللوح المحفوظ من محو أى إزالة وتبديل هذه الشقاوة وذلك الحرمان المعلق ، وأثبتنى عندك في أم الكتاب سعيداً مرزوقاً أى أظهر سعادتى وسعة رزقى في عالم الوجود ، لأدخل في رحمتك ، وأتمتع بنعمتك ، وأكون مع الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، وحسن أولئك رفيقاً .

فطلب الحو والإثبات هنا مرجعه إلى طلب إزالة المكروه وإثبات ضده أى إبرازه وإنجاده لا إزالة نفس الكتابة من اللوح المحفوظ وإثبات بدلها لما بينا .

وكل دعاء في الحقيقة يقتضى الحو والإثبات بالمعنى المذكور، فإن المريض مثلاً إذا قال : اللهم اشفنى فعنى ذلك أنه يطلب من الله تعالى أن يزيل عنه المرض ويثبت ، أى يوجد له الشفاء بدلاً عنه ، وقد كان ﷺ في أوقات الجذب يرفع يديه بالدعاء وهو فوق المنبر وما تكون في السماء قرعة وهى القطعة من القيم ، فما يضمها حتى يشور السحاب أمثال الجبال فلا ينزل عن منبره حتى يتحادر المطر على لحيته ﷺ ، فإذا ما كثر المطر وخيف منه التلف رفع يديه بالدعاء ثانياً ، وقال : اللهم حوالينا ولا علينا ، فما يشير بيده الشريفة إلى جهة في السماء إلا انفرجت وتفتح عنها السحاب . ولا شك أن نزول المطر بدعوته ﷺ الأولى ، وارتفاعه بدعوته الثانية مما سبق به القضاء وقدره العزيز العليم في الأزل . وليس شيء من ذلك مؤتلفاً ، ومثله يقال في عامة الأسباب والمسببات .

بقيت شبهة أخرى أوردتها بعضهم على ما جاء في آخر هذا الدعاء وهو : إلهى بالتجلى الأعظم في ليلة النصف من شهر شعبان المعظم التى يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم : فإن ليلة النصف من شعبان ليست هى الليلة التى يفرق فيها كل أمر حكيم ويبرم ، بل تلك هى ليلة القدر . لكن أجاب بعض الفضلاء عن هذه الشبهة بأن انتساخ الأمور من اللوح المحفوظ أى نقلها في صحف الملائكة يكون في ليلة النصف من شعبان والفراغ منها ، واستلام كل ملك من الملائكة ما يختص به يقع في ليلة القدر . وأجيب بنير ذلك أيضاً . هذا ما يتعلق بموضوع الدعاء المذكور .

وأما أصل فضيلة هذه الليلة ، ليلة النصف من شعبان . ونذب إحيائها بأنواع العبادة والذكر فلا معنى للتوقف فيه ، أو القول بأنه من البدع المذمومة في الدين بعد ما رواه البيهقي وقال مرسل جيد عن عائشة رضى الله عنها قالت : قام رسول الله ﷺ من الليل فصلى فأطال السجود حتى ظننت أنه قد قبض ، فلما رأيت ذلك قمت حتى حركت إبهامه فتحرك ، فرجعت فسمعتة يقول في سجوده : أعوذ بعفوك من عقابك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بك منك إليك ، لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، فلما رفع رأسه من السجود وفرغ من صلاته قال يا عائشة أو يا حميراء أظننت أن النبي ﷺ قد خاس بك أى غدرك ؟ قلت : لا والله يارسول الله ، ولكننى ظننت أنك قبضت لطول سجودك فقال أتدرى . هكذا فيما وقفنا عليه والموافق للقواعد العربية أتدرين . أى ليلة هذه ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : هذه ليلة النصف من شعبان يتجلى الله فيها على عباده ، فيغفر للمستغفرين ، ويرحم المسترحمين ، ويؤخر أهل الحق كما هم ، وروى بن ماجه عن على كرم الله وجهه عنه ﷺ . إذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا يومها فإن الله تبارك وتعالى ينزل فيها لغروب الشمس إلى السماء الدنيا فيقول ألأمن مستغفر فأغفر له ألأمن مسترزق فأرزقه ألأمن مبتلى فأعافيه ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر . وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً في اصطلاح الحديثين إلا أنه يعمل به في فضائل الأعمال كما هو مقرر في محله .

والأفضل في إحياء هذه الليلة أن يجتمع المسلمون عليه (١) لعموم النصوص الواردة في طلب الاجتماع على العبادة والذكر، والحث على حضور مجالسه مع كون الوارد في هذه الليلة غير مقيد بالانفراد (٢) لما انتاب الناس اليوم من الكسل وفتور الهم وقلة الرغبة في الخير بحيث إذا انفرد الواحد منهم عن إخوانه يفتر عن العبادة أو يتركها بالكلية، وقد قال الإمام البرزلي كما تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور، كذلك تحدث لهم مرغبات بقدر ما أحدثوا من الفتور؛ وقياس حال الناس اليوم على حال السلف الصالح قياس مع ألف فارق لأمع فارق واحد. وقد قالوا يجب على العالم أن يكون عارفاً بزمانه. والتأمل في حالنا اليوم يرى أن أغلب أعمالنا قد أصبح صوراً ظاهرة، وأشباهاً قائمة، وحركات تشبه حركات النائم لاستيلاء الغفلة على أكثر القلوب وتراكم أدران الشهوات والذنوب، فما أشد احتياجنا إلى الاجتماع والمشاركة والتعاون، عسى أن تستيقظ هذه القلوب من غفلتها وتنبيه من سكرتها، فإن المشى مع القافلة أدعى إلى النشاط، وأحث على السير، وأقرب إلى بلوغ المقصود. وإذا لم يعرف ذلك أولئك المتصدرون للنهي والإنكار على هذه الاجتماعات الخيرية وأمثالها فقد نقصتهم معرفته والتفطن له وإن كانوا يعرفونه ولا يقيمون له وزناً فالمصيبة أعظم والبلية أشد.

إذا كنت لاتدرى فتلك مصيبة وإن كنت تدرى فالمصيبة أعظم

وأما تعليل كراهة الإحياء جماعة بسد الذريعة، وخشية اعتقاد الفرضية فليس بشيء في نظرنا فإن الفرائض الدينية قد تقرر وعرفها الخاص والعام، والصغير والكبير على السواء وتميزت من غيرها عند الجميع حتى لم يعد خافياً على أحد أن ما فرضه الله تعالى على عباده من الصلوات خمس في اليوم واليلة، وأن عدد الركعات في كل صلاة كذا. وأن الصوم المفروض هو صيام رمضان فقط، وأن أجهل الجهلاء يعرف الفرق بين صلاة المغرب في هذه الليلة وبين ما سواها من النوافل. وكذلك الاحتجاج على بدعية هذا الاجتماع بأنه لم يكن في عصره ﷺ غير مسلم، إذ ليس كل ما لم يكن في عصره ﷺ يسمى بدعة يذم فاعلمها، وقد عرف العلماء سنته ﷺ بأنها ما صدر عنه من قول وفعل وتقرير. فمن عمل بقوله ﷺ فهو عامل بالسنة لا بالبدعة، وإن لم يكن ذلك في عصره الشريف وقد قال ﷺ فيما سبق: فيغفر للمستغفرين ويرحم المسترحمين وظاهره يشمل الاجتماع والانفراد، والتخصيص بحالة دون حالة تخصيص بلا مخصص. وقد أطلنا القول في هذه المقدمة لمسيس الحاجة إلى ذلك، فلنرجع إلى تفسير الآيتين الكريمتين بعون الله تعالى ... قال تعالى: (ولقد أرسلنا رسلاً من قبلك وجعلنا لهم أزواجاً وذرية).

لما تعلق إرادة الله تعالى بأن يرسل إلى الناس رسلاً عليهم الصلاة والسلام مبشرين ومنذرين؛ ويجعلهم وسائط بينه وبينهم، اقتضت حكمته العلية أن يجعلهم بيواظهم ملكيين ليتكفوا من مقابلة الملائكة، وتلقى الوحي عنهم، وبظواهرهم بشريين ليتكفوا الناس من مخالطتهم والأخذ عنهم، إذ لو كانوا ملكيين ظاهراً وباطناً لما أطاق البشر رؤيتهم، والاجتماع بهم ولو كانوا بشريين ظاهراً وباطناً كفيرهم لما أمكنهم ملاقات الملائكة والتلقى عنهم كما قال تعالى (ولو جعلناه ملكاً لجعلناه رجلاً) أي لو جعلناه ملكاً لما جعلناه إلا بصفة البشر الذين يمكنهم مخاطبتهم ومخالطتهم. لكن غاب ذلك عن جهلة المشركين فاستبعدوا أن يرسل الله تعالى إلى الخلق رسلاً من جنسهم فقالوا (أبشريهدوننا) وقالوا ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق

لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا) ظنا منهم أن البشرية تنافي الرسلية . وقد رد الله تعالى عليهم هذا
الظن الفاسد بقوله آنفا

(ولو جعلناه ملكا) إلخ ومنهم من زعم أن الرسول حقيقة لا بد أن يكون مشتغلا بالزهد وترك الدنيا
بالكلية، فلا يتزوج ولا يقرب النساء، ولهذا عيروا النبي ﷺ بكثرة النساء فرد الله تعالى عليهم ذلك بقوله :
(ولقد أرسلنا رسلا من قبلك) يا محمد كانوا بشر أمثلك يا كلون ويشربون ويمشون في الأسواق، وتطرا عليهم
سائر الأعراض البشرية التي لا تنفر الناس عنهم ولا تخل بحكمة بعثتهم (وجعلنا لهم أزواجا) يباشرونها (وذرية)
أى أولاداً لأن ذلك لا ينافي منصب الرسالة، ولا يؤدي إلى نقص في مراتبهم العلية، بل فيه تحقيق لبشريتهم
لئلا يضل الناس باعتقاد الألوهية فيهم ومزيد استئناس بهم . وكثرة نسائه ﷺ لم تكن عن حظ نفساني،
ولا غرض شهواني، بدليل أن ذلك لم يقع منه عليه الصلاة والسلام وهو في ريعان شبابه، وفجر حياته، وقبل
تعمله لأعباء الرسالة، وتصديه لمباراة خصومه ومكيدة أعدائه، وإنما وقع منه في أواخر عمره بأمر من الله تعالى
وتحبيب منه فيه، كما أشار إلى ذلك بقوله ﷺ في ما رواه الحاكم والنسائي (حبب إلى من دنيا كم النساء
والطيب وجلت قرة عيني في الصلاة) يعنى أن هذا الحب لم يكن حباً طبيعياً، بدليل قوله حبب هكذا
مبنياً للمجهول، بل بتحبيب من الله تعالى لحكم ومصالح شتى . منها أن تقتدى به الأمة في الزواج فيتناسلوا
ويكثروا . ومنها تقوية روابط المحبة والولاء بينه ﷺ وبين كثير من قبائل العرب المتشعبة التي صاهاها .
ومنها تيسير التبليغ، وبث الأحكام الشرعية، خصوصاً ما يتصل بالعلائق الزوجية، وقد كان الصحابة رضى الله
تعالى عنهم كثيراً ما يسألون أزواجه ﷺ عن مثل هذه الأحكام . ومنها الوقوف على استواء سره وعلنه ﷺ
لأنه لو كان منه في السر ما يخالف العلن، لوقفن عليه مع كثرتهم، ولأفشينه عملاً بمقتضى طباع النساء لاسيما
الضرائر . ومنها غير ذلك مما يطول استقصاؤه . (وما كان لرسول) أى ما أمكن وما صح لرسول (أن يأتي
بآية) تنزيلية أو تكوينية، وهى المعجزة الخارقة للعادة (إلا بإذن الله) أى بإرادته تعالى وقدرته على حسب الحكم
والمصالح المختلفة . وهذا رد على المشركين المتعنتين الذين كانوا يقترحون على النبي ﷺ آيات مخصوصة . فبين
الله تعالى لهم أن الأمر كله مرجعه إليه، لا إلى الرسول فإنه لا يمكنه بذاته الإتيان بشيء من تلك الآيات لكونه
عبداً مربوباً لا إيجاباً له ولا تأثير . وأن أمر الآيات دائر على المصالح والحكم لا على اقتراح المقترحين ورغبات
المتمنين، ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن) .

ويؤخذ من هذا أن المنكر التعت لا جواب له إلا الإعراض عنه، وعدم الالتفات إليه، إذ هو لا ينشد الحق
ليتبعه، ولا يطلب الآية ليهتدى بها (وكأين من آية في السموات والأرض يمدون عليها وهم عنها معرضون)
(وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ويؤخذ منه
أيضاً بيان أمانة الرسل عليهم الصلاة والسلام وصدقهم فيما ادعوه، إذ لو كانوا غير صادقين لما سجدوا على
أنفسهم هذا الاعتراف القاضى بعبوديتهم وعدم حولهم وقوتهم، وأن ما يقع على أيديهم عليهم السلام من
الخوارق والتصرفات الكونية، فإنما هو بمشيئته تعالى وقدرته كما حكاه تعالى عن سيدنا عيسى عليه السلام

بقوله (أنى أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه فيكون طيرا بإذن الله وأبرىء الأكمه والأبرص وأحيى الموتى بإذن الله وأنبئكم بما تأكلون وما تدخرون فى بيوتكم) . وقد يمنح الله تعالى طرفا من ذلك لأوليائه المقربين بطريق التبعية والإرث لأنبيائهم كما يشير له حديث : العلماء ورثة الأنبياء . فيجوزى الله تعالى على أيديهم من الخوارق والتصرفات ما يشاء متى يشاء على الوجه الذى يشاء . وليت شعرى ما معنى التوقف فى ذلك بعد ما صرحت به النصوص الشرعية ، ودلت عليه الحوادث الزائفة ، ونحن نعلم أن الله تعالى قد جعل فى بعض الأفاعى من الخصوصية ما لو نظر إلى الإنسان لأهلكه ، وبعضها إذا سمع الإنسان صوته يموت ؛ وفى الحديث الصحيح : العين حق تدخل الرجل القبر والجل القدر : وهل قلنا إن الولي هو الذى يوجد الكرامة بنفسه أو يتصرف فيها بذاته ، حتى يتوجه علينا الإنكار ؟ كلا والله . وإنما الذى قلناه ونقوله : إن الله تعالى هو الذى يخلق الكرامة ويجريها على يد أوليائه العارفين ، إكراما لهم وإعلاما بعلو منزلتهم . (لكل أجل) أى لكل وقت ومدة (كتاب) مكتوب فيه تحديده وتعيينه حسبما تقتضيه حكمته تعالى ، وتتعلق به مشيئته . وهذا على ما قاله بعضهم ردأ لاستعجال الكفار العذاب الذى كان يخوفهم به رسول الله ﷺ حيث كانوا يقولون : لو كان رسول الله حقا لحصل مأوعدنا به من نزول العذاب ، فأجابهم الله تعالى بقوله (لكل أجل كتاب) فلا يتأخر عنه ولا يتقدم عليه . وليس هذا من وظيفة النبي ﷺ ولا من اختصاصه ، إن عليه إلا البلاغ كما قال عز شأنه (وإما نرينك بعض الذى نعدهم أو نتوفينك فإنا عليك البلاغ وعلينا الحساب) وقيل إنه رد لما أنكره عليه ﷺ من نسخ بعض الأحكام الشرعية ، فبين الله تعالى لهم أن ذلك دائر على حسب المصالح المختلفة باختلاف الأحوال والأوقات ، كاختلاف العلاج حسب اختلاف أحوال المرضى بحسب الأوقات . ولهذا لما كانت المسائل الاعتقادية أدوية عامة لجميع البشر فى جميع الأوقات ، لم يقع فيها نسخ ولا تبديل ، بل وقع ذلك فى المسائل الفرعية الخاضعة لتطورات الزمن وأحوال المكلفين ، كما قال تعالى : (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ومن هنا اختلفت طرق التربية عند أهل الطريق بحسب اختلاف المريدين ، ولهذا شرطوا فى الشيخ المرشد أن يكون ذا بصيرة نافذة ، وخبرة تامة بتطورات النفوس وأحوالها ووجوه عللها ؛ ليعالج كلا بما يناسب حاله . وحظروا عليه أن يأخذ علاجه من الكتب بدون تصرف ، لأن الكتب فى الحقيقة بمثابة (مخازن أدوية) ينتقى منها كل طبيب من أطباء القلوب ما يناسب أحوال مريديه ويستأصل شأفة أمراضهم ، والشرط الأساسى الذى لا بد منه ولا اختلاف فيه ، ألا تخرج هذه الأدوية عما رسمه الشارع الحكيم (يحو الله ما يشاء) أى من الأحكام الشرعية بمعنى ينسخه (ويثبت) ما يشاء أى يبقينه من غير نسخ . ويحتمل يحو الله ما يشاء من أمور العباد ويثبت ما يشاء منها . ويحتمل يحو بالتوبة ما يشاء من الذنوب ، ويثبت بدله حسنات . كما قال تعالى (إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات) ويحتمل يحو ما يشاء من خواطر قلوب المريدين ، وهى الخواطر الرديئة يحوها بأنوار الذكر ، ويثبت ما يشاء ، وهى الخواطر الرحمانية . ويحتمل يحو الله ما يشاء من أغيان الأغيار عن قلوب العارفين ويثبت بدلها أغيان الأنوار ، والأولى أن يراد ما يعم ذلك كله بأن يكون هذا إشارة إلى تعلقات قدرته تعالى

وكثرة تصرفاتها وعجائبها الزاخرة من الرفع والخفض والإعزاز والإذلال والإغناء والإفقار والإحياء والإماتة إلخ. كما قال تعالى (كل يوم هو في شأن) وهي شئون يبدئها ولا يبتدئها لأنها معلومة له تعالى ومقضية أزلا كما سبق، أي يمحو ما يشاء ويثبت في عالم الوجود (وعنده أم الكتاب) وهو اللوح المحفوظ، ما حصى فيه كل شيء ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، ففيه السبب والمسبب والتعليق والمعلق، كما أن فيه المبرم الذي لا يقبل نقضاً ولا حلاً، ويحتمل أن يكون المراد بأم الكتاب علم الله تعالى القديم كما رواه عبد الرزاق وابن جرير عن كعب رضي الله تعالى عنه . وإيماسمى علمه عز وجل إما لأن جميع ما في اللوح المحفوظ وما في صحف الملائكة تابع له وموافق لما فيه ، وعلى هذا الاحتمال فهذه الجملة وهي قوله تعالى « وعنده أم الكتاب » كالتعليل لما قبلها، يعني أنه سبحانه وتعالى يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ويدبر من شئون مملكته، ويغير من أحوال عباده على حسب ما تقتضيه المصالح والحكم ويتعلق به علمه القديم، فهو لم يفعل ذلك جزافاً ولا عبثاً لأن أفعاله تعالى مصونة عن ذلك، وكل شيء عنده بمقدار (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم) فهنا الله تعالى أسرار كتابه ، وحشرنا في زمرة أحبائه آمين . عبد الجواد محمد الدومي — إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

٢ - حول دعاء نصف شعبان

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ عبد الجواد محمد الدومي - إمام وخطيب مسجد الزيني بالسبتية

إلحاقاً لما كتبناه بالعدد الماضي في هذا الموضوع نتقدم
إلى حضرات القراء الكرام بالكلام على النقط الآتية لمزيد
البيان والإيضاح والله الملهم للصواب فنقول:

١ - علم الله تعالى محيط بكل شيء

لا ريب في أن الله تعالى قد علم جميع الكائنات - من آجال وأعمال وأرزاق وغيرها - قبل تكونها وبعده، جملة وتفصيلاً، علماً لا يعتريه خلل ولا خفاء، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في العوالم كلها الملكية والملكوتية؛ الحسية والمعنوية، بحيث لا يكون من عباده عمل ولا قول ولا نفس ولا حركة ولا سكنون إلا وقد قضاه، وسبق به علمه القديم، ولا يظهر كائن عند ظهوره إلا في الوقت الذي علمه تعالى، وعلى الصفة التي علمها من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا نقصان.

فإذا علم الله تعالى مثلاً أن فلاناً يموت في وقت كذا، أو يصل إليه نفع أو ضرر في وقت كذا، لا بد أن يموت في هذا الوقت المعلوم، ويصل إليه ذلك النفع أو الضرر في وقته المعلوم. وإن كان شيء من ذلك معلقاً على سبب من الأسباب: كأن يكون وصول النفع المذكور معلقاً على دعوة شخص معين في وقت معين علمه الله تعالى كما هو. وقولهم لا تعليق في علم الله تعالى معناه أنه ليس في علم الله تعالى (إن فعل فلاناً كذا فله كذا) وإما الذي فيه (أن فلاناً يصل إليه كذا بسبب كذا). هكذا ينبغي أن يفهم، وإلا لانتقلب العلم جهلاً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

٢ - اللوح المحفوظ

هو جسم نوراني عظيم لا يعلم حقيقته إلا الله تعالى، خلقه عز وجل، وأمر القلم - وهو أيضاً جسم نوراني لا يعلم حقيقته إلا الله - أن يكتب فيه ما كان وما يكون إلى يوم القيامة. لا احتياج إلى ذلك بأن يستحضر بهما تعالى ما غاب عنه، أو يضبط ما يخاف نسيانه، بل الحكمة يعلمها تعالى وإن قصرت عقولنا عن الوقوف عليها، وما ينبغي أن يعلم أن المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حروفاً كهذه الحروف المألوفة لنا لأنه نور وقلبه نور والكتابة فيه نور، وقد يطلع الله تعالى بعض خواص عباده كاللائكة والأنبياء عليهم السلام، وبعض كبار الأولياء على شيء مما فيه (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) وهم في ذلك متفاوتون بحسب تفاوتهم في المقامات، ومما يقرب للفهم كيفية إطلاع أولئك الخواص على ما في اللوح

المحفوظ، ودرجات تفاوتهم فيه ، ما يشاهده المار في شوارع القاهرة ليلا (من الإعلانات) المعلقة أمام المحلات التجارية الكبرى التي يتنوع ظهور الكتابة فيها بواسطة تسليط النور الكهربائي ، فتارة تظهر الكتابة فيها عربية وتارة تظهر إفريقية ، فمن كان عنده إلمام باللغتين معا قرأ المكتوب بهما في الحالتين، ومن لا إلمام عنده إلا بإحدى اللغتين دون الأخرى، فلا يمكنه إلا أن يقرأ المكتوب باللغة التي هو ملم بها فقط، مع أن كلا من الكتابتين ثابت وموجود قطعا . . .

وإلى القراء بعض الأحاديث الواردة عنه ﷺ في اللوح والقلم ، روى مسلم في صحيحه عن عبد الله ابن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : كتب الله مقادير الخلائق — أى في اللوح المحفوظ لأن أصل التقدير أزلى — قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة : وروى ابن العربي عنه ﷺ أنه قال : أول ما خلق الله تعالى القلم، ثم خلق النون وهي الدواة وذلك قوله تعالى : ن والقلم وما يسطرون . ثم قال له اكتب فقال : ما أكتب؟ قال : اكتب ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة من عمل أو أجل أو رزق أو أثر ، فجرى القلم بما هو كائن إلى يوم القيامة ، ثم ختم القلم فلم يكتب ولم ينطلق ولا ينطلق إلى يوم القيامة . الحديث : وفي حديث ابن عباس رضى الله عنهما الذى رواه الترمذى قال ﷺ : رفعت الأقلام وجفت الصحف . قال العلماء : والمعنى : انتهت الكتابة بها في اللوح المحفوظ بما كان وما يكون إلى يوم القيامة . وفي جامع الترمذى : إن أول ما خلق الله القلم فقال : اكتب قال : ما أكتب؟ قال : اكتب القدر ما كان وما يكون . وصح أيضا : إن الصحف جفت بما هو كائن إلى يوم القيامة . وظاهر هذه الأحاديث الشريفة بل صريحها أنه لا محو ولا إثبات في اللوح المحفوظ بمعنى إزالة الكتابة وإثبات بدلها ، وأن ما أثبتته الله تعالى في اللوح المحفوظ إنما هي الأمور الدنيوية فقط دون الأخروية وبعضهم عمو ، قيل ولعله يلزم الإجمال في الكتابة ضرورة تنهى اللوح لكونه أحد الحوادث المتناهية ، وعدم تنهى الأمور الأخروية والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

٣ - واجبنا العمل بالشرع وعدم النظر إلى حقيقة المقدور

لما قضى الله تعالى في الأزل أن يكون في الناس سعداء وأشقياء، وقدر لكل إنسان ما يتعلق به من أجل وعمل رزق وصحة ومرض إلخ ، وجعل لكل أمر من هذه الأمور سببا يترتب عليه ويقترب به في الوجود من غير أن يكون له فيه إيجاد ولا تأثير ، بل التأثير لله وحده ، وكنا لانعرف شيئا من ذلك كله لأنها أمور مغيبة عنا لا يمكننا الوقوف عليها إلا بعد ظهورها في خارج الأعيان — أرسل الله تعالى إلينا رسله الكرام صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ناصحين هادين بما أنزله عليهم من الكتب التي هي تبيان لكل شيء ، فبلغوا عليهم الصلاة والسلام الرسالة، وأدوا الأمانة كما هي ، وقد جعل الله تعالى فينا استعداداً لفهم خطابهم، والقيام بأنواع التكاليف التي جاءوا بها (وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم) (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) فشرحوا لنا حقيقة السعادة ، وبينوا لنا طريقة الوصول إليها ، ووصفوا لنا كيفية الوقاية والعلاج من جميع الأمراض والمضار البدنية والروحية ، وأوقفونا على ماهية الأسباب والمسببات

وسائر ما نحتاج إليه في المعاش والمعاد ، وهذا كل ما نادى به الله تعالى بهم عليهم السلام، فلا دخل لهم في إيصال الهداية إلى القلوب، ولا تأثير لهم في جلب محبوب أو دفع مكروه، (ليس عليك هدام ولكن الله يهدي من يشاء) (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) كما أنه ليس بلازم عقلا أن يكون الله تعالى قد أطلعهم على تلك الأمور المقضية قبل تكونها لأن ذلك خارج عن وظيفتهم غير داخل في اختصاصهم (قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني ملك إن أتبع إلا ما يوحى إلي) أي لا أعلم الغيب بذاتي وإنما أعلم بتعليم ربي ، والثابت في النصوص أن الله تعالى قد أطلع رسله الكرام عليهم السلام على كثير من المغيبات، وأنه عز وجل لم يقبض نبينا محمدا ﷺ حتى أطلعه على كل ما يمكن للبشر الاطلاع عليه مما كان وما يكون إلى قيام الساعة ، وفي الحديث : رفعت إلى الدنيا فأنا أنظر إليها كما أنظر إلى كفي هذه : وجاء عنه ﷺ كما في صحيح البخاري أنه قال : ما من شيء لم أكن أريته إلا أريته في مقامى هذا ، الحديث : وقد صح عرض أعمالنا عليه ﷺ بعد وفاته فإن وجد خيرا حمد الله تعالى وإن وجد شرا استغفر لنا .

فالدلالة والإرشاد هما وظيفة الرسل عليهم الصلاة والسلام الأساسية فمن عمل بإرشاداتهم ، وأصاخ إلى نصائحهم أناله الله تعالى ما يحب في الدنيا والآخرة، ودفع عنه ما يكره لكونه أتى البيوت من أبوابها، وفعل الأسباب التي شرعها الله تعالى، وجعلها في سابق علمه مقتضيات لجلب الحباب، ودفع المكاره ، ومن هنا يمكننا أن نفهم الأحاديث الواردة في هذا الموضوع وهي كثيرة تقتصر منها على ما يلي :

روى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ سئل . فيم العمل اليوم أفما جفت به الأقلام وجرت به المقادير أم فيما يستقبل؟ قال: بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ، قالوا : ففيم العمل؟ قال: اعملوا فكل ميسر لما خالق له، وفي رواية أفلا تمكث على كتابنا وتدع العمل . فقال : من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة اعملوا فكل ميسر : أما أهل السعادة فييسرون إلى عمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة فييسرون إلى عمل أهل الشقاوة ثم قرأ : فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى، وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى .

والظاهر أنهم إنما سألوه ﷺ هذا السؤال ليزيل عنهم بدوائه الشافي، وحرمة البالغة، تلك الخيرة التي تخالج العقول في هذا المقام ، وذلك لأنه مقتضى كون الله سبحانه وتعالى قضي الأشياء كلها أزلا ، وعلم أهل الجنة، وأهل النار، فلا يدخل الجنة داخل إلا وقد قضى الله تعالى له ذلك في سابق علمه، ولا يدخل النار داخل إلا كذلك، أنه لا فائدة في العمل ولا داعي إليه ، ومقتضى كونه تعالى أرسل إلينا رسله وأنزل علينا كتبه، وخاطبنا (بافعلوا ولا تفعلوا) أن نكده ونعمل ونقوم بما كلفنا به من الأمر والنهي ، فأجابهم الرسول ﷺ بهذا الجواب الشافي الكافي، وأعلمهم أنه لا موجب لهذه الخيرة، ولا منافاة بين أن يعلم الله تعالى عدد أهل الجنة وعدد أهل النار، وبين أن مخاطبنا ويطالبنا بامتثال الأمر واجتناب النواهي لأن هذا الامتثال ذاته هو السبب الذي علق الله تعالى عليه أزلا دخول الجنة والنجاة من النار ، وبين لهم أن كل إنسان مسهل ومهيأ إلى ما سبق

في علمه تعالى وقضائه من مآله ومصيره، فمن كان في علمه تعالى من أهل الجنة، فهو مسهل ومهيأ لعمل أهل الجنة، ومن كان في علمه تعالى من أهل النار، فهو مسهل ومهيأ لعمل أهل النار .

وقد أرشدكم عليه الصلاة والسلام حيث استشهد بقوله عز وجل : (فأما من أعطى واتقى) إلخ إلى أن هذا التسهيل قد بناه الله تعالى وعلقه على ميل العبد وسلوكه . فمن مال إلى الخير وسلك سبيله سيره الله تعالى للخير ، ومن مال إلى الشر وسلك سبيله سيره الله تعالى إلى ضد ذلك .

وعن أم حبيبة زوجة ﷺ أنها قالت : اللهم أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ ، وبأبي أبي سفيان ، وبأخي معاوية ، فقال النبي ﷺ : قد سألت الله لآجال مضروبة وأيام معدودة ، وأرزاق مقسومة ، لن يجعل شيئاً قبل حله ، أو يؤخر شيئاً عن حله ، ولو كنت سألت الله أن يعيدك من عذاب في النار ، أو عذاب في القبر كان خيراً . وأفضل : رواه مسلم في صحيحه وقوله ﷺ لأم حبيبة هنا : ولو كنت سألت الله إلخ قريب الشبه بقوله عليه الصلاة والسلام للأعرابي : الذي سأله عن الساعة : أما أعددت لها ؟ يعني أن سؤالك عن الساعة . ووقت قيامها لا داعي إليه ، ولا يعينك الآن بشيء ، فإنها سواء قامت بعد ألف سنة ، أو ألفين فإنك محاسب على أعمالك خاصة التي ستطوى صحيفتها بانقضاء أجلك وغروب شمس حياتك ، وإنما الذي يهتك ويعينك أن تستعد لها بالعمل الصالح الذي يقيل شرها وأهوالها . فكذلك هنا فإن اشتغال أم حبيبة رضي الله عنها بما يعينها وبما هي مطالبة به من الاستعاذة من عذاب التبر والنل ، أولى لها من الدعاء بزيادة الأجل التي لم تكلف بها . ولولى الأمر أن يؤدب من في حيازته بما يراه أنسب بحاله ، وأولى له في وقته أن يشتغل به وينصرف إليه ، وإلا فكل شيء بقدر الله تعالى وقضائه حتى الوقاية من عذاب القبر والنار . . .

٤ - المحو والإثبات

نبينا في مقال الأسبوع الماضي معنى المحو والإثبات الواردين في دعاء ليلة النصف من شعبان وفي قوله تعالى (يحو الله ما يشاء الآية) بما فيه الكفاية للنصف . ونعود الآن فنقول : لاشك أن المحو والإثبات بمعناها الحقيقي في اللغة لا يمكن وجودهما في اللوح المحفوظ لما سبق من أنه نور وقله نور والكتابة فيه نور وإياك أن تفهم أن المراد نور كهذا النور المألوف في عالم الملك ، كيف واللوح من عالم الملكوت المتغير تمام المتغيرة لعالم الملك ، وأما بمعنى بطلان الإزالة والإثبات فإنما نقل بوجودهما في نفس اللوح المحفوظ . وفي صحف الملائكة أيضاً . لظواهر الأحاديث الملمرة وغيرها الدالة على أن القلم جرى في اللوح بما كان وما يكون إلى يوم القيامة ، وصحف الملائكة نسخ طبق الأصل منه كما سبق .

ولهذا وقفنا حيال الدعاء المذكور موقفاً وسطاً فلم ننكره ولم نعترض عليه . كما فعل غيرنا . لأنه مروي عن صحابيين جليلين من أصحاب رسول الله ﷺ هما سيدنا عمر بن الخطاب ، وسيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وهما . وقد أقره وقبله السواد الأعظم منذ زمنهما إلى وقتنا هذا ، ولقد سمعنا إقراره والدعاء به من كثير من أجلاء الشيوخ وخلاصة الأمم الحمادية علماً وعملاً بحيث لا يمكن لإنسان — مالم يكن جاهلاً يرمى القول جزافاً ويكيل التهم للأبرياء كيلاً — الطعن فيهم ، أو اتهامهم بالتسامح فيما لا يقبله الدين ويضر بعقائد

المسلمين . . . ولم نب على ظاهره المتبادر منه للأذهان عملاً بالنصوص الواردة . وهذا هو الذى تطمئن إليه النفس ويستريح إليه الخاطر .

وأما المحو والإثبات فى الآية الكريمة (يحو الله ما يشاء ويثبت) فأولى ما تحمل عليه كما قلناه سابقاً أن تكون تنبيها على كثرة تصرفات الحق جل وعلا، وتعلقات قدرته التنجزية أى يحو الله ما يشاء ويثبت ما يشاء فى عالم الوجود بأن يرفع ويخفض ويعز ويذل ويفقر ويغنى ويحيى ويميت إلى غير ذلك (وعنده أم الكتاب) وهو اللوح المحفوظ أحصى فيه كل شئ ، وكتب فيه تلك المقادير كلها إلى يوم القيامة وهذا هو الأنسب والأولى . أو علم الله تعالى القديم الذى أحاط بكل شئ جملة وتفصيلاً ، فأحاط بجميع الواجبات والمستحيلات والجزئات ما وجد منها وما لم يوجد . قال بعض المحققين : المعلومات خمسة أقسام ، قسم لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى ، وقسم علمه — أى أحاط به — اللوح المحفوظ والقلم ، وقسم علمته الملائكة ، وقسم علمه الأنبياء عليهم السلام ، وقسم علمه الأولياء . وعلم الله تعالى محيط بجميعها « وسع ربي كل شئ علماً »

هـ - الدعاء والقضاء

قد استبان لحضرات القراء مما قرناه الآن وفيما مضى أنه لاتنافية بين الدعاء والاعتراف بالقضاء ، فإن الدعاء نفسه من القضاء ، وقد أسلفنا عن رسول الله ﷺ الذى لا ينطق عن الهوى أن الله تعالى يحو بالدعاء من القدر ما يشاء وهو القدر المعلق كما سبق . وهذا أمر معقول لا بعد ولا غرابة فيه ، فإن الله جلت قدرته الذى جعل لكل شئ سبباً ، جعل الدعاء سبباً لدفع الكروب ، والفوز بالمطلوب ، متى توفرت شروطه وآدابه المفصلة فى محلها . وفى الحديث الصحيح : واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب : أى أنها سبب تام لنصر الظالم والانتقام منه ولو بعد حين ، كما فى رواية الإمام أحمد : ثلاثة لا ترد دعوتهم ، الصائم حتى يفطر ؛ والإمام المادى ، ودعوة المظلوم يرفعها الله فوق الغمام ويفتح لها أبواب السماء ويقول الرب وعزتى لأنصرنك ولو بعد حين : والله تعالى عباد خصهم بإجابة الدعوة فى الحال ، وبين المطلوب ، أخبر عنهم رسول الله ﷺ بقوله كما فى صحيح مسلم : رب أشعث أغبر ذى طمرين لو أقسم على الله لأبره : وعلامة هؤلاء أن يكونوا كثيرى السكوت ، قليلى الدعاء ، لا يتوجهون إلى الدعاء إلا إذا ألهمهم الله تعالى الإجابة ؛ وألقى خفى خاطرهم تحقيق ما توجهوا إليه ، فإنهم بنور بصائرهم ، وصفاء أسرارهم ، تكون قلوبهم كالمرآيا المصقولة يتجلى فيها مراد الحق تعالى فلا يختارون إلا ما يختاره عز وجل ورائة من رسول الله ﷺ كما قال مادحه :

وخصك بالهدى فى كل أمر فليست تشاء إلا ما يشاء

وعن سيدى أبى الحسن الشاذلى رضى الله عنه : إذا أراد الله أمراً أمسك السنة أوليائه عن الدعاء سترأ لهم لئلا يدعوا فلا يستجاب لهم فيقتضحوا ..

ومما يستحق الذكر هنا أن إجابة الدعاء محققة متى توفرت شروطه وآدابه ، لكن الإجابة قد تكون بعين المطلوب ، وقد تكون بغيره ، وفى الوقت الذى أراده الداعى ، وفى غير الوقت الذى أراده . ومن كلام

لسادة الصوفية . . . وعدك بالإجابة كما شاء ، وعلى الوجه الذي يشاء لا كما نشاء أنت . ومن كلامهم أيضاً ربما منعك فأعطاك ، أي ربما منعك ما طلبت لكونه يعلم أن المصلحة في منعه عنك الآن ، فأعطاك بدله ما هو اللائق بك أو ادخلك ثوابا تلقاه يوم القيامة . وذلك كما يمنع المريض من الطعام محافظة على صحته ، أو كما يمنع الطفل من تناول ما يؤذيه رافة به وشفقة عليه ، ثم إن ربط الأسباب بمسبباتها — ومنه تغليب تحقيق المقاصد على الدعاء — من الحكم الإلهية الجليلة . ولعل منها أن يظهر افتقار الخلق ، ودوام فاقهم إلى الله تعالى ، لئلا يبطروا ويفتروا وإلى هذا كله أشار رسول الله ﷺ بقوله : ما من عبد مسلم يدعو بدعاء إلا استجيب له ، فاما أن يعجل له في الدنيا ، وإما أن يؤخر له في الآخرة ، وإما أن يكفر عنه من ذنوبه بقدر ما دعا ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم : وهذه نبذة من أقوال العلماء في الدعاء : قال الخطابي : اختلفت مذاهب الناس في الدعاء ، فقال قوم : لا معنى للدعاء ولا طائل له الآن ، لأن الأقدار سابقة ، والأقضية متقدمة ، والدعاء لا يزيد فيها ، وتركه لا ينقص شيئا منها ، فلا فائدة في الدعاء ، والمسألة ، وقد قال النبي ﷺ : قدر الله المقادير قبل أن يخلق الخلق بكذا وكذا ، عاما ، وروى عنه أنه قال : جف القلم بما هو كائن :

وروى : أربع قد فرغ منها العمر والرزق والخلق والخلق أو كما قال . وقالت طائفة أخرى : الدعاء واجب ، وهو يدفع البلاء ويرد القضاء ، واحتجوا بما روى عن النبي ﷺ أنه قال : لا يرد القضاء إلا الدعاء ، و : ما روى : أن الدعاء والقضاء يلتقيان فيعتلجان ما بين السماء والأرض . وقال آخرون : الدعاء واجب إلا أنه لا يستجاب منه إلا ما وافق القضاء قال الخطابي : هذا المذهب هو الصحيح وهو قول أهل السنة والجماعة ، وفيه الجمع بين الأخبار المروية على اختلافها والتوفيق بينها ، فأما من ذهب إلى إبطال الدعاء فمذهبه فاسد وذلك أن الله تعالى أمر بالدعاء وحض عليه فقال (ادعوني أستجب لكم) وقال (ادعوا ربكم تضرعا وخفية) وقال : (قل ما يعبا بكم ربي لولا دعاؤكم) في أي ذوات عدد من القرآن ، فمن أبطال الدعاء فقد أنكر القرآن وورده ، ولا خفاء في فساد قوله وسقوط مذهبه اه ويمكن حمل قول من قال إن الدعاء يدفع البلاء ويرد القضاء على معنى أنه يرد القضاء المعلق على الدعاء فلا يكون بينه وبين المذهب الصحيح مخالفة ، وصفوة القول أن الأمر كما قال الإمام الغزالي ، فإن قيل فما فائدة الدعاء مع أن القضاء لا مرد له ؟ فاعلم أن من جملة القضاء رد البلاء بالدعاء ، فالدعاء سبب لرد البلاء ووجود الرحمة ، كما أن الترس سبب لدفع السلاح والماء سبب لخروج النبات من الأرض ، فكما أن الترس يدفع السهم فيتدافعان فكذلك الدعاء والبلاء ، وليس من شرط الاعتراف بالقضاء ألا يحمل السلاح وقد قال الله تعالى (وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم) فقدّر الله الأمر ، وقدّر سببه اه بل نقول : إن من شرط الاعتراف بالقضاء مباشرة الأسباب التي قضاه الله تعالى وجملة مقتضيات لمسبباتها ، وأمرنا بمباشرتها في كتابه وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ؟

عبد الجواد محمد الدومي

سؤالان وجوابهما

سقط عند الطبع من الكلمة التي نشرتها لنا المجلة تحت هذا العنوان بعددها الخامس والثلاثين جملة عبارات من كلامنا الخاص بدعاء ليلة النصف من شعبان . رأينا من الضروري التنبيه عليها وذكر خلاصتها فيما يأتي . —

قلنا إن مذهباً اعترض المعتضين على هذا الدعاء يرجع إلى نقطتين اثنتين : أولاً — ما جاء في هذا الدعاء من نسبة المحو والاثبات إلى أم الكتاب . والثاني ما جاء به من أن ليلة النصف من شعبان يفرق فيها كل أمر حكيم ويرم . وهذا خلاف ما دل عليه ظاهر القرآن الكريم .

والجواب : أما عن النقطة الأولى فهو أنه يحتمل أن يراد بأم الكتاب المذكور في الدعاء أولاً وثانياً اللوح المحفوظ . وقد قال كثير من العلماء بأنه قابل للمحو والاثبات . وصرح بعضهم بأن هذا هو الصحيح ولا ينافيه ما ورد من أن الله تعالى قد كتب فيه كل شيء وأز القلم جف بما هو كأن لجواز أن يكون المحو والاثبات مما كتب فيه وجف به القلم أيضاً . ويحتمل أن يكون المراد من أم الكتاب المذكور أولاً وصحف مكة والمذكور ثانياً اللوح المحفوظ وعليه يكون المعنى : اللهم إن كنت كتبتني عندك في أم الكتاب إلى صحف الملائكة إذ هي أم بالنسبة لما عداها أى أصل ومرجع كما أن اللوح المحفوظ أم بالنسبة لصفحة الملائكة وغيرها . أى اللهم إن كنت كتبتني فيها كتابة معلقة شقياً أو محروماً أو مطروداً أو مقترأ على في الرزق فاح اللهم بفضلك حيث وفقتني للدعاء في هذه الليلة الذي جعلته سبباً لازالة المكروه ودفع البلاء من هذه الصحف شقاوتي وحرمانى وطردي وإقتار رزقى وأثبتني عندك في أم الكتاب يعنى اللوح المحفوظ سعيداً مرزوقاً موفقاً للخيرات . والمراد أبقي ثابتاً فيه كذلك وأظهر ذلك لملائكتك الكرام الموكلين بالتدبير والتصريف .

وأما النقطة الثانية وهى التصريح في هذا الدعاء بأن ليلة النصف من شعبان يفرق فيها كل أمر حكيم ويرم فجوابها أنه لا مانع من أن يكون فرق الأمور هنا له معنى يخالف فرق الأمور في ليلة القدر ، فليلة النصف من شعبان تفرق فيها الأمور أى يغفر الله تعالى فيها لمن يشاء ويحرم الغفران من يشاء ويبسط الرزق لمن يشاء ويقبضه ممن يشاء إلخ وفرق الأمور بهذا المعنى ثابت في هذه الليلة بلا شك وقد صرح به الأحاديث الشريفة كقوله صلى الله عليه وسلم (إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فإن الله تعالى ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا فيقول ألا من مستغفر فأغفر له ألا من مستزق فأرزقه ألا من مبتلى فأعافيه ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر) وكقوله عليه الصلاة والسلام (يطلع الله تعالى إلى خلقه ليلة النصف من شعبان فيغفر لعباده إلا اثنين مشاحن وقاتل نفس) . وأما فرق الأمور وإبرامها في ليلة القدر فعنناه نسخها في صحف الملائكة وتسليم كل منهم صحيفته على حسب وظيفته . وليس يلزم من

اتحاد العبارتين في اللفظ اتحادهما في المعنى . وما من ليلة من الليالي ألا ويفرق الله تعالى من أمور عبادته ما يشاء على الوجه الذي يشاء وأجاب بعض المحققين كما في حاشية العلامة الصاوي على تفسير الجلالين بأنه يبدأ في استنساخ المقضيات من اللوح المحفوظ في ليلة النصف من شعبان ويقع الفراغ أي فراغ الملائكة في ليلة القدر . وعليه فيكون ابتداء فرق الأمور في ليلة النصف وانتهاءها في ليلة القدر .

بقي أن المنكرين لهذا الدعاء قد اعترضوا عليه أيضا بأن نسبته إلى بعض الصحابة كعمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما لم تصح . وهذا اعتراض لا طائل تحته فلنسلم بأن هذه النسبة غير صحيحة فمن الذي شرط في صيغ الدعاء أن تكون مأثورة وصحيحة . فليكن هذا الدعاء من وضع اليافع أو غيره ممن في عصره أو قبل عصره أو بعد عصره فصيغ الدعاء لا حبر فيها ولا تحديد بل المدار على كون الدعاء غير مخل بقواعد الدين ولا مشتمل على محرم أو مكروه .

هذا ما أردنا أن ننبه إليه الآن إحقاقا للحق ووضعاً للأمر في نصابها . ونحن كما قلنا في العبارة المنشورة بالعدد الماضي نرى أن الأولى ترك هذا الدعاء لكن لا لكونه حراما أو مكروها : كلا . بل جمعا للكلمة وحسبا للنزاع فقط والله تعالى يتولى هداانا جميعا .

عبد الجواد محمد الدومي

أُسْئِلَةُ وَأَجْرُوبَةُ

س ١ — ما قولكم في تفسير قوله تعالى : (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا غنى ألقى الشيطان في أمنيته) الآية ، وهل مذكوره الامام أبو عبد الله الذنبي وأضرابه في تفسير هذه الآية صحيح وكيف يتفق لقاء الشيطان في أمنيته وعصمة الرسل عليهم الصلاة والسلام

س ٢ — على القول بأن إبليس من الجن فهل كان في الأرض قبل أن يرتفع إلى السماء ، أم أين كان مثواه ، وإذا كان الانس بنى آدم فمن أبو الجن . عبد العزيز علي — الرقازيق . قسم الحكماء

الحمد لله رب العالمين وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

ج ١ — هذه الآية الكريمة من قبيل قوله تعالى : (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون) فالمراد منها بيان أنه ما من نبي من الأنبياء ولا رسول من الرسل من لدن آدم إلى سيدهم وخاتمهم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين إلا والشيطان يجتهد في عداوته وإطفاء نور دعوته بما يؤليه عليه من جموع الأعداء ويشيره من حروبهم وغاراتهم ، للصد عن سبيله وعرقة مساعيه ، وبما يوحيه إليهم من الشبه والضلالات لمجادلته ودحض بيّناته وليتخذوها ذريعة لالقاء الشكوك والخواطر الرديئة في قلوب الضعفاء من أتباعه ، هذا هو المراد باللقاء الشيطان في أمنية الرسول ، وهو لا ينافي العصمة ولا يخل بحكمة التشريع ، ونسبة هذا اللقاء إلى الشيطان في الآية الكريمة ظاهرة لأنه المحرض عليه والموحي به ، وفيه إشارة إلى قبحة وضعفه (إن كيد الشيطان كان ضعيفاً) وأنه مناوأة سخيقة ومحاولة فاشلة لا تلبث أن تتلاشى وتضمحل ، ومن أمثلة ذلك ما كان يحصل من المشركين على عهد نبينا ﷺ من وصفهم النبي ﷺ بأنه كاهن أو ساحر وقولهم في القرآن الكريم إنه كهانة أو ساحر وإن هو إلا قول البشر ، وكانوا إذا سمعوا قول الله تعالى : (حرم عليكم الميتة) وهي التي ماتت حتف أنفها ، يقولون إن محمداً يحل ذبح نفسه ويحرم ذبح الله تعالى . وإذا سمعوا قوله عز وجل (إنكم وما تمبدون من دون الله حصب جهنم) يقولون : إن عيسى عبد من دون الله ، والملائكة عبدوا من دون الله ، وكان النضر بن الحارث يشتري أحاديث الأعاجم بشغل بها الناس عن سماع القرآن ، ومنه أيضاً ما وقع في بعض الغزوات حين ضلت ناقة النبي ﷺ فقال المنافقون : يزعم محمد أنه يعلم خير السماء وهو لا يعلم أين ناقته ، ومنه ما كان يصدر من الشيطان مباشرة كقوله في غزوة أحد ، ألا إن محمداً قد قتل ، ليشجع الكافرين ويلقي الرعب في قلوب المؤمنين ، وقوله في غزوة بدر للمشركين يحرضهم أيضاً على القتال (لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم) إلى غير ذلك من المحاولات الكيدية والوسائل الشيطانية ، وبناء على ذلك يكون معنى الآية الكريمة هكذا (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي) من لدن آدم إليك يا محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين (إلا إذا غنى) هداية الناس وحرص على إيمانهم وتلا عليهم كتاب ربهم يعظّمهم وينذرهم به (ألقى الشيطان) أي تعرض

له الشيطان وألقى مكايده وحبائله ووضع العراقيل (في) سبيل (أمنيته) وطريق دعوته فيفتن في تأليب الأعداء على الرسول وتلقيهم المطاعن التي يطعنون بها عليه والشبه التي يجادلونه بها ، ولكن الله تعالى قد وعد رساله بالنصر وتكفل لدعوتهم بالأييد والتوطيد فلا بد أن يهزم الشيطان وحزبه ويبطل كيدهم ومحاولاتهم إنعاماً لنوره وتنفيذاً لكلمته كما قال : (فليسخ الله) أى يزيل ويبطل (ما يلقى الشيطان) أى ما يلقنه ويوحيه إلى أوليائه من الكفرة والمشركين كما بينا (ثم يحكم الله آياته) أى يظهر أحكامها وصحتها ويبين صدقها وعصمتها من تلاعب الشياطين واعتراض المضلين (والله عليم) بكل شيء فيعلم أوليائه وأعداءه ويجزى كلا بما يستحق (حكيم) يضع الشيء في موضعه ، ومن حكمته أنه مكن الشيطان الرجيم من الوسوسة والالقاء بالمعنى السابق ليكون ذلك امتحاناً وابتلاء للمؤمنين حتى إذا ثبتوا على الحق ولم تزعزعهم الشبه ولم تفتنهم السكوارث والمحن فازوا بالعاقبة الحسنى والأجر العظيم .

هذا وقول حضرة السائل (وهل مذكروه الامام أبو عبد الله النسفي في تفسير هذه الآية صحيح) جوابه أننا اطلعنا على تفسير الامام النسفي فوجدناه قد ذكر القصة الملفقة التي أوردها بعض الكتاب في هذا المقام جهلاً بمقام الرسالة أو مكيدة للدين الحنيف (وهى أن النبي ﷺ كان في نادى قومه يقرأ والنجم فلما بلغ قوله : ومناء الثالثة الأخرى جرى على لسانه تلك الغرائيق العلى وإن شفاعتهن أترجى ولم يظن له حتى أدر كته العصمة فتذبه عليه وقيل نبهه جبريل عليه السلام فأخبرهم أن ذلك كان من الشيطان) ثم كر على هذه القصة بالابطال والنقض من عدة وجوه . واختار أن يكون المعنى : أنه عليه الصلاة والسلام سكت عند قوله : ومناء الثالثة الأخرى ، فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلاً بقراءة النبي ﷺ فوقع عند بعضهم أنه عليه السلام هو الذى تكلم بها فيكون هذا الالقاء في قراءة النبي ﷺ ، وكان الشيطان يتكلم في زمن النبي ﷺ ويسمع كلامه فقد روى أنه نادى يوم أحد ألا إن محمداً قد قتل وقال يوم بدر لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جار لكم : وليس هذا الوجه الذى اختاره النسفي بوجيه لأنه لا يخلو من الابهام والتلبيس فلا يذنبى التعويل عليه خصوصاً وأنه مبنى على أن لهذه القصة المذكورة أصلاً وعلى أن التمنى في الآية معناه القراءة على حد قول الشاعر :

تمنى كتاب الله أول ليلة تمنى داود الزبور على رسل

وكلا الأساسين غير صحيح أما القصة فلا لأنها ملفقة مكذوبة كما قال الفاضل عياض وغيره من المحققين ، وأما أن التمنى معناه القراءة ، فهذا وإن كان جائزاً في اللغة فلا يتعين حمل الآية عليه ولئن حملنا عليه الآية وقلنا إن معنى (تمنى) قرأ ومعنى (أمنيته) قراءته لم يتعين أن يكون إلقاء الشيطان معناه التلبيس في نفس القراءة بأن يرصد الشيطان سكوت الرسول فيدس مثل تلك الكلمات فيها ويجعلها متصلة بقراءته حتى يظن أنها منها لجواز أن يكون هذا الالقاء عبارة عن الشبه والمطاعن التي يلقىها الشيطان لحزبه وإخوانه من الانس ليجادلوا بها الرسول ويطعنوا بها في قراءته والكتاب المنزل عليه كما وقع من الكفار مع نبينا ﷺ حيث وصفوا كتابه بأنه كهانة وسحر وبأنه أساطير الأولين اكتبها فهي تلى عليه بكرة وأصيلاً إلخ وبالجملة فقد اختار النسفي مالا يختار وتكلف (١) في تأويل القصة مالا يلزمه والله أعلم .

(١) وجه التكلف أن الوارد في القصة أن الكلمات المذكورة أعنى تلك الغرائيق العلى قد جرت على لسان النبي ﷺ ، وقد أولها النسفي بما رأيت من أن النبي ﷺ سكت عند ومناء الثالثة الأخرى =

ج ٢ - نعم كان إبليس في الأرض قبل صعوده إلى السماء ، وقد أمبطه الله تعالى إليها ثانياً بعد قصته المعروفة مع سيدنا آدم عليه الصلاة والسلام ، والجن أبوهم الجان وهل الجان هذا هو إبليس نفسه أو خلق آخر خلاف في ذلك بين العلماء والله سبحانه وتعالى أعلم .

س ١ - حضرت جنازة والامام يخطب للجمعة وقبل صلاة الجمعة شرع الامام يصل على الميت وطلب من الحاضرين الصلاة معه عليه فعارضه بعض المصلين بحجة أن الصلاة على الميت فرض كفاية وصلاة الجمعة فرض عين فلا يجوز تقديم الأذى على الأذى فلم يرضخ الامام لكلام المعارضين ونفذ رغبته فاحكم الصلاتين والحالة هذه .
س ٢ - ما سبب إسراع نعش الميت وتأخره وخفته ونقله وطوافه حول بعض المزارات وتعذر دفن جثته في مقبرة معينة وسهولة دفنه في مقبرة أخرى فهل لهذه الأشياء أصل في الدين .

س ٣ - هل يصح تأخير الصلاة عن وقتها لعامل يعمل بمحل تجارة ولا يستطيع الأداء في الوقت .

س ٤ - هل يجوز نعي الرجل الموت لنفسه

س ٥ - هل يموت مسلماً من ينتحر بسكين أو غيرها .

س ٦ - ما حكم المريض والأعمى إذا قتل أو سرق أو زنى .

س ٧ - اعتاد الناس في شهر رمضان أن يستحضر بعضهم قارئاً يقرأ القرآن في المنزل طول الشهر ويحدث

أن يدخل الناس حال القراءة فيسلم على القادمين وهم يقابلونه برد التحية ، وكلمات الترحيب بحيث يحصل تشويش على القارئ ، وفي أثناء القراءة يحصل أن يستخدموا كلمة « الله » بصوت مرتفع تشجيعاً للقارئ والبعض يشتغل بتوزيع القهوة وخلافها والبعض يردون التحية للقادمين فهل هذا كله يتفق ومجلس القرآن .
أمين محمود كيلاني - باسنا

ج ١ - كان المطلوب من الامام في الحالة المذكورة أن يؤخر الصلاة على الجنازة لما بعد الفراغ من صلاة الجمعة محافظة على الاتصال المطلوب بين الخطبة والصلاة فقد نص الفقهاء على أن هذا الاتصال من الشروط الضرورية ولم يفتروا الفصل بينهما إلا إذا كان يسيراً . قال في الرسالة القيروانية : وتقام الصلاة عند فراغها : قال شارحها العلامة أبو الحسن أخذ من هذا اشتراط اتصال الصلاة بالخطبة ويسير الفصل غفو بخلاف كثيره وذلك لأنهم يعتبرون الخطبتين في الجمعة بمثابة الركعتين في صلاة الظهر فلا بد من اتصالهما بالصلاة ولا يغتفر إلا الفصل اليسير . والظاهر أن ما وقع في هذه الحادثة المذكورة في هذا السؤال من الصلاة على الجنازة والأخذ والرد والمعارضة والرفض من حيز الكثير الذي لا يغتفر وعليه فتكون صلاة الجمعة باطلة (اللهم إلا أن يكون للامام مذهب يرى خلاف ذلك) وأما الحكم بالنسبة لصلاة الجنازة في هذا الوقت فهي تجري على الخلاف بين أشهب وابن القاسم فيما إذا وقعت في وقت نهى ، ومن ذلك الوقت الذي بين الخطبة والصلاة . فقال ابن القاسم تعاد الصلاة على الميت ما لم تدفن الجثة . وقال أشهب لا تعاد أصلاً .

ج ٢ - كثيراً ما تروج الاشاعات الباطلة حول هذا الموضوع ، إما كذبا واختلاقا كما يحصل من بعض

فتكلم الشيطان بهذه الكلمات متصلة بقراءة النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا شك أن هذا تكلف في التأويل بدون مقتضى لأن القصة لا أصل لها كما عرفت اهـ كاتبه

ذوى الأغراض . وإما خطأ ناشئاً من محض التخيل كما يقع الكثير من العوام . فاذا شاهدنا بأنفسنا شيئاً من هذه الأشياء التى ذكرها حضرة السائل أو أخبرنا به من نتق بأخباره حملناه على أحسن المحامل تحسناً للظن بموتى المسلمين ، ومن المقرر أن الله تعالى يكرم المؤمنين من عباده بما يشاء من كراماته فى الحياة وبعد الممات ، ومحاولة التعليل لكل واحد من هذه الأشياء تفصيلاً لا يخلو من تكلف لأنه ضرب من الرجم بالغيب

ج ٣ - أصحاب الأعداء الذين لا يحرم عليهم تأخير الصلاة عن وقتها المختار قد نص عليهم العلماء وهم الحائض والنفساء والكافر إذا أسلم سواء كان كافراً أصالة أو ارتداداً والصبي والمجنون والمغمى عليه والنائم والناسى فلم يعدوا منهم العامل الذى يعمل فى تجارة أو غيرها . وعليه فلا يجوز له تأخير الصلاة عن وقتها ويتعين عليه البحث عن عمل آخر يتمكن معه من أداء الصلاة فى وقتها المختار وفى القرآن الكريم (يا أيها الذين آمنوا لا تلهيكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون) قال العلامة ابن حجر فى كتاب الزواجر . قال جماعة من المفسرين المراد من ذكر الله هنا الصلوات الخمس فمن اشتغل عن الصلاة فى وقتها بماله أو صنعته أو ولده كان من الخاسرين .

ج ٤ - قد صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يتمنين أحدكم الموت لضر أصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لى وتوفنى ما كانت الوفاة خيراً لى . والحكمة فى ذلك أن المؤمن إما محسن فهو كل يوم فى ازدياد وتقرب من الله عز وجل وتشرف بخدمته وطاعته والموت يحرمه من ذلك ويقطعه عنه وإما مسيء فلعله يندم ويتوب ويسعى فى رضاء مولاه فيموت على توبة . ففى الموت حرمان للمؤمن على كل حال لما ذكرنا لا لأن البقاء فى هذه الدار مقصود لذاته . وقد بين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ورد فى بعض الروايات (ولا يتمنين أحدكم الموت ، إما محسناً فله أن يزداد خيراً ، وإما مسيئاً فله أن يستعقب) ومعنى يستعقب : يطلب العتبي أى إرضاء الله تعالى بالتوبة والاقبال على الطاعة ، وعن بعض السلف : لولا صحة الاختيار وتتميم فى الأسفار ما أحببت البقاء فى هذه الدار ، ولهذا قال العلماء إن من خاف على نفسه ضرراً أخروياً وخشى الفتنة فى دينه يجوز له تمنى الموت طلباً للسلامة والله أعلم .

ج ٥ - ورد فى الصحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : من تردى من جبل فقتل نفسه فهو فى نار جهنم يتردى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً ومن تحصى سماً فقتل نفسه فسمه فى يده يتحساه فى نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً ومن قتل نفسه بمحديدة فحديده فى يده يجأ بها فى بطنه فى نار جهنم خالداً فيها أبداً ، ومعنى قوله (يتحساه) يتجرعه ، وقوله (يجأ بها) أى يضرب بها ويطن بها . وظاهر الحديث أن من فعل بنفسه شيئاً من هذه المذكورات ونحوها كأن يلقي نفسه فى بحر أو يضرب نفسه بمسدس أو يشعل فى نفسه النار يخلد فى عذاب جهنم لكن قال العلماء إنه لا يخلد إلا من استحفل ذلك أخذاً من قواعد الشريعة وأدلتها الأخرى .

ج ٦ - حكم المريض والأعمى إذا سرقاً أو زانياً أو قتلوا حكم البصير والصحيح . وأما نفي الحرج عنها فى قوله تعالى (ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج) فأنما هو للتخلف عن الجهاد خاصة والله أعلم .

ج ٧ - المقصود الحقيقى من تلاوة القرآن التدبر فى معانيه والانتعاض بما فيه من بيان أحوال الكائنات (البقية على الصفحة ٢٠)

(بقية المنشور على الصفحة ١٧)

وعجائب المصنوعات وبيان أحوال الأمم الماضية وما جرى عليهم من التقلبات المختلفة وما إلى ذلك مما تضمنه هذا الكتاب العزيز . ولذلك يتمين على من حضر مجلسه أن يكون على غاية من الأدب والاحترام بأن يصغى إليه بقلبه وجوارحه كلها كما قال عز من قائل (وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون) ولا يفعل شيئاً مطلقاً يترتب عليه إحداث تشويش على القارئ . وإذا اضطر لحاجة كشرب ماء أو نحية بعض القادمين فليكن ذلك في وقت سكوت القارئ . حيث أمكن أو بطريقة أخرى كالأشارة والهمس الخفيف ، وإذا كان رسول الله ﷺ قد نهى القارئ عن الجهر بقراءته لئلا يشوش على قارئ آخر حيث يقول (لا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن) فكيف لغير القارئ . وبالجملة فمن علامة الإيمان تعظيم القرآن ، وقول السامع (الله) إن قصد بها مجرد تشجيع القارئ وإظهار الاستحسان كان مسيئاً ولا ثواب له وإلا فلا بأس بذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

عبد الجواد محمد الدومي

الفنار والاحكام

حول مقادير الزكاة

أرسل إلينا حضرة المحترم الفاضل صاحب التوقيع الخطاب الآتي من مدة طويلة وقد ألقائنا الشواغل إلى تأخير الإجابة عنه . فنعتذر لحضرة صاحبه . كما نعتذر لغيره ممن تضطرننا الظروف وانحرافات الصحة إلى الإبطاء في إجاباتهم ، والله جل شأنه المسئول أن يمنع عنا الموانع ويصرف الشواغل والعوائق وأن يرزقنا صحة الروح والبدن ويسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة بمنه وكرمه ، وهذا نص الخطاب المذكور بعد الديباجة :
لاحظ الشارع الحكيم مصلحة الفقير ومن شاكلة فشرع الزكاة . بيد أن تلك لم تتوفر في القدر المخرج من نصاب الذهب بينما تتوفر في الفضة إذ أن من ملك من الفضة اثنين وعشرين ريالاً مصرياً تقريباً وجب عليه زكاتها بينما لا يجب عليه شيء إن ملك ضعف ذلك من الذهب حيث إن نصابه لم يتكامل بعد . ويرجع ذلك إلى تقدير نصاب النقدين بالوزن لا بالقيمة مع أن القيمة في التقدير أضبط ، فما الرأي في ذلك؟ وما الحكم فيما إذا ملك من الذهب دون نصابه ومن الفضة كذلك ، ومجموعهما يزيد على نصاب الذهب وقد حال الحول ؟
أحمد عبد المعطى حشيش بفة

الجواب — الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
اتفق العقلاء على أن أفعال الله تعالى وتشريعاته لا تخلو عن المصالح والحكم العائدة إلى الخلق في عاجلهم أو آجلهم أو فيهما معاً تنزيهاً له جل شأنه عن العبث في أفعاله وأحكامه ، غير أن من هذه المصالح والحكم ما لا يمكننا معرفته والوقوف على كنهه مع اعتقاد أنه موجود في الواقع ولا بد . وقد رؤى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرة يدبر ناقته في مكان فسئل عن الحكمة في ذلك فقال : لا أدري ولكني رأيت رسول الله ﷺ يفعلها ففعلته . وفي كتاب الزكاة من إحياء علوم الدين لحجة الإسلام الغزالي مانصه : الثالث ألا يخرج بدلاً باعتبار القيمة بل يخرج المنصوص عليه ، فلا يجزىء ورق عن ذهب — هذا مذهب الشافعي ومذهبنا يجزىء — ولا ذهب عن ورق وإن زاد عليه في القيمة ، ولعل بعض من لا يدرك غرض الشافعي رضي الله عنه يتساهل في ذلك ، ويلاحظ المقصود من سد الخلة وما أبده عن التحصيل فإن سد الخلة مقصود وليس هو كل المقصود بل واجبات الشرع ثلاثة أقسام : قسم هو تعبد محض لا مدخل للحفظ والأغراض فيه ،

وذلك كرمى الجرات إذ لاحظ للجمره في وصول الحصى إليها ، فقصود الشرع في ذلك الابتلاء بالعمل ليظهر العبد رقه وعبوديته بفعل مالا يعقل له معنى ، لأن ما يعقل معناه قد يساعد الطمع عليه ويدعو إليه فلا يظهر به خلوص الرق والعبودية ، إذ العبودية تظهر بأن تكون الحركة لحق أمر المعبود فقط لا لأمر آخر وأكثر أعمال الحج كذلك ، ولذلك قال ﷺ في إحرامه ليبيك بمحبة حقاً تعبدوا ورقا ، تنبها على أن ذلك إظهار للعبودية بالانقياد لمجرد الأمر وامثاله كما أمر من غير استثناس العقل منه بما يميل إليه ويبحث عليه

القسم الثاني من واجبات الشرع ما لا تصوره منه حظ معقول وليس يقصد منه التعبد كقضاء دين الآدميين ، ورد المنصوب ، فلا جرم لا يعتبر فيه فعله ونيته ومهما وصل الحق إلى مستحقه بأخذ المستحق أو يبدل عنه عند رضاه تأدى الوجوب وسقط خطاب الشرع ، فهذان قسمان لا تركيب فيهما يشترك في دركهما جميع الناس

والقسم الثالث هو المركب الذي يقصد منه الأمران جميعا وهو حظ العباد وامتحن المكلف بالاستعداد ، فيجتمع فيه تعبد رمى الجار ، وحظ رد الحقوق ، فإن ورد الشرع به وجب الجمع بين المعنيين ولا ينبغي أن ينسى أدق المعنيين وهو التعبد والاسترقاق بسبب أجلاهما ولعل الأدق هو الأهم ، والزكاة من هذا القبيل ، فخط الفقير مقصود في سد الخلة وهو جلي سابق إلى الأفهام ، وحق التعبد في اتباع التفاصيل — يعنى التفاصيل للذكورة في مقادير الزكاة — مقصود للشرع وباعتباره صارت الزكاة قرينة للصلاة والحج في كونها من مباني الإسلام ، ولا شك في أن على المكلف تعباً في تمييز أجناس ماله وإخراج حصة كل مال من نوعه وجنسه وصفته ثم توزيعه على الأصناف الثمانية ، والتساهل فيه غير قاذح في حظ الفقير ولكنه قاذح في التعبد ، ويدل على أن التعبد مقصود بتعيين الأنواع أمور ذكرناها في كتب الخلاف من الفقهيات . ومن أوضحها أن الشرع أوجب في خمس من الإبل شاة فعدل من الإبل إلى الشاة ولم يعدل إلى النقيدين والتقويم ، فهذا وأمثاله من التخصيصات يدل على أن الزكاة لم تترك خالية عن التعبدات كما في الحج ولكن جمع بين المعنيين اهـ مع اختصار قليل .

وهذا هو الرأي السديد ، والجواب الوحيد في هذه المسألة ، ولكننا مع ذلك نظرف حضرة السائل ببعض نكت وتعليقات اقتبسنا معظمها من كلام الراسخين في هذا الفن وفيها مزيد تبصرة وتحقيق ، والله تعالى بولي الهداية والتوفيق ، فنقول .

لما فرض الله تعالى الزكاة لمصلحة الفقراء وأصحاب الأموال اقتضت حكمته العلية (١) ألا تؤخذ إلا من حواشى الأموال النامية وهى العين والزروع والماشية — وهى الأنواع المجمع على وجوب الزكاة فيها — لأن إخراجها من هذه الأنواع أخف عليهم لما يرون من التزايد والنمو فيها كل حين . ولأن عليهم إنفاقات كثيرة لحفظها والقيام بشؤونها فلا يشق عليهم أن تدخل الزكاة في ضمن هذه الإنفاقات (٢) وأن تكون للقادير التى تهب فيها الزكاة من كل نوع من هذه الأنواع معينة معلومة لأن ذلك أدعى لحفظها وصيانتها

إن أبدى اللاعبين من سعة وغيرهم . ولأنه أبعد من تغريظ المفتريين وإفراط المبذرين ولأن في ذلك مخالفة لهوى وقهرا للنفس التي تأتي الحذر والتقيد وتهوى الحرية والإطلاق في كل ما تأتي وتذر .

ودفعاً للسر والحرص ومنعاً للحيرة والارتباك لم يذهب الشارع الحكيم في هذا التقدير إلا مذهبا ثابتاً . استقرا . حيث قدر النصاب في الحب بالوسق ، وفي النعم بالعدد ، وفي النقد بالوزن . أخرج البخاري في صحيحه عنه عليه السلام أنه قال : ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل ، وليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة . وعند أبي داود بإسناد صحيح أو حسن عن علي رفعه : ليس في أقل من عشرين دينارا شيء ، وفي عشرين نصف دينار . وذلك لأن هذه الأمور ثابتة مضبوطة إذ الوسق بالكيل مستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد ملء اليدين المتوسطتين لا المتبوضتين ولا المبسوطتين . والأوقية أربعون درهما مكيًا ، والدرهم خمسون وخمسا حبة من متوسط الشعير ، والدينار اثنتان وسبعون حبة .

وبحسب الكيل المصري ، والعملة المصرية الجارية الآن ، يساوي النصاب من الحب أربعة أرادب وكيلتين . ومن الذهب اثني عشر جنبها مصريا إلا قرشين ونصف . ومن الفضة ستة وعشرين ريالا مصريا وتسعة قروش وثلاثي القرش . على ما حرره بعض المتأخرين . والوجه في عدم اعتبار القيمة أنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة . نعم ذكر القاضي عياض عن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم وإن كان دون عشرين دينارا قال : وقال هذا القائل : ولا زكاة في العشرين حتى تكون قيمتها مائتي درهم اهـ . وعندنا في مذهب الإمام مالك رضي الله عنه أن العين إذا نقصت في الوزن نقصا لا يحطها عن الرواج كالكاملة كنقص حبة أو حبتين من كل دينار تجب الزكاة فيها كالكاملة وكذلك الحكم إذا كان نقصها بسبب رداء أصلها أو بسبب إضافة نحو نحاس عليها فإن لم ترج الناقصة أو رديئة الأصل أو المضافة رواج الكاملة حسب الخالص فقط على تقدير التصفية في المضافة فإن بلغ نصابا زكي وإلا فلا ، وأما ناقصة الوزن فلا زكاة فيها قطعاً كعشرين دينارا وزن كل واحد منها نصف دينار شرعي — وتقدم بيان وزنه — حتى يكمل النصاب بأن تبلغ أربعين منها . وأما رديئة المعدن الكاملة وزنا فالزكاة فيها قطعاً وإن لم ترج رواج الكاملة . كذا في المختصر وشرحه للعلامة الدردير . وأما السر في اختيار المقادير السابقة أي جعل نصاب الفضة مائتي درهم ونصاب الذهب عشرين دينارا إلخ فلأن هذه هي المقادير التي تحتل المواضع منها عادة . وإنما اختلف مقدار الواجب من كل نوع لأن الشارع إنما رتب هذا بحسب المؤونة والتعب في المال فأعلاها وأقلها تعباً الركاز وفيه الخمس لعدم التعب فيه ، ويليه الزرع فإن سقى بماء السماء ونحوه ففيه العشر ، وإلا فنصف العشر لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة ، ويليه الذهب والفضة وفيهما ربع العشر للكلفة والمشقة في جمعها وتحصيلها ، وتليهما الماشية فإنها تدخلها الأوقاص بخلاف الأنواع السابقة

فلا وقص فيها وذلك لما تحتاجه الماشية من مزيد العناية في الحراسة والتعهد والله سبحانه وتعالى أعلم بأسرار تشريعاته .

وأما قول حضرة السائل : وما الحكم فيما إذا ملك من الذهب دون نصابه ومن الفضة كذلك ومجموعهما يزيد علي نصاب الذهب ؟ فجوابه أنه يجب عليه الزكاة في هذا المجتمع كل نوع بحسابه ولا وقص في العين كما سبق، ويجوز إخراج الذهب عن الفضة وبالعكس عندنا قال في المختصر وشرحه لسيدني أحمد الدردير: وفي مائتي درهم شرعى فأكثر أو عشرين ديناراً شرعية فأكثر — فلا وقص في العين كالحرث — أو جمع منهما كعشرة دنانير ومائة درهم أو خمسة دنانير ومائة وخمسين درهماً، لأن كل دينار يقابل عشرة دراهم لا بالجودة والرداءة والقيمة، فلا زكاة في مائة درهم وخمسة دنانير لجودتها قيمتها مائة درهم — ربع العشر هذا مبتدأ خبره قوله وفي مائتي درهم إلخ وأشعر اقتصاره على الورق والذهب أنه لا زكاة في الفلوس النحاس وهو المذهب انتهى مع بعض اقتصار .

وهناك بعض تفصيلات فقهية وخلافات بين العلماء لاداعي إلى ذكرها الآن ففما ذكرناه الكفاية لتوضيح المقام وتحقيق غرض السائل والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب ؟ عبد الجواد محمد الدومى
إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية

سؤال وجوابه

بعث إلينا حضرة الشاب النجيب (حسين حلمي خليل . طالب دبلوم بالفنون التطبيقية بالجيزة) خطاباً بسط لنا فيه حالته الدينية ، وأن عليه فوائت من الصلاة لم يؤديها ، وقد شرع يقضى منها فرضاً واحداً مع كل فريضة حاضرة ، ولكنه لا يعلم وقت بلوغه بالضبط . وله اشتياق إلى صلاة النوافل ، وأنه في حيرة شديدة من ذلك . وطلب منا إجابته على ما يأتي على صفحات « الإسلام » الغراء لأنه من قرائها أسبوعياً .

سؤاله : ماهو السن الشرعي الذي يكلف فيه الشاب بالصلاة ؟ وهل أقصر بعد أداء الفريضة الحاضرة على صلاة الفوائت التي على أم أصلي معها ما استطعت من النوافل ؟ وما يجب على وأنا في حالي هذه من الحيرة ؟

الجواب : اختلف الفقهاء في تحديد السن الشرعي للتكليف بالنسبة لمن لم ير علامات البلوغ كالاختلام، ونبات شعر العانة ، وانفراج قصبة الأنف . وأعدل الأقوال وأولاها بالصواب : أنه خمس عشرة سنة . فعلى السائل أن يعتمد ويبنى عليه ، ويجب على المكلف قضاء ما فاتته من الصلاة ، من غير تحديد بقدر معين ، بل بحسب الإمكان العادي ، فيستثنى أوقات الضرورة كوقت الأكل والنوم ، وتحصيل الحاجيات المعاشية ، وأوقات المذاكرة ، وحضور الدروس بالنسبة للتلاميذ ، وتقضى الفوائت ولو عند طلوع الشمس وغروبها ، والأفضل عند الشروع في القضاء الابتداء بصلاة الظهر ، لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام ، ولا يجوز النفل لمن عليه فوائت حتى تبرأ ذمته مما عليه إلا الشفع والوتر بعد العشاء ، والفجر قبل الصبح والعيدين ولا داعي لهذه الحيرة التي يشكو منها السائل ، فعليه أن يطرحها بالكلية ، ويشغل بقضاء ما عليه من الفوائت ، وها قد أظله شهر رمضان المبارك فيمكنه بدل الاشتغال بصلاة التراويح فيه الاشتغال بتفريغ ذمته مما عليه . مع المحافظة على أداء الحاضرة في وقتها بقدر الاستطاعة ، تاركاً النوافل الآن ، غير معول على اشتياق نفسه إليها فإن من عادة النفس أن تستقل الواجبات ؛ وتميل إلى الاشتغال بغيرها . ومن ثم قال العلماء : إذا ترددت بين أمرين ، فانظر أيهما أثقل على نفسك ، فافعله فإنها لا تستثقل إلا الخير .

والله تعالى لا يتقرب إليه بمناسبات العقول ، وإنما يتقرب إليه بالشرع المنقول .

والله تعالى ولي الهداية والتوفيق ؟

عبد الجواد محمد الدومي

إمام وخطيب مسجد الزيني بالسبتية

الفتاوى والأحكام

حضرة صاحب الفضل والفضيلة العالم العلامة الكبير الأستاذ الجليل الشيخ عبد الجواد محمد الدومي
إمام وخطيب مسجد الزينى بالسبتية حفظه الله تعالى .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) فإني أرفع إلى فضيلتكم الأسئلة الآتية راجياً التكرم بالإجابة
عليها بإيضاح تام مع نشر جميع الأسئلة بنصها كاملة على صفحات مجلة الاسلام الغراء ليكون النفع بها عاما
وإنني أناشدكم الله تعالى ورسوله سيدنا محمدا ﷺ أن تتكرموا بسرعة الإجابة لأنني في حاجة عظيمة
إلى ذلك دون أن تحيلوني على فتاوى سابقة لكم أو لغيركم بهذا الخصوص في أعداد مجلة الاسلام الغراء
لأنني خلو منها ويتعسر علي جداً مراجعة شيء منها ولكم الشكر العظيم .

س ١ — هل يجوز للمرأة أن تظهر صوتها ووجهها وعنقها وصدرها ويديها ورجليها وغيرها أمام الرجل
الأجنبي ، وأن تترك أباهها وابنها وأخاها وعمها وخالها ينامون معها في فراش واحد وينظرون إلى جميع
بدنها ويقبلونها ويعانقونها ويضمونها ويمسونها ويمسونها بمحائل أو بغير حائل أم لا ؟

س ٢ — هل يجوز للرجال والنساء لبس البرنيطة والطربوش والمعطف والسترة والبنطلون والبيجامة
وغیرها أم لا ؟

س ٣ — هل يجوز للرجال والنساء لبس الحرير والذهب والفضة والنحاس والحديد وغيرها كالنظارات
والسلاسل والساعات وغيرها أم لا ؟

س ٤ — ماهي أسماء كتب الفقه الصحيحة السهلة التي يجوز اقتنائها والعمل بما فيها ؟
تفضلوا بالجواب ولكم الأجر والثواب . محمد نبيه كنفاني - بيروت شارع رأس النبع

الاجوبة

ج ١ — أولاً - صوت المرأة الأجنبية ليس عورة لذاته ، فلا جناح على المرأة في حديثها مع أجنبي
لداع ، بشرط أن تكون لهجة حديثها خالية من بواعث الفتنة والاغراء ، مثل التكسر والخنوثة والليونة ،
التي من شأنها إثارة أحاسيس الشهوة البهيمية ، وخواطر الشر في نفس السامع ، والسيدة التي تطبع حديثها
بذلك الطابع تكون آئمة عاصية .

فلزام على السيدة التي تضطرها ظروفها الشخصية إلى التحدث إلى الرجال أن تطبع حديثها بطابع الجد
والرزانة والوقار ، وتقتصر منه على ماتدعو الحاجة إليه ، وحسبنا أن نذكر هنا نصيحة القرآن الكريم
لزوجات النبي ﷺ حيث يقول : (يا نساء النبي لستن كأحد من النساء إن اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع

الذى فى قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً) وإذا وجهت هذه النصيحة إلى زوجات النبى فى وقت كان فيه الدين غصاً ندياً فى قلوب المسلمين ، وكانت سلطة الشيطان والهوى عليهم محدودة جداً ، فتوجيهها الآن إلى النساء المسلمات فى هذا العصر الملىء الحافل بالخنا والفساد أزم ، ووجوب العمل بها أوكد ، ومن ثم لا ينبغي أن نعجب إذا ماقرأنا أن بعض السيدات المسلمات فى العصور الماضية كانت لا تكلم أجنبياً إذا اضطرت حالة كونها من وراء ستار إلا وهى واضعة أصبعها فى فيها لتغير من غنة صوتها ، وتظهره مشوهاً .

ثانياً — الرجال بالنسبة إلى المرأة على نوعين : « أجنب » وهم من يحل لهم شرعاً أن يقتربوا بها ، و « محارم » وهم من ليسوا كذلك كالآب والأخ والعلم وما إلى ذلك ، ولكل فريق معها حكم خاص بالنسبة إلى مايجوز لها أن تكشفه من بدنأ أمامه .

فأما الفريق الأول « وهم الأجنب » فلا يباح لها أن تكشف شيئاً من جسدها أمام أدم ، اللهم إلا الوجه فقط ، والكفين ظاهرهما وباطنهما ، وإباحة ذلك مشروطة بالألا يكون كشف هذين العضوين وسيلة إلى الفتنة والاغراء ، فان خشيت الفتنة بأن كانت صاحبتهما جميلة فتانة ، وجب سترهما أيضاً ، وذلك رأى لبعض العلماء ، والبعض الآخر لا يلزمها بذلك إلزاماً بل يقول إن ذلك غير واجب عليها ، بل الواجب على الرجال أن يفضوا أبصارهم ، والقول الأول هو مشهور المذهب .

ومحل الخلاف الذى ذكرناه مخصوص بما إذا كان الوجه على خلقته الطبيعية لم تعمل فيه يد التجميل بمختلف العقاقير ، أما إذا كان الأمر على طراز ما نراه الآن من سيداتنا وفتياتنا ، من أخذ الزينة الممكنة ، وبذل الجهد فى جعل الوجه مشرقاً فتاناً مغرباً ، فضلاً عن كشف النحر وأعلى الصدر ، فلا خلاف بين العلماء فى إجرام من تفعل ذلك ، وخروجها على أمر دينها ، واستحقاقها لغضب الله تعالى ، بل هى زانية بنص حديث الصادق المصدوق « أيما امرأة تعطرت وتزينت ثم خرجت إلى المجالس ليجدوا ريحها فهى زانية ، وكل عين — أى تنظر إليها — زانية » وهذه ونظائرها من سيدات اليوم هن اللاتى قال فيهن الصادق لمصدوق : « كاسيات عاريات مائلات رهوسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها » أعادنا الله .

وأما الفريق الثانى « وهم المحارم » فيجوز للمرأة أن تكشف فوق ما تقدم : الرأس والرقبة واليدين والرجلين فقط ، وهذا مذهب المالكية . وأجاز الشافعية للمرأة أن تكشف على محارمها بدنأ ماعدا الجزء الذى يقع فيما بين السرة والركبة ، وفى هذا رأى فسحة فلا مانع من العمل به لغير الشافعى تخفيفاً على الناس عند الضرورة ، وما جاز للمحارم أن ينظروا إليه من جسد المرأة جاز لهم أن يلمسوه بشرط البراءة وسلامة القصد وعدم الالتذاذ ، فاذا فرض وكان المحرم قدر النفس رقيق الدين ووجد منه قصد للالتذاذ بالجلس أو وجد ذلك بالفعل حرم عليه الاقدام على ذلك مرة أخرى .

وعلى ذلك فاحتضان المحرم لمحرمه أو تقبيلها أو مصاحتها لاشئ فيه حيث كان الدافع إليه بواعث شريفة وذلك الغالب ، أما النوم فى فراش واحد فالأولى فيه التبعاد والمجافاة لأن حالة النوم غير منضبطة ،

وسلطان الشيطان على النفوس الضعيفة قوى ولا سيما في هذه الأيام ، ومن ثم ينبغي للأب أن يفصل بين أبنائه الذكور والانات في المضجع جهد طاقته وعلى قدر وسعه من غير إجحاف به ، والله أعلم .

ج ٢ — كان رسول الله ﷺ يحرم كل الحرص على مخالفة أهل الكتاب فيما اختصوا به من العادات والأزياء ، حتى قال أهل الكتاب : إن محمدا يريد ألا يدع من أمرنا شيئا إلا تركه ، وقد تشدد رسول الله ﷺ في تحذير المسلمين من التشبه بأهل الكتاب فيما هو من خصوصياتهم حتى أئرنه قوله ﷺ « من تشبه بقوم فهو منهم » ومن ثم يقول علماء المالكية : إن من لبس ملابس أهل الكتاب الخاصة بهم التي صارت علما عليهم كلبس الزنار ، وألحق به برنيطة النصراني ، وطرطور اليهودي ، إذا فعل ذلك جبا في ديانتهم ورغبة فيما هم عليه مستخفا بطابع المسلمين الخاص عد مارقا من دينه مرتدا عنه ، وإذا فعله لعبا أو لاضحاك من حوله ، كان آثما مرتكبا ، أما إذا كان الدافع له إلى ذلك الضرورة الشديدة التي لا يحيط عنها رخص له بقدرها مع نفوره القلبي من ذلك ، هذا من جهة غطاء الرأس

أما ماعدا ذلك مما ذكر في غضون السؤال بالنسبة إلى الرجال ، فهذه الأشياء قد أصبحت من ضمن الأزياء القومية المتعارفة ، وكل ما يطلب فيها ألا يكون « البنطلون » ضيقا لدرجة تحديد العورة المغلفة بسببه فإن كان كذلك كان لبسه مكروها

ويحرم على النساء أن يلبسن الأزياء الخاصة بالرجال تشبها بهم ، وقد لعن رسول الله ﷺ المتشبهات من النساء بالرجال ، كما لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ، والله أعلم

ج ٣ — أولا : لاجتراح على المرأة أن تلبس ما تشاء من الحرير والذهب والفضة بدون تحديد في الكمية أو الكيفية

ثانيا : يحرم على الرجال لبس الحرير « المتخذ من الدودة » إلا لحكة في الجاه لا يمكن معها الاستغناء عنه بغيره ، كما يحرم أيضا لبس الذهب والفضة أو استعمالهما ، إلا السن المتخلخلة تربط بسلك من أحدهما ، أو تصنع منها كلية بعد قلعها ، والأنف كذلك إذا قطع وأريد صنع بدله من أحد النقيدين ، وكذلك تحلية سيف الجهاد بأحدهما في مقبضه أو جرابه ، وخاتم الفضة إن كان وزنه درهمن ، وكان واحدا لا أكثر كل هذه الأشياء رخص فيها من النقيدين للرجال

ثالثا : يحرم على الرجال والنساء اتخاذ أدوات المنزل من الذهب أو الفضة ، ولو من غير استعمال ، مثال ذلك الأطباق والملاعق والشوك والسكاكين وما إلى ذلك حتى المروود والمكحلة يحرم على المرأة اتخاذها من الذهب أو الفضة ، فهناك فرق بين اللباس والآنية بالنسبة إلى السيدات

رابعا : يكره التخنم بخواتم الحديد والرصاص والنحاس ، ويجوز بالعقيق ، ومحل الكراهة ما لم يكن هناك ضرورة لذلك وإلا زالت الكراهة ، وليس من الضرورة عدم القدرة على شراء الفضة مثلا ، فإن هذه ليست بضرورة ج ٤ — خير ذلك الآن وأيسره فيما نعلم كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ، وبخاصة قسم العبادات ، وهو الكتاب الذي قامت بطبعه وزارة الأوقاف بمصر ، فانه ألف بعرفة لجنة من خيار العلماء ، والله الموفق وبه المستعان .

عبد الجواد محمد الدومي

س ٥ — جاء في كتاب الميزان للشعراني بالجزء الثاني ص ١٢١ من باب الزنا ما هذا نصه « واتفق الأئمة على أن من استأجر امرأة يزني بها ففعل فعله الحدة إلا ما يحكى عن أبي حنيفة من قوله لا حد عليه » أفدنا عن شرح هذه الجملة وحكمها . أحمد الصاوي على - ترزى بتلراك شرقية

ج ٤ — نص الفقهاء على أنه يجوز للرجل أن يتزوج بأمر امرأة أبيه من غير خلاف .

ج ٥ — كلام الشعراني رضي الله عنه في خصوص الحد لا في حرمة الفعل ، يعني أن الأئمة المجتهدين مرضى الله تعالى عنهم اتفقوا على وجوب الحد على من زنى بامرأة استأجرها لذلك إلا بأحنيقة رضي الله عنه لأن عقد الإجارة عنده شبهة تدرأ الحد وإن كان يقول بحرمة الاقدام على هذا العقد . والخلاصة أنه لا خلاف في أنه يحرم الاقدام على عقد إجارة مع امرأة للزنا ، كما أنه لا خلاف في أن الزنا بها بالفعل حرام ومن الكبائر ، وإنما الخلاف فقط في وجوب الحد فالأئمة كلهم على وجوبه أيضاً إلا ما يحكى عن الامام أبي حنيفة من أن هذا العقد شبهة تدرأ الحد والله أعلم .

س ٦ — مارأى فضيلتكم في ركعتين أو أربعة في شهر رمضان في الجمعة الأخيرة منه قيل إنها تجبر الصلوات المتأخرة التي مضت من يوم وجوب الصلاة .

س ٧ — عندنا شركة مصر للفضول والنسج بالهلة الكبرى يبلغ عدد عمالها ثمانية عشر ألفاً ويخرجون لصلاة الجمعة ساعة وهذه الساعة لا تنكفي للذهاب إلى مساجد البلدة وفي الشركة مسجد واحد لا يقوم بصلاة العمال فيه فهم يعملون جماعات داخل الشركة ويؤدون فريضة الجمعة فيه ، مارأى فضيلتكم في هذا . صبحي محمد سالم براد - بشركة مصر للفضول والنسج

ج ٦ — هذه الصلاة لأصل لها مطلقاً ولا بد من قضاء ما فات المكلف من الصلوات قلت أم كثرت ويكون القضاء على حسب الطاقة ، والله أعلم .

ج ٧ — الواجب على العمال في الحالة أن يصلوا كلهم دفعة واحدة ومن ضاق عليه المسجد منهم فليصل خارجه في الطرق المتصلة به مقتدياً بالامام ولا يجوز صلاتهم جماعات متعاقبة في هذا المسجد كما تدل عليه نصوص الفقهاء ، ألا ترى أنهم قالوا يجب في مسجد الجمعة أن يكون واحداً في البلد ولا يجوز تعدده إلا لضرورة كضيق المسجد الأول ، فلو أن صلاة الجمعة تجوز جماعات متعاقبة في المسجد الواحد لما كان هناك داع لاحداث مسجد آخر عند الضيق كما لا يخفى ، وبالجملة فالواجب على العمال المذكورين إذا لم يسعهم هذا المسجد مع ما حوله من القضاء والطرق المتصلة به أن يطلبوا من ولاة الأمر في هذه الشركة إماماً وسعة المسجد المذكور أو السماح لهم بالوقت الكافي لأداء فريضة الجمعة في مساجد أخرى والله أعلم .

عبد الجواد محمد الدومي

السُّلَّةُ وَأَجْرُهَا

س ١ - من هو الامام الراتب في المسجد عندنا معشر المالكية الذي متى أقيمت الصلاة له فلا يجوز بل يحرم أن تصلى صلاة أخرى فرضاً أو نفلاً جماعة أو فرادى إلخ لأن ببلدنا عدة مساجد أهلية ليس لها وقف ولكل منها إمام رتب نفسه تطوعاً للجمع وغيرها من الصلوات من غير أجر فهل يعد كل منهم إماماً راتباً أم لا مع ملاحظة تخلفه في بعض الأوقات ، وما حكم الصلاة في وقت تخلفه .

س ٢ - إذا كان العبد ليس مجبوراً على فعل ما يفعل وترك ما يترك بل هو يفعل بإرادته واختياره فأين ماورد من أن الله سبحانه وتعالى صاحب المشيئة والقدرة كقوله تعالى : (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله- من يهدي الله فهو المهتد) وغير هذا من الآيات ؟ وأين قضاء الله وقدره الذي قضاه أزلاً وعلم أنه سيكون وأن ييده الحركة والسكون ؟

س ٣ - ما الفرق بين الحقيقة والشرعية وهل بينهما خلاف في الظاهر لافي الباطن ومن هم رجال الحقيقة حتى نعتقدهم ، وهل إذا رأينا واحداً من أرباب الأقوال المخالفة للشرع لانرضى به ونكره وزدده بقدر ما نستطيع إلا إذا قام البرهان على ذلك أو ندعه ربما يكون رجل الحقيقة وعاملاً بما يوافق الدين ؟ وكثيراً ما يخالف الباطن الظاهر ، وإن كنا مقيدين بالظواهر أو لأن لكل ولي سترأ كما قال بعضهم ، وكما قيل في شرح لامية ابن الوردى : إياكم والمبادرة إلى سوء الظن فربما يكون من أسأتم به الظن ولياً وهو مستتر بشيء من هذه الأستار فتشتد عليكم العقوبة . وقد ذكر حكاية لشيخ الاسلام زكريا الأنصارى تؤيد هذا ، ومثله كثيراً ما نراه في الكتب وعلى ألسنة الثقات من الناس ، وكما وقع لولى الله الحلاج ، وأن العمل بالحقيقة ثابت كما في قصة الخضر عليه السلام وهو ليس نبياً على الصحيح ، وما الحال إذا أنكرنا عليهم ذلك وأبصرنا شيئاً من كرامتهم وظهرت جلياً مع استمرار مخالفتهم وما يكون حالهم حينئذ ؟ ع . ب . ع

ج ١ - قال العلامة الصاوى فى حاشية الشرح الصغير فى بيان الامام الراتب أنه هو من نصبه من له ولاية نصبه من واقف أو سلطان أو نائبه فى جميع الصلوات أو بعضها على وجه يجوز أو يكره ، بأن قال جعلت إمام مسجدى هذا فلانا الأقطع لأن الواقف إذا شرط المكروه نصاً ، ومعلوم أن الواقف تارة يكون واحداً وتارة يكون متعدداً كأهل محلة أو ناحية . وأن التلفظ بالصيغة فى الوقف ليس شرطاً ولا ضرورياً كما نصوا عليه فى باب الوقف وغيره فإذا بنى شخص أو جماعة مسجداً لله تعالى وأخلوا بينه وبين المسلمين يسمون فيه اعتبر هذا المسجد وفقاً وبناته واقفين . فىكون لهم حق تنصيب الامام وترتيبه فى جميع الصلوات أو فى بعضها بالقول الصريح أو ما يقوم مقامه من كل ما يدل على الرضا والاقرار . وعلى هذا ففى وافق الجماعة على جعل شخص معين إماماً لهم راتباً فى الجمع أو فى الجماعات كان لهذا الشخص حكم الامام الراتب المقام من قبل السلطان أو نائبه ونبت له جميع أحكامه المقررة فى كتب الفقه فىحرم إقامة

صلاة بعد إقامتها له وغير ذلك مما هو منصوص عليه في محله . ومما يرشد لذلك أن المقصود من الامام والجماعة في المساجد إنما هو جمع الكلمة وألفة القلوب وأن يسود حسن الظن بين جميع المسلمين فكل ما ينافي هذه الحكمة يتعين منعه . وأما حكم الصلاة في وقت تخلف هذا الامام فهو أنهم يصلون جماعة من غير كراهة كما نصوا عليه والله أعلم ج ٢ - الله تعالى صاحب المشيئة والقدرة له الخلاق والأمر والملك والتصرف ما شاءه كان وما لم يشأه

لم يكن لا تتحرك ذرة في السموات والأرض ولا تسكن إلا بقدرته وإرادته ، ولا يصدر من العباد حركة ولا عمل إلا بقضائه وقدره ، ولكن هذا كله لا ينفي اختيار العبد ولا يجعله مجبوراً على عمله ، بل العبد له مشيئة واختيار لكن مشيئته تحت مشيئة الله تعالى وتابعة لها قطعاً كما تصرح به هذه الآية الكريمة التي ساقها حضرة السائل وهي قوله تعالى (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) قال الامام الشافعي رضي الله عنه أعلم الله تعالى خلقه بهذه الآية أن المشيئة له دون خلقه ، وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله اه فالغرض من الآية الكريمة بيان حقيقة الربوبية وإثبات هيمنته تعالى وعموم مشيئته لكل كائن وليس فيها ما يفيد كون العبد مجبوراً على ما يفعل أو يترك وأنه لا اختيار له بالكلية كما تزعم المجبرة بل هي على العكس من ذلك فيها ما يثبت المشيئة والاختيار للعبد وإن كانت مشيئة مقيدة واختياراً محدوداً غير مطلق كما هو شأن العبد مع الرب ، فظهر أن الآية فيها الرد على طائفتي الجبرية النافين لمشيئة العبد واختياره رأساً القائلين بأنه مجبور على أفعاله ظاهراً وباطناً كالخيط المعلق في الهواء تميله الرياح يميناً وشمالاً ، وهؤلاء كفار قطعاً لأن مذهبهم ينفي التكليف الذي جاءت به الرسل عليهم الصلاة والسلام ويصادم النصوص القطعية بل يصادم الحق والوجدان . والمعتزلة القائلين بأن العبد مستقل بإيجاد عمله ومختار فيه اختياراً مطلقاً حتى قالوا إن جميع المعاصي والشرور الواقعة في الكون إنما هي بمشيئة العباد وحدهم لا بمشيئة الله تعالى وهذا كذب صراح وضلال مبين وإن لم يكن كفرأ كذهب الجبرية .

والخلاصة أن في هذه المسألة ثلاثة مذاهب : مذهب الجبرية وهو أن العبد ليس له اختيار ولا كسب البتة بل هو مجبور في الظاهر والباطن ومقهور على أعماله كلها كالريشة المعلقة في الهواء وهذا كفر بين وتكذيب لله تعالى ورسوله عليهم الصلاة والسلام . ومذهب المعتزلة وهو أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بقدرة خلقها الله تعالى فيه ، ثم إن كانت هذه الأفعال حسنة كالإيمان والطاعة فهي بإرادة الله تعالى أيضاً وإن كانت قبيحة كالكفر والمعصية فهي بإرادة العباد وحدهم دون إرادته عز وجل . وهذا بدعة وضلال ولولا قولهم (بقدرة خلقها الله تعالى) لكفروا والتحقوا بالمشركين . ومذهب أهل السنة وهو الحق الذي لا معدل عنه أن العبد وجميع ما يصدر منه حركة وعمل حسن أو قبيح مخلوق لله تعالى وحده وكائن بإرادته عز وجل لقوله (والله خلقكم وما تعملون) (والله خالق كل شيء) (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) إلى غير ذلك من الدلائل العقلية والنقلية ، وليس للعبد في شيء من ذلك اختراع ولا تأثير وإنما له الكسب والاكتساب وهو مقارنة قدرته الحازمة للمقدور ومباشرتها له لأن انفراده تعالى بالتأثير والإيجاد لأفعال العباد لا يخرجها عن كونها مكسوبة لهم وصادرة عن اختيارهم بمعنى أن اختيارهم سبب في خلق الله عز وجل لها ، وهو سبب عادي شأنه شأن ما عداه من الأسباب العادية التي يوجد الله تعالى المسببات عندها لا بها . وهذا الاختيار أيضاً مخلوق لله تعالى كقدرة العبد الحادثة وعمله ، فالله تعالى

خالق العبد وخالق اختياره وخالق قدرته وخالق عمله وكما أن عمله مخلوق لله فهو مكسوب له بمعنى أن قدرته بأمرته وتعلقت به فهو متعلق القدرتين لكن بجهتين مختلفتين لأنه متعلق قدرة الله تعالى بجهة الخلق ومتعلق قدرة العبد بجهة الكسب . وخلق الله تعالى له وكسب العبد إياه كلاهما بعد إرادة العبد واختياره الذي لا يكون إلا بعد أن يشاء الله تعالى كما قال (وما تشاءون إلا أن يشاء الله) فذهب أهل السنة هو الوسط بين مذهب الجبرية القائلين بالجبر المحض النافين عن العبد المشيئة والاختيار ألبتة وبين مذهب المعتزلة القائلين بأن العبد هو الخالق لأفعاله الاختيارية وأنه هو المرید للمعاصي وحده دون الله ، فالمعاصي ليست واقعة بإرادة الله ومشيئته بل بإرادة العبد والشيطان . ولكل من الجبرية والمعتزلة شبه واهية وحجج وهمية لا تساوي شيئاً أمام الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة التي ارتكز عليها مذهب أهل السنة والجماعة نسأل الله تعالى الثبات عليه والنهات عليه بمنه وكرمه .

ج ٣ - لتوضيح الجواب عن هذا السؤال الثالث يلزمنا الكلام على النقطة الآتية (١) الفرق بين الشريعة والحقيقة (٢) حكم العمل بالحقيقة (٣) كيف نعامل أرباب الأحوال المخالفة للشرع (٤) هل لكل ولي ستر .
(١) الفرق بين الشريعة والحقيقة

الحقيقة هي ثمرة الشريعة ونتيجة العمل بمقتضاها والتأديب بآدابها لأنهم قالوا إن الأحكام الواردة عن الشارع هي الشريعة والعمل بها والتأديب بآدابها هو الطريقة وما ينتجه العمل من المعارف والأسرار هو الحقيقة فالشريعة باب والطريقة آداب أي تأديب وتخلق ، والحقيقة لباب ، فلا فرق بين الشريعة والحقيقة إلا كالفرق بين الأصل والفرع أو الشجرة وثمرها وليس بينهما خلاف - عدا ذلك - لافي الباطن ولا في الظاهر فلا تحلل إحداها ما تحرمه الأخرى ولا العكس ، وليس للحقيقة رجال غير رجال الشريعة ، على ذلك اتفقت كلمة الأشياخ وتضافرت عباراتهم وإشاراتهم . قال في الأحياء من قال إن الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يخالف الظاهر فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان . وقال السري السقطي من ادعى باطن علم ينقضه ظاهر حكم فهو غلط . وقال أبو سعيد الخراز كل فيض باطن يخالفه ظاهر فهو باطل إلى غير ذلك من العبارات التي يطول سردها وهي مشهورة وفي كتب القوم مسطورة . فالشريعة هي أصل جميع الأحكام ومصدر التحليل والتحرير ، وهذا مما لا يحتمل النزاع ولا يصح فيه الاختلاف ، وما يقال من أن الله تعالى فتح على بعض أوليائه بكذا وكذا من العلوم فمعناه أنه تعالى أطلعه على بعض الكنوز والأسرار المنطوية في الكتاب والسنة لأنه أفاض عليه ما ليس فيها من العلوم والمعارف فغاية ما هنالك أن الله تعالى منحه بمحض الفيض وعن طريق خرق العادة ما يمنحه لغيره بطريق الكسب والتحصيل بواسطة الأسباب والآلات المعروفة . وظاهر أن هذا إنما يرجع إلى الوسيلة والسبب الموصل إلى المعرفة فقط ، فالولي قد يمنح المعرفة بلا واسطة وغيره لا يمنحها إلا بالواسطة والآلات ، ومثال ذلك ما قد يقع لبعضهم من الذهاب إلى الأماكن البعيدة بلانجشم سفر ولا معاناة ركوب أو مشي وفي (بلوغ الولي) الحضرة صاحب الفضيلة مولانا المرحوم الشيخ محمد حسنين مخلوف ما نصه . اعلم أن علم الأصول الذي بينا حاجة الفقيه إليه وأنه العدة الأولى للمجتهد المستفيد للحكم الشرعي من دليله التفصيلي والشروط التي يدور عليها

أمر اجتهاده إنما هو في المجتهد الأصولي الذي يكتسب العلوم بالرسم والنظر التامم مقام النبوة في بيان الأحكام والأدلة وهناك مجتهد صوفي يكتسب العلوم بالجهد والاجتهاد في العمل وهذا لا يشترط فيه ما ذكر بل شرطه تصفية النفس وتزكيتها وتخلقه بالخلق الرباني وتهيهؤه لقبول العلم والفيض الإلهي فإن الإنسان إذا كل في أخلاقه وصفت نفسه وتهيات بالفقر والابجاء إلى الله تعالى وصدقت عزيمته في الله ولم يتكل على حوله وقوته خلق الله فيه العلم كما يخلقه فيمن استوفى شروط الاجتهاد فاجتهد وصرف فكره وانظره في الطريق المحدود المشروع، وقول الله تعالى (يأيها الذين آمنوا إن تتقوا الله يجعل لكم فرقانا) أي هداية ونورا في قلوبكم تعرفون به الحق والباطل جامع بين القبيلين والقول بأنه سبحانه إنما يخلق العلم في هذا دون ذلك حجر على الله تعالى وخروج عن الانصاف فلا ينبغي للمتصف العارف بأن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء من عباده إلا أن يسلم لمن ظهرت فيه آثار التصفية والتهيه وسطعت عليه أنوار التخلق بالخلق الرباني ما أتى به ولو لم يأت به مجتهد الفقه ما لم يخالف كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماعا أو قياسا جليلا نعم قد تطلق الحقيقة على حقيقة القضاء والقدر وهذه الحقيقة قد تخالف الشريعة بأن يكون ما قضاه الله مخالفا لما شرعه ألا ترى أن الزنا مثلا واقع بقضاء الله وقدره مع أنه يخالف لشرعه، ومن هنا قالوا إن الأقسام أربعة : القسم الأول مأمور به ومقضى لله تعالى كإيمان أبي بكر رضي الله عنه والثاني عكسه أي غير مقضى ولا مأمور به كالكفر منه، والثالث مأمور به غير مقضى كالإيمان من أبي جهل، والرابع عكسه مقضى غير مأمور به ككفره، وعلى هذا الإطلاق الثاني للحقيقة جرى قول من قال، من نظر إلى الخلق بعين الحقيقة عذرهم ومن نظر إليهم بعين الشريعة وعظهم وأنذرهم، والواجب أن ننظر بالعينين قايما بحقي القدرة والحكمة، والله تعالى أعلم .

(٢) حكم العمل بالحقيقة : قد عرفنا أن للحقيقة معنيين فأما بالنسبة للمعنى الثاني فلا يجوز العمل ولا الاحتجاج بها إجماعا فليس لكائن من كان أن يعصى الله تعالى محتجا بقضائه وقدره وليس لنا أن نتغاضى عن إنكار المنكر بحجة أن الله تعالى قد أراد ذلك، وها هو سيد الخلق ﷺ وأعرفهم بالله تعالى وبقضائه وقدره قد كان أشد الناس غضبا لانتهاك حرمة الله وكان إذا وعظ ارتفع صوته واحمر وجهه من شدة الغضب . وأما ما صح عنه صلوات الله وسلامه عليه من قوله : احتج آدم وموسى فقال موسى يا آدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة ، فقال له آدم أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده - أي بقدرته - أتلمنى على أمر قدرة الله على قبل أن يخلقني بأربعين سنة . قال النبي ﷺ فحج آدم موسى - أي غلبه وأقام عليه الحجة - فحج آدم موسى فحج آدم موسى، قال ذلك ثلاث مرات، فجوابه من وجوه . الأول أن آدم عليه الصلاة والسلام إنما كان احتجاجه بالقدر بعد الوقوع في المعصية لدفع اللوم وهو جائز بخلافه قبل الوقوع مطلقا أو بعده تخلصا من الحد الشرعي . الثاني إنما حجه لأن هذه المعاتبة وقعت بعد التوبة وبعد التوبة لا يتوجه العتاب ، الثالث أن هذه المعاتبة وقعت في غير دار التكليف، ولو وقعت في دار التكليف لصحت . وأجيب بغير ذلك والتعبير بالمعصية في هذا المقام على سبيل التسامح فقط وإلا فما وقع لآدم عليه الصلاة والسلام ليس معصية حقيقة بل صورية فقط لقوله تعالى (فنبى ولم نجد له عزما) أي لم نجد له عزيمة وتصميما على المخالفة وارتكاب النهي ، وفي قراءة (فنبى) بضم النون وتهديد السين أي نساها الله تعالى النهي عن الأكل من الشجرة لحكمة جليلة وهي ما ترتب على أكله من خروجه من الجنة وعمارته

الأرض هو وذريته ، ومن ثم قال بعض العلماء إن آدم عليه السلام لم يحتج بالقدر في معصية وإنما احتج في الخروج من الجنة فقط والله أعلم .

وأما بالنسبة للمعنى الأول للحقيقة فقد بينا أن مصدر التحليل والتحريم ومرجع الأحكام كلها هو الشرع الشريف فليس لله تعالى طريق غير ما شرعه على السنة رسله عليهم الصلاة والسلام وبيننا مع ذلك أنه لا مانع من أن يئن الله تعالى على بعض أوليائه بفهم في الكتاب أو السنة بمحض الفيض وعن طريق الإلهام والكشف من غير واسطة الأسباب والشروط المعتبرة في الاجتهاد ، وهذا يدل على أنه لا مانع من العمل بمقتضى هذا الفهم بالنسبة لصاحبه متى تأكد وجزم بأن هذا الفهم بالقاء الله تعالى لا بتسويل شيطاني ، لكن لا يقال لمثل هذا إنه عامل بالحقيقة ، بل هو عامل بالكتاب والسنة ، والحقيقة إنما كشفت لله عن المراد فقط ، تقول ذلك كله مجازاة للنظر وتوفية للبحث وإلا فالأحكام التي استنبطها الفقهاء والمجتهدون فيها الكفاية للجميع . فيجب على أهل العلم أن يحملوا الكافة على التقيد بأحكام المذاهب الفقهية المقررة وألا يمكنوا أحداً من مخالفتها أصلاً سداً للذريعة خصوصاً في مثل هذا الزمن الذي كثرت فيه الدعوى ، وما سمعنا عن أحد من الصوفية المعول عليهم أنه عول على الحقيقة والكشف وترك أحكام الفقه الظاهرة في أي شأن من الشئون ومن نسبهم إلى ذلك فهو إما مكابر معاند أو جاهل بحقيقة أمرهم ، وغاية ما وقع منهم رضى الله عنهم من التعويل على الكشف فوقائق جزئية بسيطة مرجعها إلى الورع والاحتياط في الدين : نحو ما يحكى عن الحارث بن أسد الحاسبي رضى الله عنه أنه كان إذا قدم إليه طعام فيه شبهة يعرفه بنفض عرق في يده اليمنى فيحجم عنه تورعاً واحتياطاً لدينه ، وما يحكى أيضاً عن بعضهم أنه مر بالسوق فوجد أحداً الجزارين يبيع للناس لحماً ميتاً غير مذكى عرف ذلك بنور بصيرته فنهاه عنه وأمره بطرحه للكلاب ، ومن هنا يعلم أن القوم أشد الناس تورعاً واحتياطاً وأعظمهم تقيداً بالفقه وتمسكاً بالكتاب والسنة . وأنهم لم يعولوا على ما يلقي في قلوبهم من الإلهام والكشف إلا فيما وافق الكتاب والسنة وكان مرجعه إلى الاحتياط وتوقي الشبهات . بنيت قصة الخضر مع سيدنا موسى عليهما الصلاة والسلام في السفينة والغلام والجدار كما حكاه الله تعالى عنهما في سورة الكهف . وهذه القصة لا إشكال فيها وليس فيها ما يدل على العمل بالحقيقة من الخضر عليه السلام بل هو لم يعمل إلا بمقتضى شريعته التي تعبد به الله تعالى بها بدليل قوله (وما فعلته عن أمري) أما على أنه نبي فظاهر وأما على أنه ولي فهو عامل بمقتضى الشريعة التي هو تابع لها ومقتد برسولها فهو كان على شريعة وسيدنا موسى عليه الصلاة والسلام على شريعة أخرى والكل من عند الله تعالى كما ورد في الصحيح من أن الخضر قال لموسى عليهما السلام عند اجتماعهما يا موسى إني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه وأنت على علم من علم الله علمه الله لا أعلمه . وما أحسن قول بعضهم :

وإن همو احتجوا بموسى والخضر دخولهم بينهما شر مضر

في قصة الغلام والسفينة كذا الجدار داخل المدينة

هما نبيان ولم يتحدا شريعة ، فاختلفا واجتهدا

(٣) كيف نعامل أرباب الأحوال المخالفة للشرع ؟

قد تخبط معظم الناس في هذه النقطة تخبطاً شنيعاً ، فهم من أفرط في التعلق بالمجاذيب وأرباب هذه